

دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري
Islamic Affairs & Charitable Activities Department

المدخل إلى كتب التفسير

تعريفاً وإسناداً وتقويماً

بقلم الدكتور
عبدالحكيم الأنيس
إدارة البحوث

المدخل إلى كتب التفسير

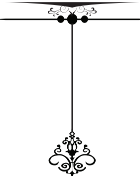
تعريفًا وإسنادًا وتقويمًا

الطَّبعَةُ الأولى

١٤٤٦ هـ ـ ٢٠٢٤ م

ISBN: 978-9948-74-585-3

هاتف: ٦٠٨٧٧٧٧ ٤ ٩٧١+ | فاكس: ٦٠٨٧٥٥٥ ٤ ٩٧١+
الإمارات العربية المتحدة | ص. ب: ٣١٣٥ دبي
mail@iacad.gov.ae | www.iacad.gov.ae



التدقيق اللغوي

شروق محمد سلمان



دائـــرة الشـــؤون الإســـلامية والعمـــل الخيـــري
Islamic Affairs & Charitable Activities Department



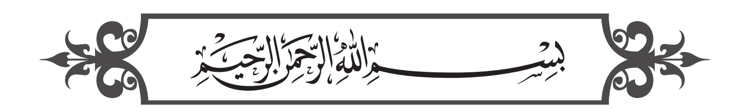


المَدْخل إلى كتب التفسير
تعريفًا وإسنادًا وتقويمًا

بقلم

د. عبدالحكيم الأنيس

إدارة البحـــوث


بسم الله الرحمن الرحيم

الافتتاحية

الحمدلله رب العالمين، والصَّلاة والسَّلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومَنْ تبعهم بإحسان إلى يوم الدِّين. وبعد:

فيسر «**دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي - إدارة البحوث**» أن تقدّم إصدارها الجديد: «**المدخل إلى كتب التفسير**» إلى جمهور القراء من السادة الباحثين والمثقفين والمتطلعين إلى المعرفة.

وهو كتابٌ يهمُّ أهلَ العلم وطلابه وجمهور المثقفين الذين يقبلون على علم التفسير ويريدون الاستزادة منه بمراجعة ما ضمته المكتبة التفسيرية العريضة، وسيجدون في هذا الكتاب مفاتيح نافعة ترشدهم إلى تلك الكتب ونبذة عنها وتقييمًا لها.

وهذا الإنجاز العلمي يجعلنا نقدّم عظيم الشكر والدعاء لأسرة «آل مكتوم» حفظها الله تعالى التي تحبّ العلم وأهله، وتؤازر قضايا الإسلام والعروبة بكل تميز وإقدام، وفي مقدمتها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد بن سعيد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي - رعاه الله- الذي يشيد مجتمع المعرفة، ويرعى البحث العلمي، ويشجع أصحابه وطلابه.

راجين من العلي القدير أن ينفع بهذا العمل، وأن يرزقنا التوفيق والسداد، وأن يوفق إلى مزيد من العطاء على درب التميز المنشود.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلّى الله وسلَّم على النّبيّ الأميّ الخاتم سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

إدارة البحوث



المقدمة

الحمد لله أهل الحمد والثَّناء، والصَّلاة والسَّلام على سيد الأنبياء، وعلى آله الأطهار، وأصحابه النُّبلاء، والتَّابعين، ومَنْ تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدِّين.

أمَّا بعدُ: فهذه كلماتٌ مهمةٌ في **التَّعريف بكتب التَّفسير وتقويمها، وكيفيَّة الرُّجوع إليها**.

إنَّ كتبَ العلم كنوز، وهذه الكنوز تحتاج إلى مفاتيح، وهذه المفاتيح تحتاج إلى أن تكون دقيقة؛ لتؤدِّي الغرض الذي أنشئتْ من أجله، وإذا فتحنا الأبواب ووصلنا إلى الكنوز فلا بدَّ لنا أنْ نعرف ما هذه الكنوز، فربَّما كان فيما نصل إليه الشَّيء الحسن والشَّيء غير الحسن، فكيف نميِّز؟ هذه الأشياء لا بدَّ أن يعرفها طالبُ العلم السَّاعي إلى معرفته والتزوُّد منه، ولكلِّ شيء قواعد، وفي كلِّ شيء فوائد، وفي هذه الصفحات أتطرَّقُ إلى ما يفيد في الوصول إلى المفاتيح، واستخدامها، والوصول إلى كنوز العلم من مكتبتنا الإسلاميَّة الواسعة التي أكرم الله عزوجل هذه الأمَّة بها، وهذه خطة البحث:

الباب الأول: مصادر الموضوع.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: كتب طبقات المفسِّرين.

المبحث الثاني: كتب مناهج المفسِّرين.

المبحث الثالث: كتب عن ألوان أخرى في الجهود التفسيرية.

الباب الثاني: أسانيد التفسير.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: كلام أبي يعلى الخليلي (ت: ٤٤٦).

المبحث الثاني: كلام ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢).

المبحث الثالث: كلام السيوطي (ت: ٩١١).

الباب الثالث: كلام العلماء على المفسِّرين ومناهجهم، وكتب التفسير ومناهجها.

وفيه مبحثان:

ـ المبحث الأول: نماذج من كلام المتقدِّمين. وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: كلام ابن العربي (ت: ٥٤٣)، وابن الجَوزي (ت: ٥٩٧).

المطلب الثاني: كلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨)، والذهبي (ت: ٧٤٨)، وشمس الدين الأصفهاني (ت: ٧٤٩)، والتاج السبكي (ت: ٧٧١).

المطلب الثالث: كلام ابن خلدون (ت: ٨٠٨).

المطلب الرابع: كلام جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١).

ـ المبحث الثاني: نماذج من كلام المتأخرين. وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: كلام الشيخ ابن عقيلة المكي (ت: ١١٥٠).

المطلب الثاني: كلام الشيخ محمد بدر الدين الحلبي (ت: ١٣٦٢).

المطلب الثالث: كلام الشيخ محمود شكري الآلوسي (ت: ١٣٤٢).

المطلب الرابع: كلام الشيخ عبدالقادر بدران (ت: ١٣٤٦).

المطلب الخامس: كلام الشيخ قاسم القيسي (ت: ١٣٧٥).

المطلب السادس: كلام الشيخ عبدالله الغُماري (ت: ١٤١٣).

الخاتمة والمقترحات.

❊ ❊ ❊





الباب الأول

مصادر الموضوع

لا بدَّ لنا ابتداءً أنْ نعرفَ شيئًا مهمًّا، وهو **مصادر هذا الموضوع**، فإنَّ لكلِّ شيء ولكلِّ موضوع ولكلِّ علم، سواء كان أصليًّا أو فرعيًّا، وسواء كان كبيرًا أو صغيرًا، لكلِّ ذلك مصادر، ومعرفة المصادر تأخذ بيد الطَّالب والباحث والرَّاغب والمحبِّ إلى منتصف الطَّريق، ثمَّ بعد ذلك يستطيع أن يقطع المنتصف الآخر بأمانٍ علميّ وبمعرفةٍ صحيحةٍ، **فما هي مصادر هذا الموضوع؟**

مصادر موضوعنا هذا متعدِّدة، ونجدُها ابتداءً فيما سمَّاه العلماء **علم طبقات المفسِّرين**، ومناهج المفسِّرين، وما شابه ذلك، فالمفسِّرون وما كُتب عنهم؛ عن حياتهم، وعن مؤلَّفاتهم، وعن مناهجهم، وعن منازعهم، وعن نوازعهم، هذا ما أتناوله في المباحث الثلاثة الآتية:

المبحث الأول: كتب طبقات المفسِّرين.

المبحث الثاني: كتب مناهج المفسِّرين.

المبحث الثالث: كتب عن ألوان أخرى في الجهود التفسيرية.





المبحث الأول

كتب طبقات المفسِّرين

المـفسِّرون كـثيرون، والذيـن وُصِفـوا بمعرفـة علـم التَّفـسير والتَّأليـف فيـه كـثيرون، وقـد خصَّهـم بالتَّأليـف عـددٌ مـن العـلماء، منهـم:

١ . الإمام سراج الدين البلقيني، له «طبقات المفسرين»، ولم يتمه[١]. ولم أره.

٢ . الإمـام السُّـيوطيّ، لـه كتـاب بهـذا العنـوان «طبقـات المفسِّريـن»، يقـول في مقدِّمتـه[٢]:

«وبعدُ: فهـذا المجمـوع فيـه طبقـات المفسِّريـن، إذ لم أجـد مَـن اعتنـى بإفرادهـم كما اعتُني بإفراد المحدِّثين والفقهاء والنُّحاة وغيرهم».

ثم تكلَّمَ على أنواع المفسِّرين كما يراهم، فقال:

«واعلمْ أنَّهم أنواع:

الأوَّل: المفسِّرون من السَّلف والصَّحابة والتَّابعين وأتباع التَّابعين[٣].

---

(١) انظر ترجمته.
(٢) (ص: ٢١).
(٣) هكذا في المطبوع: المفسِّرون من السَّلف والصَّحابة والتَّابعين، وربَّما الصَّواب: المفسِّرون من السَّلف: الصَّحابة والتَّابعين وأتباع التَّابعين.

الثَّاني: المفسِّرون من المُحدِّثين، وهم الذين صنَّفوا التَّفاسير مسنَدة، مورَدًا فيها أقوال الصَّحابة والتَّابعين بالإسناد، وهذان النَّوعان تراجمهم مذكورة في طبقات الفقهاء.

الثَّالث: بقيَّة المفسِّرين من علماء أهل السُّنَّة الذين ضمُّوا إلى التَّفسير التَّأويل، والكلام على معاني القرآن، وأحكامه، وإعرابه، وغير ذلك، وهذا الذي الاعتناء به في هذا الزَّمان أكثر.

الرَّابع: مَنْ صنَّف تفسيرًا من المبتدعة، كالمعتزلة ...

والذي يستحقُّ أنْ يُسمَّى من هؤلاء: القسم الأول، ثم الثَّاني، على أنَّ الأكثر في هذا القسم نَقَلة، وأما الثَّالث فمؤوِّلة، ولهذا يسمُّون كتبهم غالبًا بالتَّأويل.

ولم أستوفِ أهل القسم الرَّابع، وإنَّما ذكرتُ منهم المشاهير كالزَّمخشريّ، والرُّمَّانيّ، والجبَّائيّ، وأشباههم».

مما يُؤسف له أنَّ الإمام السُّيوطيّ توفِّي قبل إكمال هذا المشروع العلميّ الكبير، فأخرج تلميذه الوفيّ الحافظ الدَّاوديّ ما وجده في المسوَّدة، إذ نجد في آخر الكتاب[1]:

«قال تلميذُه الحافظُ الشَّمسُ الدَّاوديّ رحمه الله: علَّقتُ ذلك مِنْ مسوَّدةٍ في أوراق لم يتمَّها شيخُنا، وكان عزمُه أن يكون مؤلَّفًا حافلًا فأدركته المنيَّة»[2]، وفي هذا الكتاب مئة وستٌّ وثلاثون ترجمة لا غير.

٣. **الإمام الدَّاوديّ**: وبيانُه لَمَّا رأى أنَّ شيخه لم ينجز هذا المشروع كان ذلك محفِّزًا له على أن يؤلِّف، وعلى أن يقوم بمشروع مماثل، فألَّف كتابًا في هذا الباب

---

(١) ص: (١٢٥).

(٢) وما أكثر المشاريع العلميَّة التي بدأها الإمام السُّيوطيّ ثمَّ لم يقدر له أن يتمَّها، وقد عددتُ أكثر مِن ثلاثين مشروعًا علميًا.

وسمَّاه كذلك: «طبقات المفسِّرين»، وكأنَّه أراد أن يحقِّق أمنية شيخه، وقد فرغ من هذا الكتاب سنة (٩٤١)[1]، أي أنَّه ألَّف هذا الكتاب بعد ثلاثين سنة من وفاة شيخه، وذكر في آخره الكتب التي طالعها من أجله، وبلغ عدد التَّراجم فيه سبع مئة وأربع تراجم، فهذه نقلة كبيرة.

٤. ثمَّ هناك الشَّيخ **أبو سعيد صنع الله الكوزاكاني** المتوفَّى بقسطنطينية سنة (٩٨٠) له أيضًا «طبقات المفسِّرين»[2]، ولم أر هذا الكتاب.

٥. هناك **عالم مجهول** من علماء المغرب كان في الثُّلث الأوَّل من القرن الحادي عشر، وله أيضًا «طبقات الفقهاء المالكيَّة» وقال فيه في ترجمة مكِّيّ بن أبي طالب القيسيّ[3]: «ذكرتُه في كتابي في المفسِّرين» ولكن لم نر هذا الكتاب، ولم نعرف حقيقة هذا المؤلِّف إلى الآن.

٦. الشَّيخ **أحمد بن محمَّد الأدرنوي** له: «طبقات المفسِّرين» فرغ منه سنة (١٠٩٥)، وذكر في أوَّله الكتب التي أخذ منها، وعدد التَّراجم فيه ستّ مئة وثمان وثلاثون ترجمة، فالمحتوى أقلُّ من محتوى كتاب الدَّاووديّ.

وفي العصر الحديث هناك:

٧. الشيخ **عمر نصوحي** (١٨٨٣-١٩٧١)، له: طبقات المفسرين. فيه (٦٦٣) ترجمة.

٨. الأستاذُ **عادل نويهض** له: «معجم المفسِّرين من صدر الإسلام حتَّى العصر الحاضر»، تاريخ مقدِّمته[4]: ٣/ شعبان/ ١٤٠٣، وفيه نحو من ألفي ترجمة وهذه نقلة كبيرة في علم طبقات المفسِّرين.

---

(١) انظر (٢/ ٣١٧).
(٢) سلم الوصول (١/ ٩٥).
(٣) كما في «جمهرة تراجم الفقهاء المالكية» (٣/ ١٦٢٧).
(٤) (١/ ١٥).

منهجيّة هذه الكتب:

هـذه الكتـب مرتَّبـة على الحـروف عـدا كتـاب الأدرنـوي فإنـه مرتـب على الطَّبقـات، كلُّ طبقـة جعلهـا لمئـة سـنة، ومـا زال هـذا الجانـب بحاجـة إلى تتبُّـع واستيعاب واستقصاء على منهج جديد، والأَولى أنْ تؤلَّف طبقات المفسِّرين على الوفيـات وليـس على الحـروف؛ حتَّـى نعـرف السَّـابق مـن اللَّاحـق، والمتقـدِّم مـن المتأخِّـر، ومَـن كان أصـيلًا ومَـن كان تابعًـا، وهكـذا.

٧. مـن الذيـن قدَّمـوا لنـا مَسْـحًا رائعًـا جـدًا للمفسِّريـن في الصَّـدر الأوَّل مـن السَّـلف الإمـام **الحافـظ ابـن حجـر العسـقلانيّ** ـ رحمـه الله تعـالى ـ وذلـك في كتابـه «العُجـاب في بيـان الأسـباب» فقـد كتـب مقدِّمـةً رائعـة فيهـا تعريـف بأبـرز المفسِّريـن وكتبهـم، وقيمـة هـذه الكتـب.

وبعـد ابـن حجـر هنـاك السُّـيوطي، وقـد اسـتفاد **ممَّـا** كتبـه ابـن حجـر في هـذه المقدمـة الرائعـة، في خاتمـة كتابـه «الـدُّرُّ المنثـور في التَّفـسير المأثـور»، وكذلـك أفـرد نوعًـا مـن أنـواع علـوم القـرآن في كتابـه المهـم «الإتقـان في علـوم القـرآن»، فهنـاك النَّـوع الثَّمانـون مـن أنـواع علـوم القـرآن في طبقـات المفسِّريـن، تكلَّـم فيـه على المفسِّريـن مـن الصَّحابـة والتَّابـعين، ومـا كتبـه في غايـة الأهميَّـة. وسـيأتي في البـاب الثـاني والثالـث.

٨. كذلـك **ممَّـن** كتـب عـن المفسِّريـن **حاجـي خليفـة** في «كشـف الظُّنـون»، وكتابـه هـذا مرتَّـب على الحـروف على حسـب الحـرف الأوَّل مـن اسـم الكتـاب، ولهـذا فـإنَّ الـكلام على كتـب التَّفـسير وعلى المفسِّريـن في هـذا الكتـاب مـوزَّع.

ومـن المشـاريع البحثيَّـة المهمَّـة أن يقـوم باحـث بجـرد مـا قالـه حاجـي خليفـة عـن علـم التَّفـسير والمفسِّريـن في هـذا الكتـاب.

وممَّن فعل شيئًا من هذا الشَّيخ قاسم القيسي[1] المتوفَّى سنة (١٣٧٥) وذلك في كتابه «تاريخ التَّفسير»[2].

نجدُ في هذا الكتاب موضوعًا بعنوان: علم طبقات المفسِّرين، من الصفحة (٦٥) إلى الصفحة (٨٦) وقد جاء بكتب التَّفسير مرتَّبة على حسب القرون، وهذا مما يُحسَب له، فذكر من المفسِّرين:

في المئة الأولى (١٧) مفسِّرًا.

في المئة الثَّانية (١٠) مفسِّرين.

في المئة الثَّالثة (٨) مفسِّرين.

في المئة الرَّابعة (١٥) مفسِّرًا.

في المئة الخامسة (١٦) مفسِّرًا.

في المئة السَّادسة (٢٦) مفسِّرًا.

وهكذا إلى أن وصل إلى المئة الرَّابعة عشرة -وهي المئة التي عاش فيها-، ومن طريقته أنَّه يأتي بأسماء المفسِّرين أو بكتبهم، وقد يتكلَّم على بعض هذه الكتب ممَّا لا يُستغنى عنه.

والتَّرتيبُ على القرون يبيِّن لنا الاشتغال بالتَّفسير، ويبيِّنُ لنا الحركة العلميَّة في ذلك القرن.

* * *

(١) من علماء بغداد.
(٢) صدر عن المجمع العلميّ العراقيّ بعناية الأستاذ محمود شيت خطَّاب.





المبحث الثاني
كتب مناهج المفسِّرين

١. كتب العلماء -رحمهم الله تعالى- في مناهج المفسِّرين وعرَّفوا بهذه المناهج، فمن الكتب[1] **التي أُلِّفت في العصر الحديث:**

١. التَّفسير والمفسِّرون، للدُّكتور محمَّد حسين الذَّهبيّ، ولا يُستغنى عن هذا الكتاب لأنَّه أفاض في الكلام على التَّفسير والمفسِّرين.

٢. دراسات في مناهج المفسِّرين، للدُّكتور إبراهيم عبدالرَّحمن خليفة.

٣. التَّفسير ورجاله، للشَّيخ محمَّد الفاضل ابن عاشور.

هذه الكتب الثَّلاثة لا يُستغنى عنها في معرفة مناهج المفسِّرين، وكيفيَّة الاستفادة من كتبهم، ومعرفة الدُّخول إلى عوالم هذه المؤلَّفات.

٤. الفكر الدِّينيّ في مواجهة العصر، للدُّكتور عفَّت الشَّرقاويّ.

٥. اتِّجاهات التَّجديد في تفسير القرآن الكريم في مصر، للدُّكتور محمَّد إبراهيم الشَّريف.

---

(١) ذكْرُنا لهذه الكتب لا يعني الموافقة التامَّة، وإنَّما نحن هنا نبيِّنُ المصادر، وهذه المصادر لها وعليها.

٦. اتِّجاهات التَّفسير في العصر الرَّاهن، للدُّكتور عبدالمجيد عبدالسَّلام المحتسب.

٧. اتِّجاهات التَّفسير في القرن الرَّابع عشر، للدُّكتور فهد بن عبدالرَّحمن الرُّوميّ.

٨. تطور تفسير القرآن: دراسة جديدة، للدُّكتور محسن عبدالحميد.

٩. تعريف الدَّارسين بمناهج المفسِّرين.

هذه الكتب أوردَها الشَّيخ الدُّكتور فضل حسن عبَّاس في كتابه «**التَّفسير أساسيَّاته واتِّجاهاته**»، تكلَّمَ على هذه الكتب، وأضاف إضافاتٍ كثيرةً، وتكلَّمَ كذلك على مفسِّرين آخرين ممَّا نجدُه بعد كلامه على تلك المصادر.

❋ ❋ ❋

٢. من المصادر المهمَّة في موضوعنا كذلك ما كتبه الشَّيخ محمد بدر الدين الحلبي في كتابه «التقويم والإرشاد»، ولكنه اشتدَّ وقسا وعمَّمَ. وقد تكلمَ على:

- تفسير الخازن.
- تفسير الجلالين، بحاشية الصاوي، وبحاشية الجَمل.
- الكشّاف، ومختصره للبيضاوي.
- تفسير أبي السعود.
- تاج التفاسير.
- تفسير فخر الدين الرازي.
- تفسير الآلوسي.

- الدر المنثور للجلال السيوطي.
- تفسير محيي الدين ابن عربي.
- تفسير ابن عباس للفيروزابادي.

وسيأتي كلامُه في الباب الثالث.

- وما كتبه الشيخ عبدالله بن محمَّد بن الصِّدِّيق الغماري الطَّنجي المغربي ﵀ في كتابه «**بِدَع التَّفاسير**»، وقد تكلَّمَ على عددٍ من التَّفاسير كلامًا كاشفًا يحسنُ أنْ نعودَ إليه وأنْ نستفيدَ منه، وأنْ نتَّخذَ منه مفاتيح لمعرفة مناهج هذه الكتب وما لها وما عليها.

يقولُ في آخر الكتاب[1]: «أردتُّ أنْ أتكلم عن التَّفاسير المشهورة المتداولة التي اطَّلعتُ عليها، وأبيِّن خصائص كلِّ تفسير منها، حسب ما يظهرُ لي، غير متقيِّد برأيٍ، ولا متأثِّر بعقيدةٍ معيَّنةٍ، متحرِّيًا للصَّواب فيما أقرِّرُهُ وأبديه، واللهُ الموفِّقُ».

فتكلَّمَ على اثنين وثلاثين تفسيرا، وكلامُه مهمٌّ في معرفة كلِّ تفسير، وقد ارتأيتُ أنْ أسوقَه كذلك في الباب الثالث.

* * *

٣. من الكتب المهمَّة في معرفة مناهج المفسِّرين والكلام على مضمون تلك الكتب كتاب «**معجم تفاسير القرآن الكريم**» الذي صدر في جزأين عن المنظَّمة الإسلاميَّة للتَّربية والعلوم والثَّقافة، وفيه تعريفٌ **بمئة تفسير**، شارك في إعداد هذا المعجم الأساتذة: عبدالقادر زمامة، عبدالنَّبيّ فاضل، عبدالوهَّاب التَّازي سعود، محمَّد الكتَّاني، هذا في الجزء الأوَّل، وأمَّا الجزء الثَّاني فهو من إعداد الشَّيخ محمَّد بوخبزة التّطوانيّ.

(١) ص: (١٥٢).

٤. من المصادر كذلك: كتاب «**القرآن الكريم والجهود المبذولة في خدمته من بداية القرن الرَّابع عشر الهجريّ إلى اليوم**»، وهو كتاب وقائع مؤتمر كبير أقامته جامعة الشَّارقة سنة (١٤٢٤)، وصدر في جزأين، ومن جملة الجهود المبذولة في خدمة القرآن الكريم محور أُعدَّ لهذا الموضوع: **الجهود المبذولة في تفسير القرآن الكريم ومناهجه**، ونجد فيه:

- تعريف بالتَّفسير المنير للأستاذ وهبة الزُّحيلي.
- الشَّيخ عبدالحميد بن باديس وجهوده في خدمة القرآن الكريم.
- أضواء على تفسير التَّحرير والتَّنوير للشَّيخ ابن عاشور.
- الإمام العلَّامة عبدالحميد الفراهي ومنهجه في التَّفسير.
- تفاسير حسب ترتيب النُّزول في الميزان.
- الجهود المبذولة في تفسير القرآن تفسيرًا علميًّا في القرن الرَّابع عشر.
- الجهود المبذولة في التَّفسير العلميّ للقرآن.
- نحو منهجيَّة موحَّدة لتفسير القرآن.
- الجهود المبذولة في تفسير القرآن ومناهجه.
- الموسوعات التَّفسيريَّة ومناهجها.
- منهج الشَّيخ عبدالكريم المدرِّس في تفسيره (مواهب الرَّحمن في تفسير القرآن).
- المعجزة وإعجاز القرآن عند الشَّيخ محمَّد عبده، والرَّافعيّ، ومحمَّد أبو زهرة.
- ببليوغرافيا حول الإعجاز.
- النُّورسيّ والإعجاز المعنويّ للقرآن الكريم.

- د. موريس بوكاي ودراسته عن القرآن في ضوء المعارف الحديثة.
- جهود الشَّيخ عليّ بن محمَّد الضَّبَّاع في علم القراءات.

* * *

٥. من المصادر المهمة في معرفة كتب التفسير في العصر الحديث أيضًا: كتاب «**التَّفسير والمفسِّرون في العصر الحديث، عرض ودراسة مفصَّلة لأهمِّ كتب التَّفسير المعاصر**» للباحث عبدالقادر محمَّد صالح، وعندما نرجع إلى محتواه نجد كلامًا على:

- تفسير التَّحرير والتَّنوير للطاهر بن عاشور.
- محاسن التَّأويل للقاسميّ.
- صفوة التَّفاسير للصابونيّ.
- التَّفسير الواضح لمحمود حجازي.
- التَّفسير الوسيط لوهبة الزُّحيلي.
- تفسير الشَّعراويّ.
- التفسير السَّهل الميسَّر المختار لأحمد إسماعيل الصَّبَّاغ.
- أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن للشَّنقيطيّ.
- الدِّراسات القرآنيَّة عند الشَّيخ عبدالله سراج الدِّين.
- تفسير القرآن الحكيم للشَّيخ رشيد رضا.
- روائع البيان في تفسير آيات الأحكام للصَّابوني.
- تفسير آيات الأحكام للسَّايس.
- المنح الفاخرة في معالم الآخرة لمحمَّد شاكر الحمصيّ المصريّ.

- الإعجاز البيانيّ في القرآن لعائشة عبدالرَّحمن.
- إعراب القرآن وبيانه لمحيي الدِّين الدَّرويش.
- تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه لمحمَّد عليّ طه الدُّرَّة.
- الكتاب والقرآن.

فهذا الكتاب يُعَدُّ نافذة أيضًا على ما كُتِبَ مِنْ تفسيرٍ في عصرنا القريب.

* * *

٦. من المصادر أيضًا: كتاب «**المفسِّرون مدارسهم ومناهجهم**» للشَّيخ الدُّكتور فضل حسن عبَّاس، القسم الأول، هذا أيضًا مرجعٌ مهمٌّ، وفيه كلامٌ على:

- الشَّيخ محمَّد عبده.
- صاحب المنار محمَّد رشيد رضا.
- والشَّيخ عبدالقادر المغربيّ.
- والشَّيخ محمَّد مصطفى المراغي.
- والشَّيخ أحمد مصطفى المراغي.
- والشَّيخ محمود شلتوت.
- وتيسير التَّفسير للشَّيخ عبدالجليل عيسى.

وهناك كلامٌ في **الفصل الثَّاني** على المدرسة العلميَّة في التَّفسير «الجواهر في تفسير القرآن» للشَّيخ طنطاوي جوهري، وهناك المدرسة التَّربوية الوجدانيَّة، ومدرسة الجمهور وذكر فيها:

- محاسن التَّأويل للشَّيخ محمَّد جمال الدِّين القاسميّ.
- التَّفسير المنهجيّ.

- التَّفسير الوسيط.
- التَّفسير لمحمَّد فريد وجدي.
- الشَّيخ حسنين مخلوف وتفسيره «صفوة البيان لمعاني القرآن».
- تفسير الشَّيخ السَّعدي.
- جهود الشَّيخ محمَّد الخضر حسين.

❊ ❊ ❊

٧. مِنْ مصادر هذا الموضوع كذلك ما كتبَه الأستاذ الشَّيخ عيادة بن أيوب الكبيسي رحمه الله الأستاذ في جامعة الشَّارقة سابقًا في كتابه «**دراسات في التفسير ومناهجه**»[١]، نجد في هذا الكتاب في القسم الثَّاني:

أشهر المناهج التَّفسيريَّة في القديم والحديث:

المنهج الأثريّ في التَّفسير وأشهر ما أُلِّف فيه:

- التَّفسير المسند للإمام ابن أبي حاتم الرَّازي.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطَّبري.
- شفاء الصُّدور للنَّقَّاش.
- تفسير بقيّ بن مخلد.
- بحر العلوم لأبي الليث السَّمرقنديّ[٢].

(١) صدر هذا الكتاب عن جائزة دبيّ الدَّوليَّة للقرآن الكريم سنة (١٤٣٦ ـ ٢٠١٥).

(٢) والصَّواب أنَّ هذا العنوان (بحر العلوم) هو عنوان لمفسِّر متأخِّر، وهو سمرقنديٌّ أيضًا، فمن هنا حصل وهْم وسمِّي تفسير أبي اللَّيث ببحر العلوم وليس هو كذلك، أمَّا المتقدِّم فكتابه يسمَّى (تفسير أبي الليث السَّمرقنديّ).

- الكشف والبيان عن تفسير القرآن للثَّعلبيّ.
- معالم التَّنزيل للبغوي.
- المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطيَّة.
- تفسير القرآن العظيم لابن كثير.
- الجواهر الحسان للثَّعالبي الجزائري.
- الدُّرُّ المنثور في التَّفسير بالمأثور للسُّيوطيّ[1].

ثمَّ ذكرَ المنهج العقليّ وهو **التَّفسير بالرَّأي**، وتكلَّمَ على:

- التَّفسير الكبير مفاتيح الغيب للإمام الرَّازيّ.
- كشف الحقائق وشرح الدَّقائق في تفسير كلام ربِّ العالمين للبرهان النَّسفيّ.
- أنوار التَّنزيل للبيضاويّ.
- مدارك التَّنزيل وحقائق التَّأويل للنَّسفي (المتأخِّر).
- لباب التَّأويل في معاني التَّنزيل، المشهور بتفسير الخازن.
- البحر المحيط لأبي حيَّان الأندلسيّ.
- تفسير الجلالين للإمامين السُّيوطي والمحلِّيّ[2].

(١) هكذا جاء في الكتاب، وصواب العنوان «الدُّرُّ المنثور في التَّفسير المأثور» من غير باء، هكذا سمَّاه مؤلِّفه الإمام السُّيوطيّ، وهو يريد جمع التَّفسير المأثور. انظر «فهرست مؤلفاتي» ضمن «بهجة العابدين» (ص: ١٣٩).

(٢) وقلت السُّيوطيّ والمحلِّيّ مع أنَّ المحلِّيّ هو شيخ السُّيوطيّ والمتقدِّم؛ لأنَّ النِّصف الأوَّل من القرآن هو الذي فسَّره السُّيوطي والنِّصف الثَّاني فسَّره المحلِّيّ، وما جاء في «كشف الظُّنون» لحاجي خليفة (١/ ٤٤٥) من أنَّ المحلِّيّ فسَّر النَّصف الأوَّل من القرآن وأنَّ السُّيوطيّ أتمَّ الباقي هذا غير صحيح، والرُّجوع إلى الكتاب يبيِّن هذا، إنَّما فسَّر المحلِّيّ النِّصف الثَّاني من القرآن وتوفِّي، وجاء تلميذه السُّيوطيّ فأتمَّ تفسير =

- السِّراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربِّنا الحكيم الخبير للشِّربيني.
- إرشاد العقل السَّليم إلى مزايا الكتاب الكريم للشَّيخ أبي السُّعود العماديّ.

بعد هذا ذكر **المنهج الإشاريّ** وتناولَ أشهرَ ما أُلِف فيه، فتكلَّمَ على:

- تفسير القرآن العظيم لسهل التُّستَري.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسَّبع المثاني[1] للآلوسي (الجَدّ).
- أنوار القرآن وأسرار الفرقان للشَّيخ عليّ بن سلطان محمَّد القاري الهروي المكِّي.

ثم تناول المؤلِّفُ **المنهجَ اللُّغويّ** وأشهر ما أُلِّف فيه، فتكلَّم على:

- معاني القرآن للفرَّاء.
- معاني القرآن للزَّجَّاج.

ثم جاء إلى **مناهج التفسير المعاصرة**، وتناول أشهرها:

- التَّحرير والتَّنوير لابن عاشور.
- مواهب الرَّحمن للشَّيخ عبدالكريم المدرِّس.
- الأساس في التَّفسير.

= القرآن على نفس منهج المحلِّيّ، وكتب تفسير النِّصف الأوَّل، من سورة البقرة إلى آخر الإسراء، انظر تفسير الجلالين (١/ ٤٤) و(١/ ٨٩٤-٨٩٩). وبما أنَّ المحلِّيّ هو جلال الدِّين والسُّيوطيّ هو جلال الدِّين أيضًا عُرف التَّفسير بتفسير الجلالين.

(١) و«روح المعاني» ليس خاصًّا للتَّفسير الإشاريّ، ولكنَّه بعد أن يفسِّر على المنهج المعتاد المعروف المسلوك يأتي إلى التَّفسير الإشاري، وفيما ذكره كلامٌ.

- التَّفسير المنير.

ثمَّ تناول **المنهج التَّجديديّ في التَّفسير** ونماذج ممَّا جاء فيه، فتحدَّث عن:

- بيان المراد بمناهج التَّجديد.
- العلاقة بين التَّفسير بالمأثور والتَّجديد.

٨. من المصادر المهمة في هذا الموضوع: معرفة **الكتب المفردة في مناهج المفسِّرين**.

أ. من ذلك مثلًا ما كُتب في صدر كتاب «المحرَّر الوجيز» لابن عطيَّة في الطَّبعة التي صدرت عن دار ابن حزم، وجُمعت المجلَّدات في مجلَّد واحد كبير.

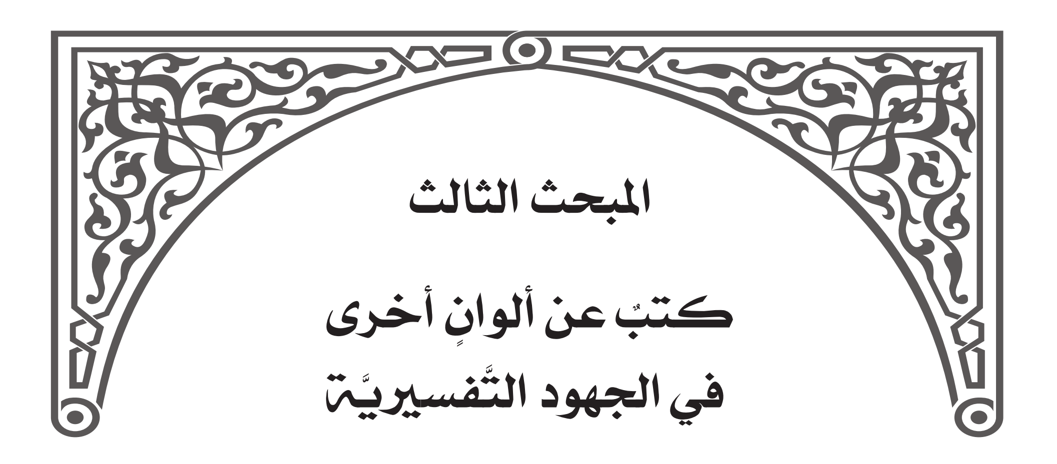
ب. وما كتبَه الشيخ عيادة الكبيسي -رحمه الله- في بحث مفرد عن المفسِّر البرهان النَّسفيّ المتوفَّى سنة (٦٨٧)[١].

وما كتبَه كذلك في صدر تحقيقه لـ «تفسير سورة النَّاس» الذي استله من هذا التَّفسير، وفي صدر «تفسير سورة النَّاس» تكلَّم على منهج البرهان النَّسفيّ[٢].

ج. مِنْ ذلك أيضًا: «ابن جُزي ومنهجه في التَّفسير» لعليّ محمَّد الزُّبيري، في جزأين.

د. والكتب والدِّراسات والأبحاث التي تناولت منهج مفسِّر واحد كثيرة جدًّا، وهنالك دليلٌ للرَّسائل التي كُتبتْ في خدمة القرآن الكريم صدرتْ عن دار الغوثاني فليُرجع إليها.

(١) البرهان النسفي وتفسيره «كشف الحقائق». نشرته مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبي. العدد (١٤)، (١٤١٨ـ ١٩٩٧).
(٢) نشرته دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بدبي، الطبعة الأولى سنة (١٤٢٢ـ ٢٠٠١).



المبحث الثالث

كتبٌ عن ألوانٍ أخرى في الجهود التَّفسيريَّة

منها:

أ. ما يتناولُ **جهود بلد معيَّن**، ومِنْ هذه الدِّراسات: «الدِّراسات القرآنيَّة بالمغرب في القرن الرَّابع عشر الهجريّ»(١)، للأستاذ إبراهيم الوافي.

ب. كتب الإعجاز، من ذلك: كتاب «إعجاز القرآن الكريم» للأستاذ فضل حسن عبَّاس وابنته سناء فضل عبَّاس، نجد فيه كلامًا على كتب إعجاز القرآن، وتقويم هذه الكتب، فنجد مثلًا:

الفصل الأوَّل: جهود الأقدمين والأدوار التي مرتْ بها كتبُ الإعجاز.

الدَّور الأوَّل: دور الإشارات، وتضمَّن الكلام على:

- مجاز القرآن لأبي عبيدة.

---

(١) هذا في القرن الرَّابع عشر فحسب، وهذا العنوان يفتح أمامَنا أبوابًا لتناول الجهود في القرون الأخرى، في المغرب وفي غير المغرب، وهذا بابٌ واسعٌ لتناول جهود المفسِّرين على مدى الزَّمان والمكان.

- معاني القرآن للفرَّاء.
- النظَّام.
- الجاحظ.
- ابن قتيبة.
- الواسطي.

الدَّور الثَّاني: دور الرَّسائل:

- النُّكت في إعجاز القرآن للرُّمَّانيّ.
- بيان إعجاز القرآن للخطَّابيّ.
- الدَّور الثَّالث: دور الكتب:
- إعجاز القرآن للباقلَّانيّ.
- القاضي عبدالجبَّار الهمذانيّ.
- عبدالقاهر الجرجانيّ.
- محمود بن عمر الزَّمخشريّ.

الفصل الثَّاني: المحدَثون والإعجاز.

- إعجاز القرآن للرَّافعي.
- الدُّكتور محمَّد عبدالله دراز وكتابه النَّبأ العظيم.
- الإعجاز البياني في القرآن لبنت الشَّاطئ.
- الشَّيخ محمَّد متولِّي الشَّعراويّ.

- موريس بوكاي، دراسة الكتب المقدَّسة.

الباب الثَّاني: وجوه إعجاز القرآن.

- الفصل الأوَّل: الإعجاز البيانيّ.
- الفصل الثَّاني: الإعجاز العلميّ.
- الفصل الثَّالث: الإعجاز التَّشريعيّ.
- الفصل الرَّابع: أخبار الغيب في القرآن.
- الفصل الخامس: الإعجاز النَّفسي والإعجاز الرُّوحيّ.
- الفصل السَّادس: ما يسمَّى بالإعجاز العدديّ.

ج. لون آخر مِن خدمة كتاب الله وهو **إعراب القرآن**، وهو نوع من أنواع علوم القرآن، فمن الذي كتب تقويمًا لكتب إعراب القرآن؟ وهل هناك دراسة في ذلك؟

نعم هناك كتابٌ بعنوان: «علم إعراب القرآن تأصيل وبيان» للدُّكتور يوسف بن خلف العيساوي، وهو كتابٌ مهمٌّ يبيِّن لنا هذا الجانب، وما أُلِّف فيه، ويتكلم على مناهج إعراب القرآن، وتقويم هذه الكتب[1].

د. هذه الصُّور التي ذكرناها جهودٌ إيجابيةٌ في أغلبها وفي مجملها، وهناك صورةٌ أخرى وهي **الانحراف المعاصر في تفسير القرآن الكريم**، والانحراف أمر قديم، فهنالك ما تناوله الشَّيخ عبدالله الغماري في «بِدَع التَّفاسير».

وهناك الانحرافُ في هذا العصر، والذي بلغ مدياتٍ واسعة، فمَنْ أراد

(١) صدر عن دار الصُّميعيّ في الرِّياض.

أنْ يعرف ما كُتِبَ مِنْ تقويم للكتب التي فيها هذا الجانب فهنالك رسالةٌ دكتوراه بعنوان: «**الانحراف المعاصر في تفسير القرآن الكريم**» تأليف الدُّكتور عمَّار بن عبدالكريم بن عبدالمجيد[1].

* * *

(١) صدرتْ في جزأين عن جائزة دبيّ الدَّولية للقرآن الكريم (١٤٣٧ ـ ٢٠١٦).



الباب الثاني

أسانيد التفسير

وفيه ثلاثة مباحث:

* المبحث الأول:

كلام الحافظ أبي يعلى الخليلي (ت: ٤٤٦).

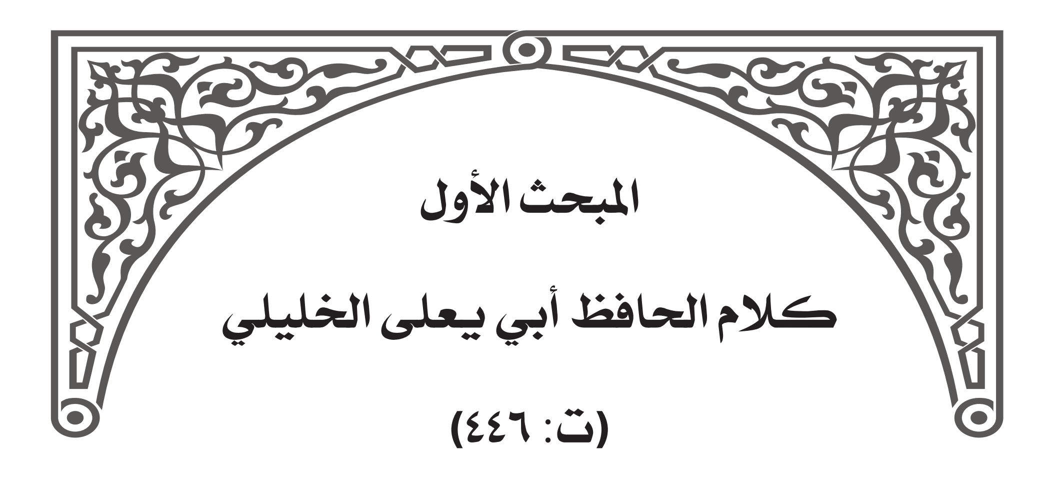
* المبحث الثاني:

كلام ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢).

* المبحث الثالث:

كلام السيوطي (ت: ٩١١).





المبحث الأول

كلام الحافظ أبي يعلى الخليلي

(ت: ٤٤٦)

قال أبو يعلى في كتابه «الإرشاد في معرفة علماء الحديث»[(١)]:

«أشهرُ الطرق التي وردتْ عن ابن عباس في التفسير:

حدثنا محمد بن عمر بن خزر بن الفضل بن الموفق الزاهد بهمذان، وكان قد نيَّفَ على المئة، حدثنا إبراهيم بن محمد بن الحسن الطيّان الأصبهاني، حدثنا الحسين بن القاسم الزاهد الأصبهاني، حدثنا إسماعيل بن أبي زياد الشامي، عن جويبر، عن الضحاك، عن ابن عباس التفسير كله.

والضحاك بن مزاحم لم يسمعْ من ابن عباس.

قال علماءُ الكوفة: إنه سمعه من عكرمة أيام المختار بن أبي عبيد، وإسماعيل بن أبي زياد، ليس بالمشهور، كان يكون في دار المهدي، يُقال: إنه كان يعلِّم بنيه، وهو من جملة الحواشي، ويشحنُ هذا التفسير بأحاديث مسندة، يرويها عن شيوخه، عن ثور بن يزيد، وعن يونس الأيلي أحاديث لا يتابع عليها.

ورواية أخرى لجُويبر يرويه محمد بن أبان عن يحيى بن آدم، عن جويبر.

---

(١) (١/ ٣٨٩ ـ ٣٩٦).

وهذه التفاسير لكتاب الله الطوال التي أسندوها إلى ابن عباس غير مرضية، ورواتها مجاهيل، كتفسير جويبر، عن الضحاك، عن ابن عباس.

وعن ابن جُريج في التفسير، جماعةٌ رووا عنه:

وأطولُها ما يرويه بكر بنُ سهل الدمياطي، عن عبدالغني بن سعيد، عن موسى بن محمد، عن ابن جُريج، وفيه نظرٌ.

وروى محمد بن ثور، عن ابن جريج نحو ثلاثة أجزاء كبار، وذلك صححوه.

وروى الحجّاج بن محمد، عن ابن جُريج نحو جزء، وذلك صحيح، متفق عليه.

وتفسير شبل بن عباد المكي، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس: قريب إلى الصحة.

وتفسير عطاء بن دينار: يكتب ويحتج به.

وتفسير أبي روق نحو جزء، صحّحوه.

وتفسير معاوية بن صالح قاضي الأندلس، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس رواه الكبار عن أبي صالح كاتب الليث، عن معاوية، وأجمعَ الحفاظُ على أن ابن أبي طلحة لم يسمعه من ابن عباس.

وجماعة من العلماء كرهوا تصنيفَ التفسير إلا ما يكون عن الثقات، وعابوا على الحسن البصري أنه لم يبينْ ما فسر، ولم ينسبه إلى قائله.

حدثنا محمد بن سليمان بن يزيد الفامي، حدثنا محمد بن أحمد بن المرزبان القاضي، حدثنا سلمة بن شبيب، حدثنا عبدالرزاق، حدثنا سفيان الثوري، عن عبدالأعلى، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: قال رسولُ الله ﷺ:

«مَنْ قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار».

وقال شعبة: رأيُ التابعين من قِبل أنفسهم ريحٌ لا يُعتمد عليه، وكيف في كتاب الله؟

وقال ابنُ عباس: إنَّ ما فسرتُه من القرآن، فسمعتُ ممَّن شافه النبي ﷺ، وما مِن آية إلا وقد سمعت فيه. وإن النبي صلى الله عليه وسلم مسحَ صدري بيده، وقال: «اللهم فقهه في الدين، وعلمه التأويل».

وتفسيرُ إسماعيل بن عبدالرحمن السُّدي فإنما يسندُه بأسانيد إلى عبدالله بن مسعود، وابن عباس، وروى عن السدي الأئمة مثل: الثوري، وشعبة، لكن التفسير الذي جمعه رواه عنه أسباط بن نصر، وأسباط لم يتفقوا عليه، غير أن أمثل التفاسير تفسير السدي.

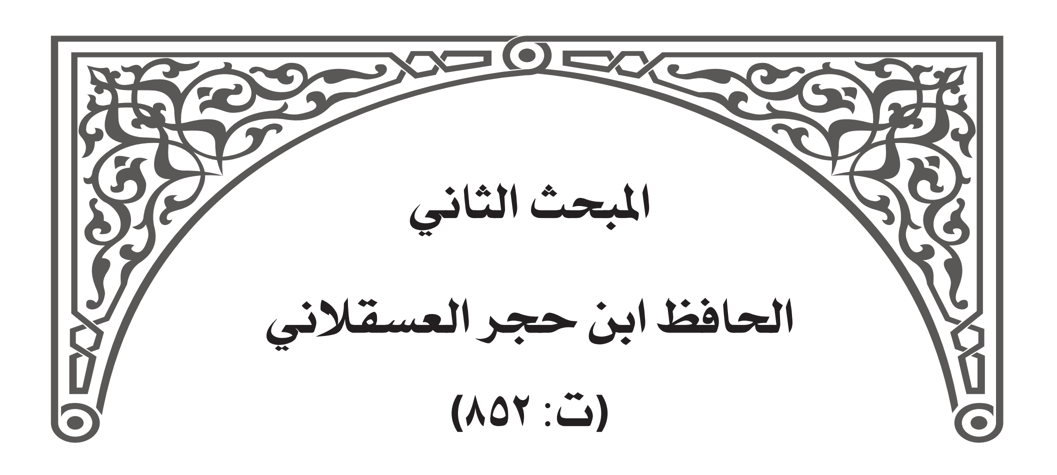
فأمّا ابن جُريج فإنه لم يقصد الصحة، وإنما ذكر ما روي في كل آية من الصحيح والسقيم.

وتفسير مقاتل بن سليمان، فمقاتلٌ في نفسه ضعَّفوه، وقد أدرك الكبارَ من التابعين، والشافعيُّ أشار إلى أنَّ تفسيرَه صالحٌ»[1].

* * *

(١) كنتُ أقولُ: لو جمعنا ما قاله الخليليّ في «الإرشاد» وما قاله ابنُ حجر في «العجاب» وما قاله السُّيوطيّ في «الإتقان»، لو جمعنا هذه الفوائد وهذه القواعد لهؤلاء الأئمة الثَّلاثة في رسالة تحت عنوان: (طرق روايات التَّفسير) لكانت رسالة في غاية الأهميَّة والإفادة. وقد جمعتُهُ هنا والحمد لله.





المبحث الثاني

الحافظ ابن حجر العسقلاني

(ت: ٨٥٢)

يقول الحافظُ ابن حجر رحمه الله في مقدمة كتابه «العُجاب في بيان الأسباب»[١] التي أراد بها أن تكون قواعد ومفاتيح وإضاءات على الأسانيد التي يكثر دورانها، فلا يحتاج إلى التَّكرار، فأعطانا هذه الأحكام العامَّة وهذه المعرفة لنستفيد منها ونحن نقرأ في كتابهِ وفي كتبِ المفسِّرين:

«الذين اعتنوا بجمع التَّفسير مِن طبقة الأئمَّة السِّتَّة:

أبو جعفر محمَّد بن جرير الطَّبريّ.

ويليه أبو بكر محمَّد بن إبراهيم بن المنذر النَّيسابوريّ.

وأبو محمَّد عبدالرَّحمن بن أبي حاتم بن إدريس الرَّازيّ.

ومن طبقة شيوخهم: عبد بن حُميد الكشّي.

فهذه التَّفاسير الأربعة قلَّ أنْ يشذَّ عنها شيءٌ من التَّفسير المرفوع، والموقوف على الصَّحابة، والمقطوع عن التَّابعين، وقد أضاف الطَّبريُّ إلى النَّقل المستوعب

(١) (١/ ١٩٩ـ ٢١٩).

أشـياء لم يشـاركوه فيهـا، كاسـتيعاب القـراءات، والإعـراب، والـكلام في أكثـر الآيـات على المعـاني، والتَّصـدي لترجيـح بعـض الأقـوال على بعـض، وكلُّ مـن صنَّـف بعـده لم يجتمـع لـه مـا اجتمـع فيـه، لأنَّـه في هـذه الأمـور في مرتبـة متقاربـة، وغيره يغلـب عليـه فـنٌّ مـن الفنـون فيمتـاز فيـه ويـقصِّر في غيره.

والذيـن اشـتهر عنهـم القـولُ في ذلـك مـن التَّابـعين: **أصحـاب ابـن عبـاس** وفيهـم ثقـات وضعفـاء[1]، **فمـن الثِّقـات:**

١. **مجاهـد بـن جبر**، ويـروى التَّفـسير عنـه مـن طريـق ابـن أبي نجيـح عـن مجاهـد، والطَّريـق إلى ابـن أبي نجيـح قويـة، فـإذا ورد مـن غيرِهِ بيَّنته.

٢. ومنهـم **عكرمـة**، ويُـروى التَّفـسير عنـه مـن طريـق الحـسين بـن واقـد عـن يزيـد النَّحـويّ عنه، ومـن طريـق محمَّـد بـن إسـحاق عـن محمَّـد بـن أبي محمَّـد مـولى زيـد بـن ثابـت، عـن عكرمـة أو سـعيد بـن جبير، هكـذا بالشَّـكِّ ولا يضر؛ لكونـه يـدور على ثقـة.

٣. ومـن طريـق معاويـة بـن صالـح عـن **علي بـن أبي طلحـة** عـن ابـن عبـاس، وعليٌّ صـدوق، لم يلـقَ ابـن عبـاس لكنَّـه إنَّما حمـل عـن ثقـات أصحابـه، فلذلـك كان البخـاريُّ وابـن أبي حاتـم وغيرهمـا يعتمـدون على هـذه النُّسـخة.

٤. ومـن طريـق ابـن جريـج عـن عطـاء بـن أبي ربـاح عـن ابـن عبـاس، لكـن فـيما يتعلَّـق بالبقـرة وآل عمـران، ومـا عـدا ذلـك يكـون عطـاء هـو الخراسـاني، وهـو لم يسـمع مـن ابـن عبـاس فيكـون منقطعًـا، إلا إن صرَّح ابـن جريـج بأنَّـه عطـاء بـن أبي ربـاح.

---

(١) هنا يعطينا ابن حجر تصوُّرًا عمَّا يُسمّى (مدرسة) ابن عباس، ـ كما يُقال في عصرنا ـ وهناك مَن يقبلُ هذا الإطلاق، ومنهم مَن لا يقبل، المهمُّ أنَّه سيبيِّنُ جهود أصحاب ابن عباس.

ومن روايات **الضُّعفاء** عن ابن عباس:

١. التَّفسير المنسوب لأبي النَّضر **محمَّد بن السَّائب الكلبيّ**، فإنَّه يرويه عن أبي صالح وهو مولى أم هانئ عن ابن عباس، والكلبيُّ اتَّهموه بالكذب، وقد مرض فقال لأصحابه في مرضه: كلُّ شيء حدَّثتكم عن أبي صالح كذب.

ومع ضعف الكلبيّ فقد روى عنه تفسيره مثله أو أشدُّ ضعفًا وهو **محمَّد بن مروان** السُّدِّي الصَّغير، ورواه عن محمَّد بن مروان مثله أو أشدُّ ضعفًا وهو **صالح بن محمد** التِّرمذيّ.

وممَّن روى التَّفسير عن الكلبيّ من الثِّقات: سفيان الثَّوريّ، ومحمَّد بن فضيل بن غزوان، ومن الضُّعفاء من قبل الحفظ: حبَّان بن عليّ العنزيّ.

٢. ومنهم: **جويبر بن سعيد**، وهو واهٍ، روى التَّفسير عن الضَّحاك بن مزاحم وهو صدوق عن ابن عباس ولم يسمع منه شيئًا، وممَّن روى التَّفسير عن الضَّحاك: عليّ بن الحكم وهو ثقة، وعبيد بن سليمان وهو صدوق، وأبو روق عطيَّة بن الحارث وهو لا بأس به.

٣. ومنهم **عثمان بن عطاء الخراساني**، يروي التَّفسير عن أبيه عن ابن عباس، ولم يسمع أبوه من ابن عباس.

٤. ومنهم **إسماعيل بن عبدالرَّحمن السُّدِّيّ**، وهو كوفيٌّ صدوق، لكنَّه جمع التَّفسير من طرق، منها: عن أبي صالح عن ابن عباس، وعن مرة بن شراحيل عن ابن مسعود وعن ناس من الصَّحابة وغيرهم، وخلط روايات الجميع فلم تتميز رواية الثِّقة من الضَّعيف، ولم يلقَ السُّدِّيّ من الصَّحابة إلا أنس بن مالك، وربَّما التبس بالسُّدِّيّ الصَّغير الذي تقدَّم ذكره.

٥ . ومنهم **إبراهيم بن الحكم بن أبان العدنيّ**، وهو ضعيف يروي التَّفسير عن أبيه عن عكرمة، وإنَّما ضعَّفوه لأنَّه وصل كثيرًا من الأحاديث بذكر ابن عباس، وقد روى عنه تفسيره عبد بن حميد.

٦ . ومنهم **إسماعيل بن أبي زياد الشَّاميّ**، وهو ضعيف، جمع تفسيرًا كبيرًا فيه الصَّحيح والسَّقيم، وهو في عصر أتباع التابعين.

٧ . ومنهم **عطاء بن دينار**، وفيه لِين، روى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس تفسيرًا، رواه عنه ابن لهيعة وهو ضعيف.

ومن تفاسير التَّابعين:

١ . ما يُروى عن **قتادة**، وهو من طرق منها:

رواية عبدالرَّزاق عن معمر عنه.

ورواية آدم بن أبي إياس وغيره عن شيبان عنه.

ورواية يزيد بن زريع عن سعيد بن أبي عروبة عنه.

٢ . ومن تفاسيرهم: تفسير **الرَّبيع بن أنس**، بعضه عن أبي العالية واسمه رفيع الرِّياحي، وبعضه لا يسمِّي الرَّبيع فوقه أحدًا، وهو يروى من طرق منها رواية عبدالله بن أبي جعفر الرَّازي عن أبيه عنه.

٣ . ومنها تفسير مقاتل بن حيَّان، من طريق محمَّد بن مزاحم عن بكير بن معروف عنه، ومقاتل هذا صدوق، وهو غير مقاتل بن سليمان الآتي ذكره.

ومن تفاسير **ضعفاء التَّابعين فمن بعدهم**:

١ . تفسير زيد بن أسلم، من رواية ابنه عبدالرَّحمن عنه، وهي نسخة كبيرة يرويها ابن وهب وغيره عن عبدالرَّحمن عن أبيه وعن غير أبيه، وفيها أشياء كثيرة لا يسندها لأحد، وعبدالرَّحمن من الضعفاء، وأبوه من الثِّقات.

٢. ومنها تفسير **مقاتل بن سليمان**، وقد نسبوه إلى الكذب، وقال الشَّافعيّ: مقاتل قاتله الله تعالى، وإنَّما قال الشَّافعي فيه ذلك لأنَّه اشتهر عنه القول بالتَّجسيم.

وروى تفسير مقاتل هذا عنه أبو عصمة نوح بن أبي مريم الجامع وقد نسبوه إلى الكذب.

ورواه أيضًا عن مقاتل هذيل بن حبيب، وهو ضعيف، لكنَّه أصلح حالًا من أبي عصمة.

٣. ومنها تفسير **يحيى بن سلام المغربيّ**، وهو كبير في نحو ستَّة أسفار، أكثر فيه النَّقل عن التَّابعين وغيرهم، وهو ليِّن الحديث، وفيما يرويه مناكير كثيرة، وشيوخه مثل سعيد بن أبي عروبة، ومالك، والثَّوري.

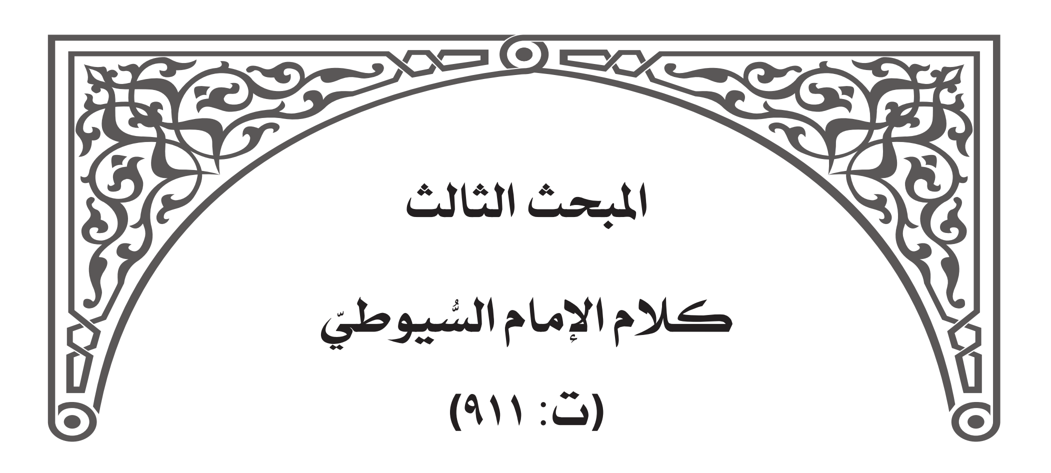
٤. ويقربُ منه تفسير **سُنَيد واسمه الحسين بن داود**، وهو من طبقة شيوخ الأئمَّة السِّتَّة، يروي عن حجَّاج بن محمَّد المصِّيصيّ كثيرًا، وعن أنظاره، وفيه لينٌ، وتفسيرُه نحو تفسير يحيى بن سلام، وقد أكثر ابنُ جرير الطبري التخريج منه.

٥. ومن **التَّفاسير الواهية** لوهاء رُواتها:

التَّفسير الذي جمعه موسى بن عبدالرَّحمن الثَّقفيّ الصَّنعانيّ، وهو قدرُ مجلَّدين يسنده إلى ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس، وقد نسب ابنُ حبَّان موسى هذا إلى وضع الحديث، ورواه عن موسى عبدُالغني بن سعيد الثَّقفيّ وهو ضعيف.

وقد يوجد كثيرٌ من أسباب النُّزول في كتب المغازي فما كان منها من رواية معتمر بن سليمان عن أبيه، أو من رواية إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة عن عمِّه موسى بن عقبة فهو أصلح ممَّا فيها من كتاب محمَّد بن إسحاق، وما كان من رواية ابن إسحاق أمثل ممَّا فيها من رواية الواقديّ.

وإنَّما قدَّمتُ هذه المقدِّمة ليسهل الوقوفُ على أوصافهم لمن تصدَّى للتَّفسير، فيقبل مَنْ كان أهلًا للقبول، ويردُّ مَنْ عداه، ويُستفاد مِن ذلك تخفيف حجم الكتاب لقلَّة التَّكرار فيه».



المبحث الثالث

كلام الإمام السُّيوطيّ

(ت: ٩١١)

لو جئنا إلى كتاب «الإتقان في علوم القرآن» للإمام السُّيوطي، نجده خصَّ النَّوع الثَّمانين لطبقات المفسِّرين، وهو مما لا يُستغنى عنه لمن أراد أن يختصَّ بهذا العلم، ولمن أراد أن تكون لديه دراية واسعة عميقة في معرفة المفسِّرين، والطُّرق إليهم، ومناهجهم، وقيمة كتبهم، وقد بدأ كلامه بالحديث عن الذين اشتهروا بالتفسير من الصحابة ـ وهم عنده عشرة ـ، وفصل بعض التفصيل فيما جاء عن ابن مسعود، وابن عباس، ثم الصحابة المقلّين، ثم تكلم على المفسِّرين في طبقة التابعين، ثم الطبقة التي بعدهم، والتي بعدهم، وختم كلامه بسؤالٍ مفترضٍ وهو: أي التفاسير ترشد إليه وتأمر الناظر أن يعول عليه؟ وأجاب أنه تفسير الطبري، ثم ذكر تفسيرًا جامعًا له شرع فيه.

وهذا نصُّ كلامه، وهو من الأهمية بمكانٍ بحيث لا يمكن الاستغناء عن أي جزء منه.

وسأقسمُه إلى قسمين، أذكرُ هنا ما يتعلق بالأسانيد، وأذكرُ في الباب الثالث كلامه على التفاسير.

يقول ـ رحمه الله ـ[1]:

«**اشتهر بالتَّفسير من الصَّحابة عشرة: الخلفاء الأربعة، وابن مسعود، وابن عباس، وأُبيّ بن كعب، وزيد بن ثابت، وأبو موسى الأشعري، وعبدالله بن الزُّبير**.

أمّا **الخلفاء** فأكثر مَن رُوي عنه منهم عليُّ بن أبي طالب.

والرِّواية عن الثَّلاثة نزرة جدًّا، وكان السَّبب في ذلك تقدُّم وفاتهم، كما أنَّ ذلك هو السَّبب في قلَّة رواية أبي بكر للحديث، ولا أحفظ عن أبي بكر ﵁ في التَّفسير إلَّا آثارًا قليلة جدًّا لا تكاد تجاوز العشرة، وأمَّا عليٌّ فرُوي عنه الكثير، وقد روى معمر عن وهب بن عبدالله عن أبي الطُّفيل قال: شهدتُّ عليًّا يخطب وهو يقول: سلوني، فوالله لا تسألوني عن شيء إلَّا أخبرتُكم، وسلوني عن كتاب الله، فوالله ما مِنْ آية إلا وأنا أعلم أبليلٍ نزلتْ أم بنهارٍ، أم في سهلٍ أم في جبلٍ.

وأخرج أبو نُعيم في «الحلية» عن ابن مسعود قال: إنَّ القرآن أنزل على سبعة أحرف، ما منها حرفٌ إلَّا وله ظهر وبطن، وإنَّ عليَّ بن أبي طالب عنده منه الظَّاهر والباطن.

وأخرج أيضًا من طريق أبي بكر بن عيَّاش عن نصير بن سليمان الأحمسيّ عن أبيه عن عليّ قال: والله ما نزلتْ آيةٌ إلَّا وقد علمتُ فيما أنزلتْ وأين أنزلت، إنَّ رَبِّي وَهَبَ لِي قَلبًا عَقُولًا وَلِسانًا سَؤولًا.

وأمَّا **ابن مسعود** فرُوي عنه أكثر مما روي عن عليّ.

وقد أخرج ابنُ جرير وغيره عنه أنه قال: «والذي لا إله غيره ما نزلتْ آية

(١) الإتقان (٦/ ٢٣٢٥ ـ ٢٣٤٢).

من كتاب الله إلا وأنا أعلمُ فيمن نزلتْ وأين نزلتْ، ولو أعلم مكان أحد أعلم بكتاب الله مني تناله المطايا لأتيتُه».

وأخرج أبو نُعيم عن أبي البختري قال: قالوا لعلي: أخبرنا عن ابن مسعود، قال: علم القرآن والسُّنة ثم انتهى، وكفى بذلك علمًا.

وأمَّا **ابن عباس** فهو ترجمان القرآن الذي دعا له النَّبيُّ ﷺ: «اللَّهمَّ فقِّهه في الدِّين وعلِّمه التَّأويل»، وقال له أيضًا: «اللَّهم آته الحكمة»، وفي رواية: «اللَّهم علِّمه الحكمة».

وأخرج أبو نُعيم في «الحلية» عن ابن عمر قال: دعا رسول الله ﷺ لعبدالله بن عباس فقال: «اللهم باركْ فيه وانشر منه».

وأخرج من طريق عبدالمؤمن بن خالد عن عبدالله بن بُريدة عن ابن عباس قال: انتهيتُ إلى النبي ﷺ وعنده جبريل، فقال له جبريل: إنه كائنٌ حبرَ هذه الأمة فاستوصِ به خيرًا.

وأخرج من طريق عبدالله بن خراش عن العوّام بن حوشب عن مجاهد عن ابن عباس قال: قال لي رسولُ الله ﷺ: «نعم ترجمانُ القرآن أنت».

وأخرج البيهقي في «الدلائل» عن ابن مسعود قال: «نعم ترجمان القرآن عبدالله بن عباس».

وأخرج أبو نُعيم عن مجاهد قال: كان ابنُ عباس يسمى البحر لكثرة علمه.

وأخرج عن ابن الحنفية قال: كان ابنُ عباس حبر هذه الأمة.

وأخرج عن الحسن قال: إن ابن عباس كان من القرآن بمنزلٍ، كان عمر يقول: «ذاكم فتى الكهول، إنَّ له لسانًا سؤولًا وقلبًا عقولًا».

وأخرج من طريق عبدالله بن دينار عن ابن عمر أنَّ رجلًا أتاه يسأله عن ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَا﴾ [الأنبياء: ٣٠] فقال: اذهبْ إلى ابن عباس فسله ثم تعال أخبرني، فذهب فسأله فقال: كانت السماوات رتقًا لا تمطرُ وكانت الأرض رتقًا لا تنبتُ، ففتق هذه بالمطر، وهذه بالنبات، فرجع إلى ابن عمر فأخبره فقال: قد كنتُ أقول: ما تعجبني جراءة ابن عباس على تفسير القرآن، فالآن قد علمتُ أنه أوتيَ علمًا.

وأخرج البخاري من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: كان عمر يُدخلني مع أشياخ بدر فكأنَّ بعضهم وجدَ في نفسه فقال: لِمَ تدخل هذا معنا ولنا أبناء مثله؟ فقال عمر: إنه ممن علمتم. فدعاهم ذات يوم فأدخله معهم فما رئيت أنه دعاني فيهم يومئذ إلا ليريهم فقال: ما تقولون في قول الله: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾ [النصر: ١]؟ فقال بعضُهم: أمرنا أن نحمد الله ونستغفره إذا نصرنا وفتح علينا، وسكت بعضُهم فلم يقل شيئًا، فقال لي: أكذلك تقول يا ابن عباس؟ فقلت: لا، فقال: ما تقول؟ فقلت: هو أجلُ رسول الله ﷺ أعلمه له، قال: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾ فذلك علامةُ أجلك ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًۢا﴾ فقال عمر: لا أعلمُ منها إلا ما تقولُ!».

وأخرج أيضًا من طريق ابن أبي مُليكة عن ابن عباس قال: قال عمر بن الخطاب يومًا لأصحاب النبي ﷺ: فيمن ترون هذه الآية نزلتْ ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ﴾؟ قالوا: الله أعلمُ، فغضبَ عمر، فقال: قولوا: نعلمُ أو لا نعلمُ، فقال ابنُ عباس: في نفسي منها شيءٌ، فقال: يا ابنَ أخي قلْ ولا تحقرْ نفسك، قال ابنُ عباس: ضُربتْ مثلًا لعملٍ، قال عمر: أي عملٍ؟ قال ابن عباس: لعملٍ، قال عمر: لرجلٍ غنيٍّ يعملُ بطاعة الله، ثم بَعثَ اللهُ له الشيطانَ فعمل بالمعاصي حتى أغرقَ أعماله.

وأخرج أبو نُعيم عن محمد بن كعب القُرَظي عن ابن عباس: أن عمر بن الخطاب جلس في رهط من المهاجرين من الصحابة فذكروا ليلة القدر فتكلَّمَ كلٌّ بما عنده، فقال عمر: ما لك يا ابن عباس صامت لا تتكلم! تكلّمْ ولا تمنعك الحداثةُ.

قال ابنُ عباس: فقلتُ: يا أمير المؤمنين، إن الله وتر يحب الوتر.

فجعل أيام الدنيا تدورُ على سبع.

وخلق الإنسان من سبع.

وخلق أرزاقنا من سبع.

وخلق فوقنا سماوات سبعًا، وخلق تحتنا أرضين سبعًا.

وأعطى من المثاني سبعًا.

ونهى في كتابه عن نكاح الأقربين عن سبع.

وقسم الميراث في كتابه على سبع.

ونقع في السجود من أجسادنا على سبع.

وطاف رسولُ ﷺ بالكعبة سبعًا، وبين الصفا والمروة سبعًا، ورمى الجمار بسبع.

فأُراها في السبع الأواخر من شهر رمضان. فتعجّب عمرُ، وقال: ما وافقني فيها أحدٌ إلا هذا الغلام الذي لم تستوِ شؤونُ رأسه. ثم قال: يا هؤلاء مَنْ يؤدِّيني في هذا كأداء ابن عباس!

وقد وردَ عن ابن عباس في التَّفسير ما لا يُحصى كثرةً، وعنه رواياتٌ وطرقٌ مختلفةٌ، فمن جيِّدها طريقُ عليّ بن أبي طلحة الهاشمي عنه.

قال أحمد بن حنبل: «بمصر صحيفةٌ في التفسير رواها علي بن أبي طلحة، لو رحل رجلٌ فيها إلى مصر قاصدًا ما كان كثيرًا». أسنده أبو جعفر النحاس في «ناسخه».

قال ابنُ حجر: وهذه النسخةُ كانت عند أبي صالح كاتب الليث، رواها عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس. وهي عند البخاري عن أبي صالح، وقد اعتمد عليها في «صحيحه» كثيرًا فيما يعلِّقه عن ابن عباس. وأخرج منها ابنُ جرير وابنُ أبي حاتم وابنُ المنذر كثيرًا بوسائط بينهم وبين أبي صالح.

وقال قوم: لم يسمع ابنُ أبي طلحة من ابن عباس التفسيرَ وإنما أخذَه عن مجاهد أو سعيد بن جبير.

قال ابنُ حجر: بعد أن عُرِفت الواسطةُ وهي ثقةٌ فلا ضير في ذلك.

وقال الخليلي في «الإرشاد»: تفسير معاوية بن صالح قاضي الأندلس عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رواه الكبارُ عن أبي صالح كاتب الليث عن معاوية، وأجمعَ الحفاظُ على أن ابن أبي طلحة لم يسمعه من ابن عباس.

قال: وهذه التفاسيرُ الطوالُ التي أسندوها إلى ابن عباس غير مرضية، ورواتها مجاهيل كتفسير جويبر عن الضحاك عن ابن عباس.

وعن ابن جريج في التفسير جماعةٌ رووا عنه، وأطولُها ما يرويه بكر بن سهل الدمياطي، عن عبدالغني بن سعيد، عن موسى بن محمد، عن ابن جريج. وفيه نظرٌ.

وروى محمد بن ثور عن ابن جريج نحو ثلاثة أجزاء كبار، وذلك صححوه.

وروى الحجاج بن محمد، عن ابن جريج نحو جزء، وذلك صحيح متفق عليه.

وتفسير شبل بن عباد المكي، عن ابن أبي نَجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس قريبٌ إلى الصحة.

وتفسير عطاء بن دينار يكتب ويحتج به.

وتفسير أبي رَوْق نحو جزء، صحَّحوه.

وتفسير إسماعيل السُّدي يوردُه بأسانيد إلى ابن مسعود وابن عباس، وروى عن السدي الأئمةُ مثل الثوري، وشعبة، لكن التفسير الذي جمعَه رواه عنه أسباط بن نصر، وأسباط لم يتفقوا عليه، غير أنَّ أمثلَ التفاسير تفسير السُّدي.

فأما ابن جُريج فإنه لم يقصد الصحة، وإنما رَوى ما ذُكر في كل آيةٍ من الصحيح والسقيم.

وتفسير مقاتل بن سليمان، فمقاتلٌ في نفسه ضعَّفوه، وقد أدركَ الكبارَ من التابعين، والشافعيُّ أشار إلى أنَّ تفسيره صالح. انتهى كلامُ «الإرشاد»[1].

وتفسير السُّدي الذي أشار إليه يوردُ منه ابنُ جرير كثيرًا من طريق السُّدي عن أبي مالك، وعن أبي صالح عن ابن عباس، وعن مُرَّة عن ابن مسعود وناسٍ من الصحابة هكذا، ولم يوردْ منه ابنُ أبي حاتم شيئًا، لأنه التزم أن يخرِّج أصح ما ورد، والحاكم يخرج منه في «مستدركه» أشياء ويصححها، لكن مِن طريق مُرَّة عن ابن مسعود وناس فقط دون الطريق الأول، وقد قال ابنُ كثير: إن هذا الإسناد يروي به السُّدي أشياء فيها غرابةٌ.

---

(١) وقد مرَّ بتمامه.

ومِن جيّد الطرق عن ابن عباس طريق قيس عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عنه، وهذه الطريق صحيحةٌ على شرط الشيخين، وكثيرًا ما يخرِّج منها الفريابي والحاكمُ في «مستدركه».

ومِن ذلك طريق ابن إسحاق عن محمد بن أبي محمد مولى آل زيد بن ثابت عن عكرمة أو سعيد بن جبير - عنه، هكذا بالترديد وهي طريق جيدة وإسنادها حسن، وقد أخرج منها ابن جرير وابن أبي حاتم كثيرًا، وفي «معجم الطبراني الكبير» منها أشياء.

وأوهى طرقه طريقُ الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، فإن انضم إلى ذلك رواية محمد بن مروان السُّدي الصغير فهي سلسلةُ الكذب، وكثيرًا ما يخرج منها الثعلبي والواحدي، لكن قال ابنُ عدي في «الكامل»: للكلبي أحاديث صالحة، وخاصة عن أبي صالح وهو معروف بالتفسير، وليس لأحدٍ تفسير أطول منه ولا أشبع. وبعده مقاتل بن سليمان إلا أن الكلبي يُفضَّل عليه لِما في مقاتلٍ من المذاهب الرديئة.

وطريق الضحاك بن مزاحم عن ابن عباس منقطعة، فإن الضحاك لم يلقه، فإن انضم إلى ذلك رواية بشر بن عمارة عن أبي رَوق عنه فضعيفةٌ لضعف بشر.

وقد أخرج من هذه النسخة كثيرًا ابنُ جرير وابنُ أبي حاتم، وإنْ كان مِن رواية جويبر عن الضحاك فأشدُّ ضعفًا لأنَّ جويبرًا شديد الضعف متروك، ولم يخرِّج ابن جرير ولا ابن أبي حاتم من هذا الطريق شيئًا، إنما أخرَجها ابن مردويه، وأبو الشيخ بن حيان.

وطريق العوفي عن ابن عباس أخرج منها ابن جرير وابن أبي حاتم كثيرًا، والعوفي ضعيف لبس بواهٍ وربما حسَّن له الترمذي، ورأيت في «فضائل الإمام

الشافعي» لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن شاكر القطان أنه أخرج بسنده من طريق ابن عبدالحكم قال: سمعتُ الشافعيَّ يقول: لم يثبتْ عن ابن عباس في التفسير إلا شبيهٌ بمئة حديث.

وأمَّا **أُبيّ بنُ كعب** فعنه نسخةٌ كبيرةٌ يرويها أبو جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أبي العالية عنه. وهذا إسناد صحيح، وقد أخرج ابنُ جرير وابنُ أبي حاتم منها كثيرًا، وكذا الحاكم في «مستدركه»، وأحمد في «مسنده».

وقد ورد عن جماعةٍ من الصحابة غير هؤلاء اليسيرُ من التفسير كأنس، وأبي هريرة، وابن عمر، وجابر، وأبي موسى الأشعري، ووردَ عن عبدالله بن عمرو بن العاص أشياء تتعلقُ بالقصصِ وأخبارِ الفتن والآخرة، وما أشبهها بأن يكون مما تحمله عن أهل الكتاب، كالذي وردَ عنه في قوله تعالى: ﴿فِي ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠].

وكتابُنا الذي أشرنا إليه جامعٌ لجميع ما وردَ عن الصحابة من ذلك.

طبقة التابعين:

قال ابنُ تيمية: أعلمُ الناس بالتفسير أهلُ مكة، لأنهم أصحاب ابن عباس كمجاهد، وعطاء بن أبي رباح، وعكرمة مولى ابن عباس، وسعيد بن جُبير، وطاوس، وغيرهم.

وكذلك في الكوفة أصحاب ابن مسعود.

وعلماء أهل المدينة في التفسير مثل زيد بن أسلم الذي أخذ عنه ابنُه عبدالرحمن بن زيد، ومالك بن أنس. انتهى.

فمن المبرزين منهم: مجاهد، قال الفضل بن ميمون: سمعتُ مجاهدًا يقول: عرضتُّ القرآن على ابن عباس ثلاثين مرة.

وعنه أيضًا قال: عرضتُّ المصحف على ابن عباس ثلاثَ عرضات، أقفه عند كل آية منه، وأسأله عنها: فيم نزلتْ؟ وكيف كانتْ؟

وقال خُصيف: كان أعلمهم بالتفسير مجاهد.

وقال الثوري: إذا جاءك التفسيرُ عن مجاهد فحسبُك به.

قال ابنُ تيمية: ولهذا يَعتمد على تفسيره الشافعيُّ والبخاريُّ وغيرهما من أهل العلم.

قلتُ: وغالب ما أوردَه الفريابي في «تفسيره» عنه، وما أوردَه فيه عن ابن عباس أو غيره قليلٌ جدًّا.

ومنهم سعيد بن جبير:

قال سفيان الثوري: خذوا التفسير عن أربعة: عن سعيد بن جبير، ومجاهد، وعكرمة، والضحاك.

وقال قتادة: كان أعلم التابعين أربعة، كان عطاء بن أبي رباح أعلَمهم بالمناسك، وكان سعيد بن جبير أعلَمهم بالتفسير، وكان عكرمة أعلَمهم بالسير، وكان الحسن أعلَمهم بالحلال والحرام.

ومنهم عكرمة مولى ابن عباس:

قال الشعبي: ما بقي أحد أعلم بكتاب الله من عكرمة.

وقال سماك بنُ حرب: سمعتُ عكرمة يقول: لقد فسرتُ ما بين اللوحين.

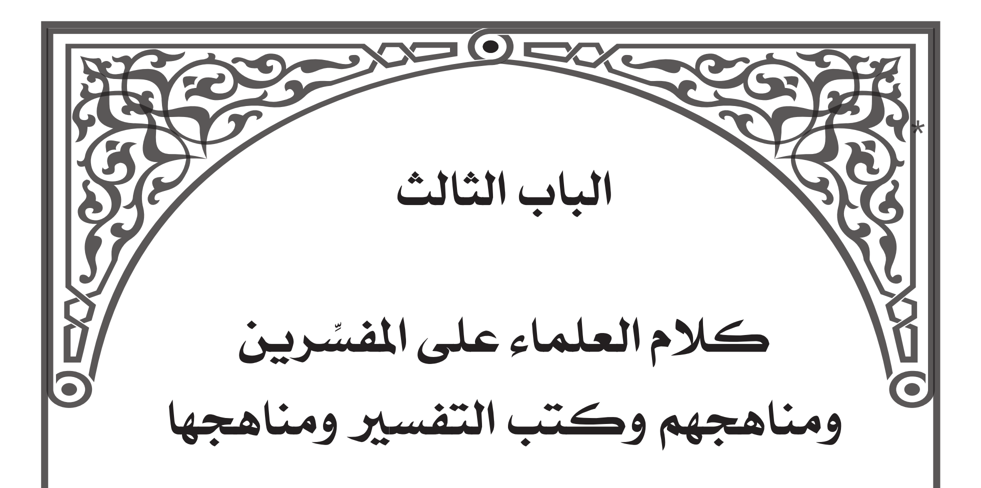
وقال عكرمة: كان ابن عباس يجعل في رجلي الكبلَ ويعلمني القرآن والسُّنن.

وأخـرج ابـنُ أبي حاتـم عـن سماك قـال: قـال عكرمـة: كل شيء أحدِّثكـم في القـرآن فهـو عـن ابـن عبـاس.

ومنهـم الحسـن الـبصري، وعطـاء بـن أبي ربـاح، وعطـاء بـن أبي مسـلم الخراسـاني، ومحمـد بـن كعـب القُرظـي، وأبـو العاليـة، والضحـاك بـن مزاحـم، وعطيـة العَـوفي، وقتـادة، وزيـد بـن أسـلم، ومـرَّة الهمـداني، وأبـو مالـك، ويليهـم الربيـع بـن أنـس، وعبدالرحمـن بـن زيـد بـن أسـلم، في آخريـن.

فهؤلاء قدماءُ المفسِّرين، وغالبُ أقوالهم تلقوها من الصحابة».





الباب الثالث

كلام العلماء على المفسِّرين ومناهجهم وكتب التفسير ومناهجها

للعلماء كلامٌ مهم على المفسِّرين وتآليفهم ومناهجهم والحكم عليهم وعليها، وسأتناول هنا ذكر مجموعة منهم، قدَّموا عروضًا لا يَستغني عنها طالبٌ وقارئٌ وباحثٌ، وذلك في المبحثين الآتيين:

* **المبحث الأول: نماذج من العلماءِ المتقدِّمين.**

* **المبحث الثاني: نماذج من العلماءِ المتأخرين**[1].

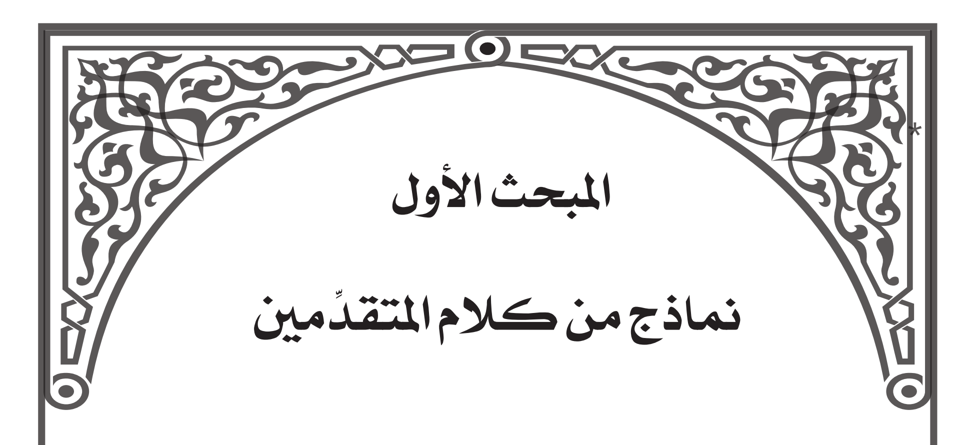
ونجد كلامًا على التفاسير ضمن كتب «علوم القرآن» لأهل العصر[2]، وهذه لا أنقلُ منها شيئًا فهي قريبةٌ من الدارسين معروفةٌ لديهم.

---

(١) للشيخ محمد زاهد الكوثري (ت: ١٣٧١) كلامٌ على التفاسير في «مقالاته» (ص: ٤٠٢ـ٤٠٣)، ولكنْ مِن حيثُ أحجامها لا مِن حيث تقويمها، لذا لم أوردْ شيئًا مِن كلامه.

(٢) ومن ذلك: «مباحث في علوم القرآن». انظر (ص: ٣٧٠ـ٣٧٧).





المبحث الأول

نماذج من كلام المتقدِّمين

وفيه أربعة مطالب:

* **المطلب الأول:**

كلام ابن العربي (ت: ٥٤٣)، وابن الجوزي (ت: ٥٩٧).

* **المطلب الثاني:**

كلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨)، والذهبي (ت: ٧٤٨)، وشمس الدين الأصفهاني (ت: ٧٤٩)، والتاج السبكي (ت: ٧٧١).

* **المطلب الثالث:**

كلام ابن خلدون (ت: ٨٠٨).

* **المطلب الرابع:**

كلام جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١).





المطلب الأول

كلام ابن العربي (ت: ٥٤٣)، وابن الجوزي (ت: ٥٩٧)[١]

قال أبو بكر ابن العربي في «قانون التأويل»[٢]:

«قرأتُ من كتب التفسير كثيرًا، ووعيتُ من حديث رسول الله ﷺ عيونًا، كتفسير الثعالِبِي الذي كان وقفًا في كتب الصخرة المقدسة، ونسخَه الطرْطُوشِي، فزادَ فيه ونقصَ فجاء تأليفًا له، وكتابِ الماوَرْدِي، ومختصرِ الطبري، وكتابِ ابن فُورَك وهو أقلُّها حجمًا، وأكثرُها علمًا، وأبدعها تحقيقًا، وهو ملامحُ من كتاب «المُخْتَزن» الذي جمعَه في التفسير الشيخ أبو الحسن في خمس مئة مجلد، وكتابِ النَّقَّاش وفيه حشو كثير، ومِنْ كتب المخالفين كثيرًا، ومن المسانيد جمًّا غفيرًا، وأكثرُ ما قرأت للمخالفين كتابُ عبدالجبّار الهَمَذَاني الذي سمّاه بـ «المحيط»، مئة مجلد، وكتاب الرُّمَّاني، عشر مجلدات، وفاوضتُّ فيه علماء المؤالفين والمخالفين، وأهل السُّنة والمبتدعين».

* * *

---

(١) جمعتُ بينهما لقصر كلاميهما، ولكونهما من قرنٍ واحدٍ.

(٢) (ص: ٤٥٥ ـ ٤٥٧).

وقال ابنُ الجوزي في كتابه «لفتة الكبد إلى نصيحة الولد»[1] مُوجهًا كلامَه إلى ابنهِ عليّ: «ولا تتشاغلنَّ بكتب التفاسير التي صنَّفتها الأعاجمُ، وما تركَ «المُغني»، و«زاد المسير»[2] لك حاجةً في شيءٍ من التفسير».

وقد انتقدَ ابنُ الجوزي جمهورَ المفسِّرين في صدر كتابه «زاد المسير» فقال[3]:

«إني نظرتُ في جملة من كتب التفسير، فوجدتُّها بين كبيرٍ قد يئس الحافظُ منه، وصغيرٍ لا يُستفاد كلُّ المقصود منه، والمتوسّطُ منها قليلُ الفوائد، عديمُ الترتيب، وربما أُهمِل فيه المشكل، وشُرِح غير الغريب، فأتيتُك بهذا المختصر اليسير، منطويًا على العلم الغزير، ووسمتُهُ بـ «زاد المسير في علم التفسير»، وقد بالغتُ في اختصار لفظه، فاجتهدْ ـ وفّقك الله ـ في حفظه».

ثم قال[4]: «لما رأيتُ جمهور كتب المفسّرين لا يكاد الكتابُ منها يفي بالمقصود كشفُه حتى ينظر للآية الواحدة في كتبٍ، فرُبَّ تفسير أخلّ فيه بعلم النّاسخ والمنسوخ، أو ببعضه، فإنْ وجد فيه لم يوجد أسباب النزول، أو أكثرها، فإنْ وجد لم يوجد بيان المكيّ من المدنيّ، وإنْ وجد ذلك لم توجد الإشارة إلى حكم الآية، فإن وجد لم يوجد جواب إشكال يقع في الآية، إلى غير ذلك من الفنون المطلوبة، أدرجتُ[5] في هذا الكتاب من هذه الفنون المذكورة مع ما لم أذكرْهُ ممّا لا يستغني التفسيرُ عنه ما أرجو به وقوعَ الغَناء بهذا الكتاب عن أكثر ما يجانسُه.

---

(١) (ص: ٤٥ ـ ٤٦) مع مراجعة نسخ خطية والتصحيح منها.
(٢) كلاهما للشيخ ابن الجوزي كما هو معلوم. والأول كبير لم يظهر، والثاني متوسط مطبوع.
(٣) زاد المسير في علم التفسير (١/ ٣).
(٤) زاد المسير في علم التفسير (١/ ٦ ـ ٧).
(٥) في المطبوع: «وقد أدرجت». و«قد» هنا زائدة وكأنَّ المؤلف كتبها سهوًا، فإن الفعل «أدرجتُ» هو جواب «لمّا» السابقة.

وقد حذرتُ من إعادة تفسير كلمةٍ متقدمةٍ إلا على وجه الإشارة، ولم أغادر من الأقوال التي أحطتُّ بها إلا ما تبعدُ صحتُه، مع الاختصار البالغ، فإذا رأيتَ في فرش الآيات ما لم يُذكر تفسيره، فهو لا يخلو من أمرين:

إِمّا أن يكون قد سبق.

وإِمّا أن يكون ظاهرًا لا يحتاج إلى تفسير.

وقد انتقى كتابُنا هذا أنقى التفاسير، فأخذَ منها الأصحَّ والأحسنَ والأصونَ، فنظمَهُ في عبارة الاختصار».

***





المطلب الثاني

كلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨)، والذهبي (ت: ٧٤٨)، وشمس الدين الأصفهاني (ت: ٧٤٩)، والتاج السبكي (ت: ٧٧١)[1]

سُئل الشيخُ ابن تيمية: أي التفاسير أقربُ إلى الكتاب والسُّنة: الزمخشري، أم القرطبي، أم البغوي، أم غير هؤلاء؟

فأجاب[2]:

«الحمد لله.

أمّا التفاسير التي في أيدي الناس فأصحُّها «تفسير» محمد بن جرير الطبري، فإنه يذكر مقالات السلف بالأسانيد الثابتة، وليس فيه بدعة، ولا ينقل عن المتهمين كمقاتل بن بكير[3]، والكلبي.

والتفاسير غير المأثورة بالأسانيد كثيرة: كتفسير عبدالرزاق، وعبد بن حُميد،

(١) جمعتُ بينهم لقصر كلامهم، ولكونهم من قرن واحد.
(٢) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٨٧-٣٨٨).
(٣) كذا، ولعل الصواب: مقاتل بن سليمان بن بشير.

ووكيع، وابن أبي قتيبة[١]، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه.

وأمّا التفاسير الثلاثة المسئول عنها فأسلمُها من البدعة والأحاديث الضعيفة «البغوي»، لكنه مختصرٌ مِن «تفسير» الثعلبي، وحذفَ منه الأحاديث الموضوعة، والبدع التي فيه، وحذفَ أشياء غير ذلك.

وأمّا «الواحدي» فإنه تلميذُ الثعلبي، وهو أخبرُ منه بالعربية، لكن الثعلبي فيه سلامة من البدع، وإنْ ذكرها تقليدًا لغيره. وتفسيره وتفسير الواحدي «البسيط»، و«الوسيط»، و«الوجيز» فيها فوائد جليلة، وفيها غثٌّ كثيرٌ من المنقولات الباطلة، وغيرها.

وأمّا «الزمخشري» فتفسيرُه محشو بالبدعة، وعلى طريقة المعتزلة مِنْ إنكار الصفات، والرؤية، والقول بخلق القرآن، وأنكرَ أن الله مريدٌ للكائنات، وخالقٌ لأفعال العباد، وغير ذلك مِنْ أصول المعتزلة.

وأصولُهم خمسة يسمّونها: التوحيد، والعدل، والمنزلة بين المنزلتين، وإنفاذ الوعيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. لكن معنى (التوحيد) عندهم يتضمنُ نفي الصفات، ولهذا سمَّى ابنُ التومرت أصحابَه الموحِّدين، وهذا إنما هو إلحادٌ في أسماء الله وآياته.

ومعنى (العدل) عندهم يتضمن التكذيب بالقدر، وهو خلق أفعال العباد وإرادة الكائنات، والقدرة على شيء، ومنهم مَن ينكر تقدم العلم والكتاب، لكن هذا قولُ أئمتهم، وهؤلاء منصب[٢] الزمخشري، فإنَّ مذهبه مذهب المغيرة بن علي وأبي هاشم وأتباعهم. ومذهب أبي الحسين ـ والمعتزلة الذين على طريقته ـ نوعان: مسايخية وخشبية[٣].

(١) ينظر من يكون.
(٢) كذا.
(٣) كذا، والصواب: مشايخية وحسينية. انظر: شفاء الغليل (١/ ٤٧٢، ٤٨٦)، والصواعق المرسلة (١/ ٥٠٦).

وأما (المنزلة بين المنزلتين) فهي عندهم أن الفاسق لا يسمّى مؤمنًا بوجه من الوجوه، كما لا يسمى كافرًا، فنزلوه بين منزلتين.

و (إنفاذ الوعيد) عندهم معناه أن فساق الملة مخلدون في النار. لايخرجون منها بشفاعة ولا غير ذلك كما تقول الخوارج.

و (الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر) يتضمن عندهم جواز الخروج على الأئمة، وقتالهم بالسيف.

وهذه الأصول حشى [بها الزمخشري] كتابه بعبارةٍ لا يهتدي أكثرُ الناس إليها، ولا لمقاصده فيها، مع ما فيه من الأحاديث الموضوعة، ومِنْ قلة النقل عن الصحابة والتابعين.

و«تفسير» القرطبي خيرٌ منه بكثير، وأقربُ إلى طريقة أهل الكتاب والسُّنة، وأبعدُ عن البدع. وإن كان كل من هذه الكتب لا بدَّ أن يشتمل على ما يُنقد، لكن يجب العدلُ بينها وإعطاءُ كل ذي حقٍّ حقَّه.

و«تفسير» ابن عطية خيرٌ من تفسير الزمخشري، وأصحُ نقلًا وبحثًا، وأبعدُ من البدع. وإن اشتمل على بعضها، بل هو خيرٌ منه بكثير، بل لعله أرجحُ هذه التفاسير، لكن تفسير ابن جرير أصحُ مِن هذه كلها.

وثَم تفاسير أخرى كثيرة جدًّا، كتفسير «ابن الجوزي، والماوردي».

* * *

وقال الإمام الذهبي (ت: ٧٤٨) في كتابه «زَغل العلم»[(١)]:

«المفسِّرون: قلَّ مَنْ يعتني اليوم بالتفسير، بل يطالعُ المدرِّسون «تفسير»

(١) (ص: ٤٠ ـ ٤١).

الفخر الرازي، وفيه إشكالاتٌ وتشكيكاتٌ لا ينبغي سماعُها، فإنها تُحيّرُ وتُمرضُ وتُردي ولا تشفي غليلًا، نسأل الله العافية.

وأقوالُ السلف في التفسير مليحةٌ، لكنها ثلاثةُ أقوال، وأربعةُ أقوال، فصاعدًا، فيضيع الحقُّ بين ذلك، فإنَّ الحق لا يكون في جهتين، ورُبما احتملَ اللفظُ معنيين».

* * *

وقال الإمامُ شمس الدين محمود بن أبي القاسم الأصفهاني في مقدمات تفسيره «أنوار الحقائق الربانية في تفسير اللطائف القرآنية»[1]:

«المقدمة التاسعة عشرة: فيمَنْ أُخذ عنهم التفسير من الصحابة والتابعين.

اعلمْ أن صدر المفسِّرين والمؤيد فيهم: علي بن أبي طالب، ويتلوه عبدالله بن عباس رضي الله عنهما، وهو تجرَّد لهذا الشأن وكمله وتتبعه، وتَبِعَهُ العلماء عليه: كمُجاهِدٍ وسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وغيرهما.

والمحفوظ عن عبدالله بن عباس أكثر من المحفوظ عن علي بن أبي طالب، وقال ابن عباس: ما أخذتُ من تفسير القرآن فعن علي بن أبي طالب.

وكان علي بن أبي طالب يحضُّ على الأخذ عنه.

وكان عبدالله بن مسعودٍ يقول: «نعْمَ تَرْجُمان القرآن: عبدالله بن عباس».

وهو الذي قال فيه رسول الله ﷺ: «اللهم فقهه في الدين»، وحسبُكَ بهذه الدعوة.

وقال علي بن أبي طالب: «ابن عباس كأنما ينظر إلى الغيب من وراء ستر رقيق».

(١) (ص: ٢٧٥_٢٧٧).

ويتلوه: عبدالله بن مسعود، وأُبَيُّ بنُ كَعْبٍ، وزيدُ بنُ ثابت، وعبدالله بن عَمْرِو بن العاص.

وكلُّ ما أُخِذَ من الصحابة فحسنٌ مقدَّمٌ.

ومن المُبَرِّزِينَ في التابعين: الحَسَنُ بن أبي الحسن، ومجاهد، وسعيد بن جبير، وعلقمة.

قَرَأَ مُجاهِدٌ على عبدالله بن عبّاس قراءة تفهّم ووقوف عند كل آية.

ويتلوهم: عكرمة، والضَّحاكُ بنُ مُزاحِم وإن لم يلق ابن عباس وإنما أخَذَ عن ابن جبير.

وأما السُّدِّيُّ فكان عامر الشعبي يطعنُ عليه وعلى أبي صالح؛ لأنه كان يراهما مُقصِّرَيْنِ في النَّظر.

ثم حمل تفسيرَ كتاب الله عُدولُ كلّ خَلَف، وألّف النَّاسُ فيه، كعبدالرزاق، والمُفضَّل، وعلي بن أبي طلحة، وغيرهم.

ثم إنَّ محمد بن جرير الطَّبَرِيَّ جَمَعَ على النَّاسِ أشتاتَ التفسير، وقرَّبَ البعيد منها، وشفى في الإسناد.

ومن المبرِّزين في المتأخرين: أبو إسحاق الزجاج، وأبو علي الفارسي.

وأما أبو بكر النقّاش، وأبو جعفر النَّحاسُ فكثيرًا ما استدرك الناسُ عليهما، وعلى سَنَنِهما مَكِّيُّ بن أبي طالب.

وأبو العباس المهدوي متقنُ التأليف.

وكلُّهم متقنٌ مأجورٌ، جزاهم اللهُ عن أهل العلم خيرًا».

* * *

وقال تاج الدين السبكي في «معيد النِّعم ومبيد النِّقم»[1]:

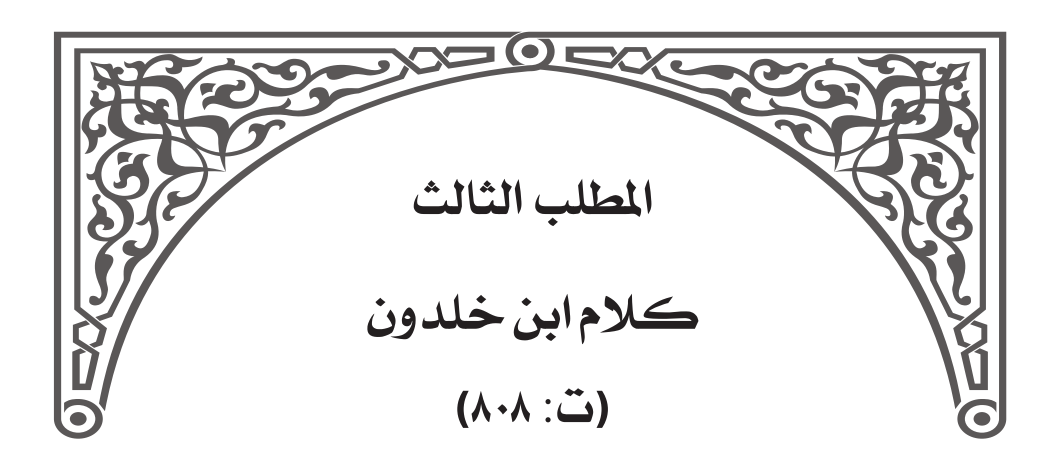
«ومنهم ـ أعني هؤلاء [يقصد طائفة تشتغل بعلم الكلام والفلسفة] ـ فرقة ضمَّتْ إلى هذا القدر من الحكمة النظرَ في كتاب «الكشاف» للزمخشري في التفسير، وقالت: نحن متشرِّعون وعارفون بتفسير كتاب الله تعالى.

واعلمْ أنَّ «الكشَّاف» كتابٌ عظيمٌ في بابه، ومصنِّفُه إمامٌ في فنِّه، إلَّا أنه رجلٌ مبتدعٌ متجاهرٌ ببدعته، يضعُ من قدر النبوَّة كثيرًا[2]، ويسيءُ أدبه على أهل السُّنة والجماعة، والواجبُ كشطُ ما في كتابه «الكشاف» من ذلك كله.

ولقد كان الشيخ الإمام[3] يُقرئُه، فلمَّا انتهى إلى الكلام على قوله تعالى في سورة التكوير: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ﴾ [١٩] أعرضَ عنه صفحًا، وكتبَ ورقة حسنة سمَّاها «سبب الانكفاف، عن إقراء الكشَّاف»[4] وقال فيها: قد رأيتُ كلامه على قوله تعالى: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ﴾ [التوبة: ٤٣]، وكلامه في سورة التحريم في الزلَّة، وغير ذلك من الأماكن التي أساءَ أدبه فيها على خيرِ خلق الله تعالى سيّدنا رسول الله ﷺ، فأعرضتُّ عن إقراء كتابه حياءً من النَّبيّ ﷺ، مع ما في كتابه من الفوائد والنكت البديعة. فانظرْ كلام الشيخ الإمام الذي برَّز في جميع العلوم، وأجمعَ الموافق والمخالف على أنَّه بحر البحار: معقولًا ومنقولًا، في حقِّ هذا الكتاب الذي اتَّخذت الأعاجمُ قراءته دَيْدَنَها.

والقولُ عندنا فيه إنه لا ينبغي أنْ يُسمح بالنظر فيه إلَّا لَمنْ صار على منهاج السُّنَّة لا تزحزحُه شُبهاتُ القَدَرية».

(١) (ص: ٦٦).
(٢) من حيث لا يقصد ذلك.
(٣) يقصد والده تقي الدين السبكي.
(٤) للإمام السيوطي فضلٌ إذ أتحفنا بها ضمن ترجمته للزمخشري في كتابه «تحفة الأديب في نُحاة مغني اللبيب» (١/ ٤٠٠ ـ ٤٠٢).



المطلب الثالث

كلام ابن خلدون

(ت: ٨٠٨)

قال ابنُ خلدون في مقدمته الشهيرة(١):

«وأمّا التفسير:

فاعلمْ أنّ القرآن نزّل بلغة العرب وعلى أساليب بلاغتهم فكانوا كلّهم يفهمونه ويعلمون معانيه في مفرداتِه وتراكيبِه. وكان ينزّل جملًا جملًا وآياتٍ آياتٍ لبيان التّوحيد والفروض الدّينيّة بحسب الوقائع:

ومنها ما هو في العقائد الإيمانيّة.

ومنها ما هو في أحكام الجوارح.

ومنها ما يتقدّمُ ومنها ما يتأخّرُ ويكون ناسخًا له.

وكان النّبيّ ﷺ هو المبيّن لذلك كما قال تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] فكان النّبيّ ﷺ يبيّن المجمل ويميّز النّاسخ من المنسوخ ويعرّفه أصحابه فعرفوه وعرفوا سبب نزول الآيات ومقتضى الحال منها منقولًا عنه.

(١) (١/ ٥٥٣ ـ ٥٥٦) مع «التاريخ». و(٣/ ١٠٣٠ ـ ١٠٣٣) من طبعة د. علي عبدالواحد وافي.

كما علم من قوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾ [النصر: ١] أنّها نعي النّبيّ ﷺ وأمثال ذلك.

ونقل ذلك عن الصّحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين.

وتداول ذلك التّابعون مِن بعدهم ونقل ذلك عنهم.

ولم يزل متناقَلًا بين الصّدر الأوّل والسّلف حتّى صارت المعارفُ علومًا ودُونت الكتبُ فكُتب الكثير من ذلك ونُقلت الآثارُ الواردةُ فيه عن الصّحابة والتّابعين وانتهى ذلك إلى الطّبريّ، والواقديّ، والثّعالبيّ، وأمثالِ ذلك من المفسِّرين فكتبوا فيه ما شاء الله أن يكتبوه من الآثار.

ثمّ صارتْ علوم اللّسان صناعيّة من الكلام في موضوعات اللّغة وأحكام الإعراب والبلاغة في التّراكيب فوضعت الدّواوين في ذلك بعد أن كانت ملكاتٍ للعرب لا يُرجع فيها إلى نقلٍ ولا كتابٍ فتُنوسي ذلك وصارت تُتلقّى من كتب أهل اللّسان. فاحتيج إلى ذلك في تفسير القرآن لأنّه بلسان العرب وعلى منهاج بلاغتهم. وصار التّفسير على صنفين:

تفسير نقليّ مسند إلى الآثار المنقولة عن السّلف وهي معرفة النّاسخ والمنسوخ وأسباب النّزول ومقاصد الآي.

وكلّ ذلك لا يعرف إلّا بالنّقل عن الصّحابة والتّابعين. وقد جمع المتقدّمون في ذلك وأوعوا، إلّا أنّ كتبهم ومنقولاتهم تشتمل على الغثّ والسّمين والمقبول والمردود.

والسّبب في ذلك أنّ العرب لم يكونوا أهل كتاب ولا علم وإنّما غلبت عليهم البداوة والأمّيّة. وإذا تشوّقوا إلى معرفة شيء ممّا تتشوّق إليه النّفوس البشريّة في أسباب المكوّنات وبدء الخليقة وأسرار الوجود فإنّما يسألون عنه

أهلَ الكتاب قبلهم ويستفيدونه منهم وهم أهل التّوراة من اليهود ومن تبع دينهم من النّصارى. وأهل التّوراة الّذين بين العرب يومئذ بادية مثلهم ولا يعرفون من ذلك إلّا ما تعرفه العامّة من أهل الكتاب ومعظمهم من حِمْيَر الّذين أخذوا بدين اليهوديّة. فلمّا أسلموا بقوا على ما كان عندهم ممّا لا تعلّق له بالأحكام الشّرعيّة الّتي يحتاطون لها مثل أخبار بدء الخليقة وما يرجع إلى الحدثان والملاحم وأمثال ذلك. وهؤلاء مثل كعب الأحبار، ووهب بن منبّه، وعبدالله بن سلام، وأمثالهم. فامتلأت التّفاسيرُ من المنقولات عندهم في أمثال هذه الأغراض أخبار موقوفة عليهم وليستْ ممّا يرجعُ إلى الأحكام فيُتحرّى في الصّحّة التي يجبُ بها العمل. وتساهلَ المفسّرون في مثل ذلك وملؤوا كتب التّفسير بهذه المنقولات.

وأصلُها كما قلناه عن أهل التّوراة الّذين يسكنون البادية، ولا تحقيق عندهم بمعرفة ما ينقلونه من ذلك إلّا أنّهم بعُد صيتهم وعظمتْ أقدارهم، لما كانوا عليه من المقامات في الدّين والملّة، فتُلقّيت بالقبول مِن يومئذ. فلمّا رجع النّاسُ إلى التّحقيق والتّمحيص وجاء أبو محمّد بنُ عطيّة من المتأخرين بالمغرب فلخّص تلك التّفاسير كلّها وتحرّى ما هو أقرب إلى الصّحّة منها ووضع ذلك في كتاب متداول بين أهل المغرب والأندلس حسن المنحى. وتبعه القرطبيّ في تلك الطّريقة على منهاجٍ واحدٍ في كتاب آخر مشهور بالمشرق.

والصّنفُ الآخرُ من التّفسير وهو ما يرجع إلى اللّسان من معرفة اللّغة والإعراب والبلاغة في تأدية المعنى بحسب المقاصد والأساليب.

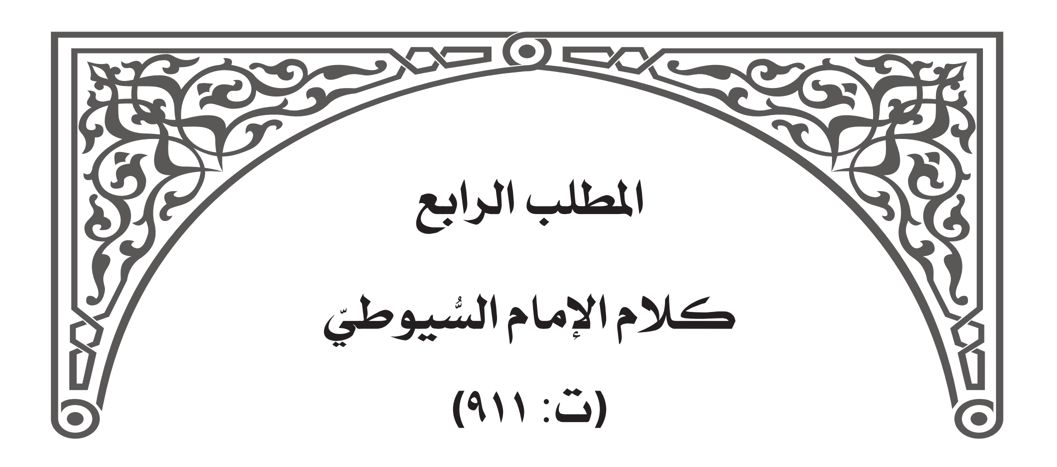
وهذا الصّنفُ من التّفسير قلّ أن ينفرد عن الأوّل إذ الأوّل هو المقصود بالذّات. وإنّما جاء هذا بعد أن صار اللّسان وعلومه صناعة. نعم قد يكون في بعض التّفاسير غالِبًا، ومِن أحسن ما اشتمل عليه هذا الفنُّ من التّفاسير كتاب الكشّاف للزّمخشريّ من أهل خوارزم العراق إلّا أنّ مؤلّفه من أهل

الاعتزال في العقائد فيأتي بالحِجاج على مذاهبهم الفاسدة حيث تعرض له في آي القرآن من طرق البلاغة. فصار بذلك للمحقّقين من أهل السّنّة انحرافٌ عنه وتحذيرٌ للجمهور مِن مكامنه مع إقرارهم برسوخ قدمه فيما يتعلّق باللّسان والبلاغة، وإذا كان النّاظر فيه واقفًا مع ذلك على المذاهب السّنّيّة محسنًا للحجاج عنها فلا جرم أنّه مأمون من غوائله، فلتُغتنم مطالعته لغرابة فنونه في اللّسان.

ولقد وصل إلينا في هذه العصور تأليفٌ لبعض العراقيّين وهو شرف الدّين الطّيبيّ -من أهل توريز مِنْ عراق العجم- شرحَ فيه كتاب الزّمخشريّ هذا وتتبّعَ ألفاظه وتعرّضَ لمذاهبه في الاعتزال بأدلّة تزيّفها، ويبيّن أنّ البلاغة إنّما تقع في الآية على ما يراه أهلُ السّنّة لا على ما يراه المعتزلة، فأحسن في ذلك ما شاء مع إمتاعه في سائر فنون البلاغة وفوقَ كُلِّ ذي علمٍ عليمٌ»[1].

* * *

(١) طبعت حاشية الطيبي على «الكشاف» في جائزة دبي الدولية والحمد لله.



المطلب الرابع

كلام الإمام السُّيوطيّ

(ت: ٩١١)

قال السيوطي بعد أنْ تكلم على قدماء المفسرين[1]:

«ثـمَّ بعـد هـذه الطَّبَقـة أُلِّفـتْ تفـاسير تجمـع أقـوال الصَّحابـة والتَّابـعين، كتفـسير سفيان بـن عيينـة، ووكيـع بـن الجـرَّاح، وشُـعبة بـن الحجَّـاج، ويزيـد بـن هـارون، وعبدالـرزاق، وآدم بـن أبي إيـاس، وإسـحاق بـن راهويـه، ورَوح بـن عبـادة، وعبـد بـن حُميـد، وسُـنيد، وأبي بكـر بـن أبي شـيبة، وآخريـن.

وبعدهم ابنُ جرير الطَّبري، وكتابُه أجلُّ التَّفاسير وأعظمُها.

ثـمَّ ابـن أبي حاتـم، وابـن ماجـه، والحاكـم، وابـن مردويـه، وأبـو الشَّـيخ بـن حيَّـان، وابـن المنـذر في آخريـن، وكلُّهـا مسـندةٌ إلى الصَّحابـة والتَّابـعين وأتباعهـم، وليـس فيهـا غير ذلـك، إلَّا ابـن جريـر فإنَّـه يتعـرَّضُ لتوجيـه الأقـوال وترجيـحِ بعضهـا على بعـض، والإعـراب، والاسـتنباط، فهـو يفوقُهـا بذلـك.

ثـمَّ أَلَّـفَ في التَّفسير خلائق، فاختصروا الأسانيد، ونقلوا الأقـوالَ بترًا، فدخل مِـنْ هنـا الدَّخيـل، والتبس الصَّحيـحُ بالعليـل، ثـمَّ صـار كلُّ مَـنْ يسـنح لـه قـولٌ يـورده، ومَـنْ يخطر ببالـه شيءٌ يعتمـده، ثـمَّ يَنقـلُ ذلـك عنـه مَـنْ يجيء بعـده، ظانًّـا

(١) الإتقان (٦/ ٢٣٤٢ ـ ٢٣٤٦).

أنَّ لـه أصلًا، غير ملتفت إلى تحرير ما وردَ عن السَّلف الصَّالح ومَن يُرجع إليهم في التَّفسير، حتَّى رأيتُ مَنْ حكى في تفسير قوله تعالى: ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [الفاتحة: ٧] نحو عشرة أقوال، وتفسيرُها باليهود والنصارى هو الواردُ عن النبي صلى الله عليه وسلم وجميعِ الصحابة والتابعين وأتباعهم حتى قال ابنُ أبي حاتم: لا أعلمُ في ذلك اختلافًا بين المفسِّرين.

ثمَّ صنَّفَ بعد ذلك قومٌ برعوا في علوم، فكان كلٌّ منهم يقتصرُ في تفسيره على الفنِّ الذي يغلب عليه.

فالنَّحويُّ تراه ليس له همٌّ إلَّا الإعراب، وتكثير الأوجه المحتملة فيه، ونقل قواعد النَّحو ومسائله وفروعه وخلافيَّاته كالزَّجَّاج، والواحديّ في «البسيط»، وأبي حيَّان في «البحر»، و«النَّهر»[1].

والإخباري ليس له شغلٌ إلَّا القصص، واستيفاؤها، والإخبار عمَّن سلف، سواء كانت صحيحة أو باطلة، كالثَّعلبيّ.

والفقيه يكاد يسردُ فيه الفقه من باب الطَّهارة إلى أمَّهاتِ الأولاد، وربما استطرد إلى إقامة أدلَّة الفروع الفقهيَّة التي لا تعلُّقَ لها بالآيةِ أصلًا، والجواب عن أدلَّة المخالفين، كالقرطبيّ.

وصاحبُ العلوم العقليَّة، خصوصًا الإمام فخر الدِّين، قد ملأ تفسيرَه بأقوال الحكماء والفلاسفة وشبهها، وخرجَ مِنْ شيء إلى شيء، حتَّى [لا][2] يقضي النَّاظرُ العجبَ من عدم مطابقة المورَد للآية، قال أبو حيَّان في «البحر»: جمعَ الإمام الرَّازي في تفسيره أشياء كثيرة طويلة لا حاجة بها في علم التَّفسير، ولذلك قال بعضُ العلماء: فيه كلُّ شيء إلا التَّفسير[3].

(١) «البحر المحيط» و«النَّهر المادّ» لأبي حيَّان.
(٢) زيادة مني لا بد منها.
(٣) وهذا القول فيه مبالغةٌ، وهو تفسيرٌ جليلٌ، ولكن فيه التَّفسير وغيره.

والمبتدعُ ليس له قصدٌ إلَّا تحريف الآيات وتسويتها على مذهبه الفاسد، بحيثُ إنَّه متى لاح له شاردة مِن بعيد اقتنصها، أو وَجدَ موضعًا له فيه أدنى مجال سارعَ إليه، قال البلقينيّ: استخرجتُ من «الكشَّاف» اعتزالًا بالمناقيش، مِن قوله في تفسير ﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ ۗ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَـٰعُ ٱلْغُرُورِ﴾ [آل عمران: ١٨٥] قال: وأيُّ فوزٍ أعظم مِن دخول الجنَّة؟ أشار به إلى عدم الرُّؤية.

والملحدُ فلا تسألْ عن كفره وإلحاده في آيات الله، وافترائه على الله ما لم يقله كقول بعضهم في: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا فِتْنَتُكَ﴾ [الأعراف: ١٥٥] ما على العباد أضر مِن ربهم. وقوله في شجرة موسى ما قال، وقول الرافضة في: ﴿يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً﴾ [البقرة: ٦٧] ما قالوا.

وعلى هذا وأمثاله يُحملُ ما أخرجه أبو يعلى وغيرُه عن حذيفة أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «إنَّ في أمتي قومًا يقرؤون القرآن ينثرونه نثرَ الدَّقل، يتأوَّلونه على غير تأويله».

فإنْ قلتَ: فأيُّ التَّفاسير ترشدُ إليه وتأمرُ النَّاظرَ أنْ يعوِّل عليه؟

قلتُ: تفسير الإمام أبي جعفر ابن جرير الطَّبريّ، الذي أجمعَ العلماءُ المعتبَرون على أنَّه لم يُؤلَّفْ في التَّفسير مثله، قال النَّوويّ في «تهذيبه»: كتابُ ابن جرير في التَّفسير لم يُصنِّفْ أحدٌ مثله.

وقد شرعتُ في تفسيرٍ جامعٍ لجميع ما يُحتاج إليه من التَّفاسير المنقولة، والأقوال المَقولة، والاستنباطات، والإشارات، والأعاريب، واللُّغات، ونكت البلاغة، ومحاسن البدائع، وغير ذلك، بحيثُ لا يُحتاجُ معه إلى غيرِه أصلًا، وسمَّيتُه بـ «مجمع البحرين ومطلع البدرين»، وهو الذي جعلتُ هذا الكتاب[1] مقدِّمة له...».

---

(١) أي «الإتقان».

ومِنْ قدر الله أنَّ الإمام السُّيوطيّ كتبَ من هذا التَّفسير القليل، وتوفِّي ولم ينجز هذا المشروع.

قال في كتابه «التحدُّث بنعمة الله»[1] وقد قسم فيه مؤلفاته إلى سبعة أقسام: «القسم السابع: ما شرعتُ فيه وفتر العزمُ عنه وكُتب منه القليل:

مجمع البحرين ومطلع البدرين، في التفسير، جامعٌ بين المنقولِ والمعقولِ والروايةِ والدرايةِ، وكُتب منه إلى قوله تعالى: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝﴾ [الفاتحة: ٦] في كراريسَ، وكُتب منه سورةُ الكوثر».

ثم لم يذكره في الفهرس المعتمد: «فهرس مؤلفاتي».

* * *

وللسيوطي كلامٌ على التفسير وكتبه، والمؤلِّفين فيه، لا سيما «الكشاف»، و«حواشيه» كلامٌ في غاية الأهمية، قاله في مقدمة حاشيته الكبرى عليه وهي «نواهد الأبكار وشوارد الأفكار»، ومِن المهم سياقته بتمامه لتتكامل الرؤية عن ذلك:

قال[2]:

«بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد سيد المرسلين وصحبِه وآله أجمعين.

سبحانَ الله وبحمدِه منزلِ الكتاب، تبصرةً وذكرى لأولي الألباب، آتيًا مِنْ أساليبِ البلاغة بالعجبِ العجاب، راقيًا مِنْ ذرى الفصاحةِ مرقىً لا يُجال ولا يُجاب، معجزةً للنبيِّ الهاد، سيد مَنْ ركبَ الجواد، وأهدى مَنْ سلكَ الجوادّ،

---

(١) (ص: ١٥٥).

(٢) كما في «بهجة العابدين بترجمة حافظ العصر جلال الدين» (ص: ٨٦ـ١٠٠).

وأفصح مَنْ نطق بالضَّاد، المبعوثِ ليروي كل صاد، ويهدي كل صادّ، المؤيدِ بالمعجزاتِ التي لا يحصيها عد عاد، المخصوصِ باستمرار معجزته إلى يومِ التناد، وبقراءةِ كتابه في الجنانِ بلسانِه العربيِّ المستجاد، المؤتى جوامعَ الكلمِ بالإيجازِ لتقومَ أمته إلى قيامِ الساعةِ بالاستنباطِ والاجتهاد.

صلواتُ الله وسلامُه عليه ما حدا حاد، وشدا شاد، وبدا باد، وعدا عاد، وما غدا وراح رائحٌ وغاد، وعلى آله الأمجاد، وأصحابِه الأنجاد.

أمّا بعد:

فإنَّ التفسيرَ في الصدرِ الأولِ كان مقصورًا على السماع، محصورًا في بابِ الاتِّباع، يحفظُ في الصدورِ عن الصدور، ويرجعِ إلى الأثرِ والنقلِ ويدور.

فلما حدث تدوينُ الكتبِ وتصنيفُها -وذلك في منتصفِ المئة الثانية- أجروه مجرى الأحاديثِ والآثار، وساقوه مساقَ ما دوَّنوه من الأخبار، فقلَّ إمامٌ مِنْ أئمةِ الحفظ ألَّف جامعًا أو مسندًا، إلا وألَّف تفسيرًا ساقَ فيه ما وقعَ له بالأسانيدِ موردًا.

ومفتتحُ هذه الطبقةِ: مالكٌ ووكيعٌ وسفيان، وتبعَهم من جاءَ بعدهم من الأئمةِ الأعيان، كعبدالرزاقِ والفريابيِّ وسعيد بن منصورٍ وآدمَ بن أبي إياسٍ وابن أبي شيبةَ وإسحاق بن راهويه وعبد بن حميدٍ وخلائق كلهم مليءٌ بالحفظِ ريان.

وجاءتْ طبقةٌ أخرى أصحابُ نحوٍ ولغةٍ فألفوا في معاني القرآنِ ما يزيلُ الإغراب، وضموا إلى معانيه المقتبسةِ من اللغةِ ما تحتاجُ إليه تراكيبُه من الإعراب، كالفراءِ والزجّاجِ والنحاسِ وابن الأنباريِّ في آخرين أتراب.

ثم حدثَ في المئةِ الرابعةِ مصنِّفون ألفوا تفاسيرَ لخصوا فيها مِنْ تفاسير الحفاظِ الأقوال بترا، ومِنْ كتب أصحابِ المعاني معاني وأعاريبَ صاغوها بعد أن كانت تِبرًا.

ثـم جـاءتْ فـرقٌ أصحـابُ نظـرٍ في علـومِ البلاغـةِ التـي بهـا يـدرك وجـهُ الإعجـاز، وأسرارِ البراعـةِ التـي هـي لحلـلِ التركيـبِ طـراز.

وصاحـب «الكشـاف» هـو سـلطانُ هـذه الطريقـة، والإمـامُ السـالكُ في هـذا المجازِ إلى الحقيقـة، فلـذا طـار كتابـهُ في أقصى المشرقِ والمغرب، ودار عليـه النظرُ إذ لم يكـن لكتابـه نـظيرٌ في هـذا الضرب.

ولمّا علـم مصنِّفُه أنـه بهذا الوصـفِ قـد تحلى، وترقـى إلى مرتبـةٍ مـا دنـا إليهـا غيرُه ولا تـدلى، قـال تحدُّثًا بنعمـة ربـه وشكرًا، لا علـوًّا في الأرض ولا فخـرًا:

إنَّ التفاسـيرَ فـي الدنيـا بلا عـددٍ وليـس فيهـا لعمـري مثـل كشـافي

إن كنـتَ تبغي الهـدى فالزم قراءته فالجهلُ كالداءِ والكشّـاف كالشافي

وقد نبّه في خطبةِ كتابه، على الوصفِ الذي يـميز جليلَ نصابه، فقال:

«**اعلـمْ** أن متـنَ كل علـم وعمـودَ كل صناعـةٍ طبقـاتُ العـلماءِ فيـه متدانيـة، وأقـدامُ الصنـاعِ فيـه متقاربـةٌ أو متسـاوية، إن سـبقَ العـالمُ العـالمَ لم يسبقه إلا بخُطـا يـسيرة، أو تقـدم الصانـعُ الصانـعَ لم يتقدمـه إلا بمسـافةٍ قـصيرة.

وإنما الـذي تباينـتْ فيـه الرُّتَـب، وتحاكَّـتْ فيـه الرُّكَـب، ووقـعَ فيـه الاسـتباقُ والتناضـل، وعظـمَ التفـاوت والتفاضـل، حتـى انتهـى الأمـرُ إلى أمـدٍ مـن الوهـمِ متباعـد، وترقـى إلى أن عـدَّ ألـفٌ بواحـد، مـا في العلـوم والصناعـاتِ مِـنْ محاسـن النكـتِ والفِقَـر، ومِـنْ لطائـفِ معـانٍ فيهـا مباحـثُ الفِكَـر، ومِـنْ غوامـضِ أسرارٍ صحيحـةٍ محتجبـةٍ وراء أسـتار، لا يكشـفُ عنهـا مـن الخاصـةِ إلا أوحَدُهـم وأخصُّهـم، وإلا واسـطتُهم وفصُّهـم، وعامَّتُهـم عماةٌ عـن إدراكِ حقائقهـا بأحداقِهـم، عنـاةٌ في يـدِ التقليـد، لا يمـنُّ عليهـم بجـزِّ نواصِيهـم وإطلاقِهـم.

ثـم إنَّ أملأَ العلـومِ بمـا يغمـرُ القرائـح، وأنهضَـها بمـا يبهـرُ الألبـابَ القـوادِح، مِـنْ

غرائبِ نكتٍ يلطف مسلكها، ومستودعاتِ أسرارٍ يدقُّ سلكها، علم التفسيرِ الذي لا يتمُّ لتعاطيه وإجالةِ النظرِ فيه كلُّ ذي علم، كما ذكرَ الجاحظُ في كتاب «نظم القرآن».

فالفقيهُ وإنْ برزَ على الأقرانِ في علم الفتاوى والأحكام، والمتكلمُ وإنْ بذَّ أهل الدنيا في صناعةِ الكلام، وحافظُ القصصِ والأخبار وإنْ كان من ابن القرية أحفظ، والواعظُ وإنْ كان من الحسنِ البصري أوعظَ، والنحويُّ وإنْ كان أنحى مِنْ سيبويه، واللغويُّ وإنْ كان علكَ اللغاتِ بقوةِ لحييهِ، لا يتصدى منهم أحدٌ لسلوكِ تلك الطرائق، ولا يغوصُ على شيءٍ مِنْ تلك الحقائق، إلا رجلٌ قد برع في علمينِ مختصَّينِ بالقرآن وهما: علم المعاني وعلم البيان، وتمهَّلَ في ارتيادِهما آونة، وتعبَ في التنقيرِ عنهما أزمنة، وبعثته على تتبُّعِ مظانِّهما همةٌ في معرفةِ لطائفِ حجةِ الله، وحرصٌ على استيضاحِ معجزةِ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم، بعد أنْ يكونَ آخذًا مِنْ سائرِ العلومِ بحظ، جامعًا بين أمرين: تحقيقٍ وحفظٍ، كثيرَ المطالعات، طويلَ المراجعات، قد رجعَ زمانًا ورُجِعَ إليه، وردَّ ورُدَّ عليه، فارسًا في علمِ الإعراب، مقدَّمًا في حملةِ الكتاب.

وكان مع ذلك مسترسلَ الطبيعةِ منقادَها، مشتعلَ القريحةِ وقَّادَها، يقظان النفس، دراكًا للمحةِ وإن لطفَ شأنها، منتبهًا على الرمزةِ وإن خفيَ مكانها، لا كزًّا جاسيًا، ولا غليظًا جافيًا، متصرفًا ذا دربةٍ بأساليبِ النظمِ والنثر، مرتاضًا غير ريضٍ بتلقيحِ بناتِ الفِكر، قد علمَ كيف يرتبُ الكلامُ ويؤلَّف، وكيفَ ينظمُ ويرصَف، طال ما دفعَ إلى مضائقِه، ووقعَ في مداحضِه ومزالقِه».

هذا ما ذكرَه في خطبةِ «الكشاف»، مشيرًا إلى ما يجبُ في هذا البابِ من الأوصاف، معرِّضًا بأنه المتحلي بهذا الوصف، وأن كتابه هو الآتي على سننِ هذا الرَّصف.

ولقد صدقَ وبرَّ، ورسخَ نظامُه في القلوبِ فوقرَ وقرّ.

وتعقَّبه البلقينيُّ في «الكشاف» فلم يدرك مقراه، ولا طابقَ ما أوردَه منطوقَ ما ذكره ولا فحواه، قائلًا: «قصدَ الزمخشريُّ بما أبان، الإشارةَ إلى براعته في علم المعاني وعلمِ البيان، وكيف يترجَّحُ فنَّان جمعَتْهُما أوراقٌ يسيرة، وجدولان جاريانِ في أخاديدَ صغيرة، قد وُضعا بعد الصحابةِ والتابعين، بمئين من السِّنين، وحُفرا بعد البحارِ الزاخرة، ووُشيا بالتحبيرِ بعد تكملةِ الخلعِ الفاخرة، على الفنونِ التي طافتِ المشارقَ والمغاربَ كالطوفان؟

أين ذكرُهما في الصحابة الذين هم أُسد الغابة؟

أين ذكرُهما في التابعينَ الذين كانوا للصحابةِ شاهدين سامعين؟

أين ذكرهما في عصر الفقهاء؟

مَنْ نبَّه عليهما في الأقدمينَ من النبهاء؟

وما على الناس من اصطلاحٍ أتى به عبدالقاهر الجرجاني، واقتفاه السكَّاكيُّ فيما ذكره من المعاني، ولا يقومُ لهما في كثيرٍ من المقاماتِ دليل، وليسَ لهما إلى ذلك سبيل؟

وعلمُ التفسيرِ إنما يتلقى من الأخبار، ويسلكُ فيه مسالك الآثار».

وأقولُ:

لم يتوارد البلقينيُّ والزمخشريُّ على محلٍّ واحد، وليس الزمخشريُّ ـ لانحصارِ تلقي التفسيرِ من الأحاديثِ والآثار ـ بجاحد، كيف وانحصارُ التفسيرِ في السَّماع كلمةُ إجماع، والنهيُ عن القولِ في القرآن بالرأيِ ملأَ الأسماع، ولهذا لم يَذكر أهلَ الحديثِ مع من عددَ مِنْ أربابِ الفنون، ولا درجَهُم في جملةِ من ذكر وإنْ جالت من المعترضِ الظنون، وإنما مقصودُه ما أشارَ إليه أولًا أن القدرَ الزائدَ على التفسيرِ من استخراجِ تجانسِ النكتِ والفِقر، ولطائفِ المعاني التي

تستعملُ فيها الفِكَر، وكشفِ الأستارِ عن غوامضِ الأسرار، وبيانِ ما في القرآن من الأساليب، وما تضمَّنه مِنْ وجوهِ البلاغةِ في التراكيب، لا يتهيأ له إلا مَنْ برعَ في هذين العلمينِ، وتبحَّر في هذينِ الفنَّين، وصارَ مجتهدًا في علومِ البلاغة، ذا تصرُّفٍ في أفانينِ البراعة، خبيرًا بأساليبِ الكلام، بصيرًا بمسالكِ النظام، لأنَّ لكلِّ نوعٍ أصولًا وقواعد، هي للوصولِ إلى الحقيقةِ مصاعد، ولا يدركُ فنٌّ بقواعدِ فن آخرَ، وإنْ شرفَ ذلك الفنُّ وفضلَ على الأولِ لمّا فاخر، والفقيهُ والمتكلمُ بمعزل عن أسرارِ البلاغة، واللغويُّ والنحويُّ إنما يدركان مِنْ مدلول اللفظِ وإعرابه بلاغة، والقاصُّ والإخباريُّ أقل مِنْ أن يتوهمَ فيهما الصلاحيةُ للتكلمِ في القرآن، وأذل مِنْ أن يجوزَ لهما الخوضُ في أسرارِ الفرقان.

ومرادُه بحافظِ الأخبارِ الحافظُ لأيامِ الناس، والمؤرخُ الذي اقتصرَ على ما ليسَ له في بنيانِ العلمِ أساس، ولهذا ضربَ له مثل بابن القريةِ لأنه كان بهذه الصفةِ، ولم يكن له بالأخبارِ النبويةِ حفظٌ ولا معرفةٌ، ولو أرادَ به حافظَ الأحاديث لضربَ المثل بمالكٍ وسفيان، أو بأحمدَ والبخاريِّ ونحوهما من الأعيان.

فعُرف أن للزمخشريِّ مقصدًا غيرَ ما فهمَه المعترض، ومنحىً لا يتخدَّشُ بما ذكره المتعقِّبُ ولا ينتقِض.

وقد كان الصحابةُ يعرفونَ هذا المغزى بالسَّليقة، وبه قامت عندهم المعجزةُ على الحقيقة، فاهتدوا بسببِه إلى أقومِ طريقة، ألم يثبُت عن جبير بن مطعمٍ أنه قال: أتيتُ النبيَّ ﷺ في فداءِ أسرى بدرٍ فوجدته يقرأُ في المغربِ بالطُّور، فلما بلغ: ﴿أَمۡ خُلِقُواْ مِنۡ غَيۡرِ شَيۡءٍ أَمۡ هُمُ ٱلۡخَٰلِقُونَ﴾ [٣٥] كاد قلبي أن يطيرَ، وأدركَهُ الإسلامُ.

ومرَّ أعرابي على قارئٍ يقرأ: ﴿فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ وَأَعۡرِضۡ عَنِ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ [الحجر: ٩٤] فسجدَ وقال: سجدتُّ لفصاحةِ هذا الكلام.

فكانوا يعرفونَ بالطبعِ وجوهَ بلاغته، كما كانوا يعرفون وجوهَ إعرابه، ولم يحتاجوا إلى بيانِ النوعينِ في ذلك العصر؛ لأنه لم يكن يجهلُهما أحدٌ من الصحابة، فلما ذهبَ أربابُ السَّليقة والتبسَ الإعرابُ باللحنِ، والمجاز بالحقيقة، وُضع لكل من الإعرابِ والبلاغةِ قواعد، يُدْرَك بها ما أدركَهُ الأولونَ بالطبعِ وتساعد، فكان حكمُ علمي المعاني والبيان كحُكم علمِ النَّحو والإعراب، وكانت الحاجةُ إليه داعيةً لإدراكِ وجه الإعجازِ والإعراب.

ولما كان كتاب الكشاف، هو الكاملَ في هذا الفنِّ بالبيانِ الشاف، اشتهرَ في الآفاق اشتهارَ الشمس، وجهرَ به في محافلِ المجالسِ بين الفضلاء مِنْ غير همس، واعتنى الأئمةُ والمحققونَ بالكتابةِ عليه، وتسارعَ العلماءُ والفضلاءُ في المناقشةِ والمنافسةِ إليه:

فمِنْ مميزٍ لاعتزالٍ حادَ فيه عن صوبِ الصواب.

ومِنْ مناقشٍ له فيما أتى به مِنْ وجوهِ الإعراب.

ومِنْ محشٍّ وضَّحَ ونقَّح، وتمَّمَ ويمَّم، وفسَّرَ وقرَّر، وحبَّر وحرَّر، وجالَ وجاب، واستشكلَ وأجاب.

ومِنْ مخرجٍ لأحاديثه عزى وأسند، وصحَّح وانتقَد.

ومِنْ مختصرٍ لخَّصَ وأوجَز، وكملَ ما أعوز.

فمِمَّنْ كتبَ عليه:

الإمامُ ناصرُ الدين أحمد بن محمد بن المنيرِ السكندريُّ المالكيُّ كتابه «الانتصاف» بين فيه ما تضمَّنه من الاعتزال، وناقشه في أعاريبَ أحسنَ فيها الجدال.

وتلاه الإمامُ عبدالكريمِ بن علي العراقيُّ في كتابه «الإنصاف»، جعله حكمًا بين «الكشاف» و«الانتصاف».

ولخصهما الإمام جمالُ الدين بن هشامٍ في مختصرٍ لطيف، مع يسيرِ زيادةٍ خفيف.

وأكثَرَ الإمامُ أبو حيان في «بحره» مِنْ مناقشته في الإعراب، ومجادلتِه بالإضراب.

وتلاه تلميذُه الشهاب أحمد بن يوسف الحلبيُّ المشهورُ بالسَّمين، والبرهانُ إبراهيم بن محمد السفاقسيُّ في «إعرابيهما»، ثم قد يوافقانه وقد يُتبعانه بالجواب، ويقرران أنَّ الذي قاله الزمخشريُّ هو الصواب.

ولخص الشيخُ تاج الدين بن مكتومٍ مناقشاتِ شيخِه أبي حيان في تأليفٍ مفردٍ وسمّاه: «الدر اللقيط من البحر المحيط».

وممن كتب عليه حاشيةً:

العلامة قطبُ الدين الشيرازيُّ في مجلدين لطيفين.

والعلامةُ فخر الدين أحمد بن الحسن الجاربرديُّ.

والعلامة شرفُ الدينِ الحسنُ بن محمد بن عبدالله الطيبيُّ، وهي أجلُّ حواشيه، في ستِّ مجلداتٍ ضخمات.

والعلامةُ أكملُ الدين محمدُ بن محمود البابرتيُّ، رأيتُ منها مجلدًا على الفاتحةِ وقطعةٍ من البقرة، ولا أدري أكملَها أم لا؟

والعلامة سعدُ الدين مسعودُ بن عمر التفتازانيُّ، وهي ملخصةٌ مِنْ حاشية الطيبيِّ مع زيادةِ تعقيدٍ في العبارة، ولم يتمَّها.

والعلامةُ السيدُ الجرجانيُّ، رأيتُ منها كراريسَ، ولا أدري إلى أين وصلَ.

وشيخُ الإسلام سراجُ الدين البلقينيُّ، وهي أسلوبٌ غيرُ أساليبِ المذكورين، وإنما كتبَ منها اليسير.

والشيخُ وليُّ الدين أبو زرعةَ أحمدُ بن الحافظ الكبيرِ زين الدين عبدالرحيم العراقيُّ في مجلدين لخصَ فيهما كلام ابن المنيِّر، والعلمِ العراقيِّ، وأبي حيان، وأجوبةَ الحلبيِّ والسفاقسيِّ، مع زياداتِ تخريجِ أحاديثه.

وممَّنْ خرَّجَ أحاديثَه:

الإمام المحدثُ فخرُ الدين الزيلعيُّ.

ولخَّص كتابَه حافظُ العصرِ الشهابُ أبو الفضل بن حجرٍ في مختصرٍ لطيف.

وسيِّد المختصراتِ منه كتاب «أنوار التأويل وأسرار التنزيل» للقاضي ناصرِ الدين البيضاويِّ، لخصه فأجاد، وأتى بكل مستجاد، وماَزَ منه أماكنَ الاعتزال[1]، وطرحَ مواضعَ الدسائسِ وأزال، وحرَّر مهمَّات، واستدرك تتمَّات، فبرزَ كأنه سبيكةُ نضار، واشتهرَ اشتهارَ الشمسِ في وسطِ النهار، وعكفَ عليه العاكفون، ولهجَ بذكرِ محاسنِه الواصفون، وذاقَ طعمَ دقائقِه العارفون، فأكبَّ عليه العلماءُ والفضلاءُ تدريسًا ومطالعة، وبادروا إلى تلقِّيه بالقبولِ رغبةً فيه ومسارعة.

ومروا على ذلك طبقةً بعد طبقة، ودرجوا عليه مِنْ زمنِ مصنِّفه إلى زمنِ شيوخِنا بمقاصد متَّسِقة.

ولقد كان شيخاي الإمامان الأكملان، والأستاذان الأفضلان، بقيةُ النحارير المدققين، وعمدة المشايخِ المحققين: تقيُّ الدين الشُّمُنيُّ ومحيي الدين الكافِيَجي

---

(١) وتابعَه في مسائل بيَّنها السيوطي في (حاشيته) هذه، ولتلميذه الشيخ محمد بن يوسف الشامي (ت: ٩٤٢) ـ كما قال حاجي خليفة في (الكشف) (١/ ١٩٣) والكتاني في (الرسالة المستطرفة): (ص: ١٩٩ ـ ٢٠٠) ـ كتاب سمّاه: «الإتحاف بتمييز ما تبعَ فيه البيضاوي صاحبَ الكشاف»، وهو مستخلصٌ من الحاشية المذكورة، رأيتُ منه سبع نسخ.

ـسقى الله ثراهما شآبيب الغفران، وأمطرَ على مضجَعَيهما سحائبَ الرضوان ـ يقرِّران هذا الكتاب، فيأتيان بتقريرِه بالعجب العجاب، ويرشدانِ مِنْ كنوزه ورموزه إلى صَوب الصواب.

فلما توفاهما الحقُّ إلى رحمته، ونقلهما مِنْ هذه الدنيا إلى فسيحِ جنته، شَغَرَتِ الديارُ المصريةُ مِنْ محقِّق، وخلت مِنْ مدرسٍ يبدي ضمائره مدقِّق، فصارَ الكتابُ بما فيه من الكنوزِ كصندوقٍ مُقْفَل، وأصبح لفقدِ مَنْ فيه أهليةٌ لتدريسِه كأنه مُغْفَل، فألهمني الله سبحانه وتعالى أن جردتُ الهمة لتدريسِه، وشددتُ المئزرَ لتقريرِ ما فيه وتأسيسِه، فشرعتُ في إقرائه مفتتحَ سنةِ ثمانينَ وثماني مئة فأقرأتُ منه في مدة عشرِ سنين متواليةٍ مِنْ أوله إلى أثناء سورةِ هود، وبذلتُ المجهودَ في استقراءِ مواده، والتنقيرِ عن معادنه، ولزمتُ النظر والسهود، والكواكبُ شهود، وشرعتُ مع ذلك في تعليقِ حاشيةٍ عليه تحلِّلُ خفاياه، وتذلِّلُ مطاياه، فسمعَ بذلك السامعون، وطمعَ في الوصولِ إليها الطامعون، وجسرَ على إقرائه حينئذٍ كلُّ جسورٍ وهجم، مِنْ متعربةٍ وعجم، ممن لا يفرِّق في مقدمةِ التصريفِ بين باب ضَرَبَ يضرِبُ وباب نَصَرَ ينصُرُ، فضلًا عن أن يحويَ عنده شتاتَ تلك العلومِ التي هي أصولٌ له ويحصر، وممن إذا قرأ الكراسَ نظرًا يصحِّف التفقيةَ بالتقفية، ويحرِّف الترفيةَ بالترقية، وإذا سمع باستعارةٍ أو مجاز، كان بينه وبين إدراكِ ذلك مجاز، بحيثُ سمعَ قولي في «مقامة»[1]: «وأنا الحاملُ للشريعةِ المحمديةِ على كاهلي، والراقمُ لها في تصانيفي بأناملي»، فاستكثرَ ذلك وقال[2]: الشريعةُ لا تُحملُ على الكواهل، ولا تُرقم إنما تُرقم الخطوطُ الدالَّةُ عليها بالأنامل.

(١) هي مقامته (الدوران الفلكي على ابن الكركي)، وقد ألَّفها في شوال سنة (٨٩٨). انظر المقامة ضمن (شرح المقامات) (١/ ٤٠٩).
(٢) القائل عصريُّه وخصمُه: ابن الكركي.

ثم ارتقى من الجهل مصعدًا يرتقي عنه أسفل سافلين، ويرتفع عنده أجهل
وأعظم من ذلك أنه يعتمد الأخبار المختلقة الموضوعة، ويرد الأحاديث
[illegible]
[illegible]
[illegible]
أذنه تمثلهم بشعر شاعر وقصيدة شاعرة ونهار صائم وما له يوازي، ولا فوا
[illegible]
القرآن وهو ممتلئ به على لغة كل عربي حجازي وغير حجازي.
[illegible]

لقد أسمعت لو ناديت حيًا ... ولكن لا حياة لمن تنادي

[illegible] ﴿وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: ٤٧] [illegible] الأنبياء
ولا الملائكة، ولولا اعتبارُ هذه القاعدةِ التي ليسَ عنها براح، لكان التلقيبُ بقاضي القضاةِ وأقضى القضاةِ محرمًا غير مباح، لأنه شاملٌ لكلِّ نبيٍ أجلّ، بل ولربِّ العالمين سبحانه عزَّ وجلّ.

(١) في (الدَّوران الفلكي) أيضًا.

أفتاركٌ أنا هذا الكتابَ البديعَ المثال، المنيعَ المنال، عرضةً لهؤلاءِ كأنه خبزُ شعير، وفيه مِنْ فوائدِ الفوائدِ ما يجلّ عن مقابلتِه من الذهب الناضِ بحملِ بعير، ففرقةٌ تأكلُه وتذمُّه، وتتوهمُ فيه بحسبِ فهمها السقيمِ أدنى خللٍ فلا ترمه.

ومنهم مَن يريدُ أن يعربَه فيعجمُه، ويصبحُ ظمآن وفي البحرِ فمُه.

فحبستُ ما كُتِب منه عشرينَ سنة، ولم أسمحْ به لأحدٍ لا في يقظةٍ ولا في سِنة، ولقد جاءني رائدٌ منهم ناصبًا للحبالة، مريدًا لتوصيلِه إلى مَن يستعينُ به على إقرائه لا أبا له، فألقمتُ الحجرَ فاه، وتلوتُ على قفاه:

أتتْ بجرابها تكتالُ فيه ... فرُدَّتْ وهي فارغةُ الجرابِ

ألم تر إلى الذي توسَّل إلينا بأبناءِ الحنفاء، وتوصَّل إلينا بأولادِ الخلفاء، وتطفَّل علينا في الموائد، فأذنا لتلامذتنا أن يسمحوا له ببعض ما لنا من الفوائد، فكان أولَ أمره نَصب، وآخرَهُ غصب، وأغارَ على كتابنا «المعجزات والخصائص» وغيره وخان، وجنى ثمارَ غروسِنا وهو فيها جناهُ جان، فسودَ بذلك وجهه، وتوجَّه مِنْ تركِ أداءِ الأمانة إلى شرٍّ وجهة، وسرقَ مِنْ عدة كتبٍ لنا جواهرَ لا ملكَ له فيها ولا شبهة، فنبَّهنا على خيانتِه وإنا لصادقون، وبعثنا في ناديه مناديًا يؤذن: ﴿أَيَّتُهَا ٱلۡعِيرُ إِنَّكُمۡ لَسَٰرِقُونَ﴾ [يوسف: ٧٠]، وعلمنا بذلك بخسَ ميزانِه في الوازنين، وتلونا على قفاه: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي كَيۡدَ ٱلۡخَآئِنِينَ﴾ [يوسف: ٥٢].

فلما كان هذا العامُ -الذي هو ختامُ القرن- رأيتُ أنْ أنظرَ في تبييضِ هذا الكتابِ وتحريرِه، وتكميلِ ما بقي منه إلى أخيره، فجمعتُ الموادّ، وسلكتُ الجوادّ، وحبرتُه تحبيرًا، وبالغتُ في تهذيبه تقريرًا وتحريرًا، وسميته: «نواهد الأبكار وشوارد الأفكار».

واعلمْ أني لخّصتُ فيه مهمَّات ما في حواشي «الكشاف» السابق ذكرُها

مما يتعلَّقُ بعبارةِ الكتاب، وضممتُ إلى ذلك نفائسَ تُستجادُ وتُستطاب، مما لخصتُه مِنْ كتب الأئمة الحافلة:

كـ «تذكرة» أبي علي الفارسيِّ.

و«الخصائص»، و«المحتسب»، و«ذكر القد» لابن جني.

و«أمالي» ابن الشجريِّ.

و«أمالي» ابن الحاجبِ.

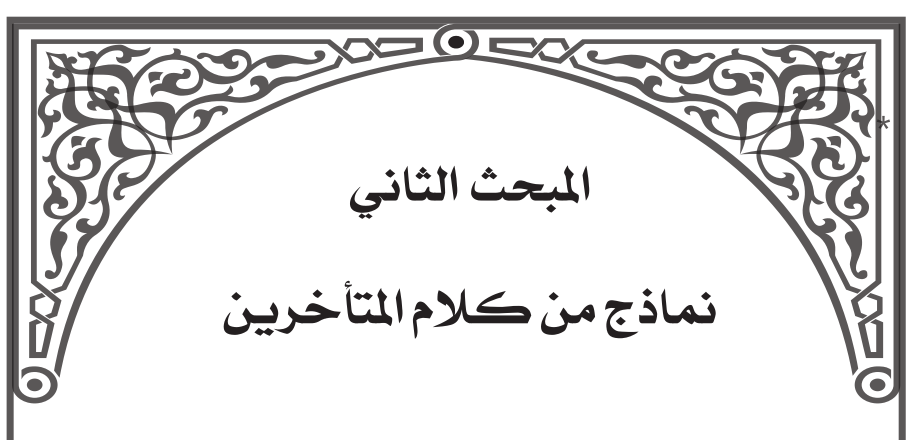
و«تذكرة» الشيخ جمال الدين بن هشامٍ و«مغنيه»، و«حاشيته» للإمام بدر الدين بن الدمامينيِّ، وشيخِنا الشيخِ تقيِّ الدين الشُّمُّني.

غير ناقلٍ حرفًا مِنْ كلام أحدٍ إلا معزوًّا إليه، لأنَّ بركةَ العلمِ عزوُه إلى قائليه.

وحيثُ كان المحل من المشكلاتِ التي كثرَ كلامُ الناسِ عليها أشبعتُ القول فيه، بذكرِ كلامِ كلِّ مَنْ تكلَّم عليه، تكثيرًا للفائدة، ومن المواضعِ ما وقعَ فيه تنازعٌ وتباحثٌ بين الأئمةِ قديمًا أو حديثًا بحيث أفردوهُ بالتأليفِ فأسوقُ خلاصةَ ذلك المؤلف.

فدونك كتابًا تُشدُّ إليه الرحال، وتَخضعُ له أعناقُ فحولِ الرجال، جعلَهُ الله خالصًا لوجهِهِ الكريم، ونورًا يهدى به على الصراطِ إلى جناتِ النَّعيم بمنِّه وكرمه».

* * *



المبحث الثاني

نماذج من كلام المتأخرين

وفيه ستة مطالب:

* المطلب الأول:

كلام الشيخ ابن عقيلة المكي (ت: ١١٥٠).

* المطلب الثاني:

كلام الشيخ محمد بدر الدين الحلبي (ت: ١٣٦٢).

* المطلب الثالث:

كلام الشيخ محمود شكري الآلوسي (ت: ١٣٤٢).

* المطلب الرابع:

كلام الشيخ عبدالقادر بدران (ت: ١٣٤٦).

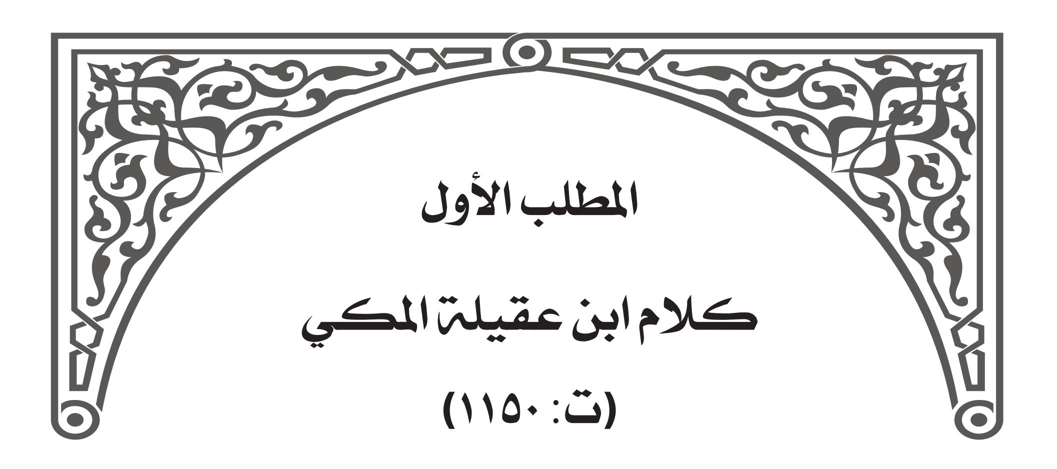
* المطلب الخامس:

كلام الشيخ قاسم القيسي (ت: ١٣٧٥).

* المطلب السادس:

كلام الشيخ عبدالله الغُماري (ت: ١٤١٣).





المطلب الأول

كلام ابن عقيلة المكي

(ت: ١١٥٠)

نقل ابن عقيلة في كتابه «الزيادة والإحسان في علوم القرآن» كلام السيوطي المتقدم الذي ختمه بذكره الشروع في تفسير جامع له، وأضاف كلامًا جيدًا على التفاسير، وهذا نصُّ كلامه[1]:

«وهذا التفسير [تفسير السيوطي: «مجمع البحرين»] الذي ذكره لم نظفر به إلى الآن، والذي أظن ـ والله أعلم ـ أنه لم.....[2] أو لم يتم، فإن تآليف الحافظ السيوطي تلقاها الناس بالقبول، ولو كان هذا الكتاب موجودًا لظهر وانتشر، وكتابه: «الدر المنثور» في تفسير القرآن العزيز بالآثار مشهور، وقد التزم فيه تفسير القرآن بالأحاديث والآثار عن الصحابة والتابعين، ومَنْ بعدهم من الأئمة، وهو كتاب نفيس، فاق به على تفاسير المتقدمين ممن فسّر بالآثار فإنه جمع أكثر تفاسيرهم، وزاد عليهم.

وله: تتميم تفسير القرآن الشريف الذي كتبه الجلال المحلي، المسمّى بـ «الجلالين»، وهو تفسير لطيف مختصر جدًّا، أتى فيه بتفسير القرآن جميعه.

---

(١) الزيادة والإحسان (٩/ ٤٠٤ـ٤١٢).
(٢) فراغ في الأصل.

ومـن أحسـن التفـاسير التـي فسر بهـا المتأخـرون القـرآن العزيـز على طريقـة المتأخريـن:

-تفـسير الإمـام العلامـة أبي السـعود أفنـدي الـعمادي الرومـي، فإنـه تفـسير جليـل سلك فيـه مسلكًا حسنًا من تهذيب العبارة، وحسـن الإشـارة، مع الفوائد النحويـة، والمسـائل البيانيـة، والدقيقـات الأصوليـة، والتحقيقـات الكلاميـة، والإشـارات الصوفيـة، فهـو تفـسير بديـع، لا يعـدل بـه شيء مـن التفـاسير المناظـرة لـه مثـل: «الكشـاف» وأمثالـه.

-وأمـا البيضـاوي فحقيقتُـه: مختصرُ تفـسير الكشـاف، ومأخـوذٌ منه، ومع هـذا فيـه اعتراضٌ مِـن وجـهين:

أحدُهما: أنه أخلَّ بكثيرٍ من فوائد «الكشاف» العربية والبيانية.

والثـاني: متابعتـه لـه في الدسـائس الاعتزاليـة التـي مـا تخفـى على مَـنْ لـه أدنـى بـصيرة.

وقـد نبّـه صاحـبُ «الانتصـاف على الكشـاف» على الدسـائس التـي أودعهـا صاحـبُ «الكشـاف» في تفـسيره، وغيرُه مـن المحـشِّين على «الكشـاف»، مثـل الطِّيبـي، وغيره.

-وحاشية الطيبي على الكشاف» عظيمة مفيدة.

وأمـا نقـل الـزمخشري والبيضـاوي للأحاديـث الواهيـة والباطلـة، فقـد نبَّـه العـلماء على ذلـك، خصوصًـا في فضائـل السـور التـي يذكرهـا، فإنهـا باطلـةٌ لا أصـل لها. والعجبُ مـن البيضـاوي رحمه الله كيـف تابعـه في دسِّ الاعتـزال والأحاديـث الباطلـة، ومـع هـذا فـإنّ النـاس متهافتـون على تفـسير البيضـاوي رحمه الله تهافـتَ الفـراش، فقـد حُشي عليـه نحـوًا مِـن مئـة حاشـية مِـن عـلماء الـروم، والعجـم، ومصر، والشـام، مثـل:

حاشية الإمام السيوطي عليه.

وحاشية حسن جلبي.

وحاشية سعدي جلبي.

وحاشية قاضي زاده.

وحاشية الخفاجي من المتأخرين، جمع فيها غالب ما في الحواشي.

وغير ما ذكرتُ من الحواشي.

والحقيقُ بهذا النظر والاعتبار تفسيرُ أبي السعود، فإنّه هو التفسيرُ الحقيقُ بالنظر من تفاسير المتأخرين.

وأمّا «الكشاف» فإنَّه تفسيرٌ جليلٌ لولا ما حشاه من مسائل الاعتزال التي جعلها محلَّ نظره وصددَ قصده، خصوصًا مسألة الأفعال، وأنَّ العبد يخلق أفعاله، وهي مسألة القدر، فقد حشى تفسيرَه بهذا الشرك، الذي هو أجلى من شمس الظهيرة، وحثَّ عليه، ودعا إليه، وأوَّل معاني الآيات الصريحة في التوحيد، وجرَّها إلى المعاني الركيكة المخالفة لكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وسمّى هذا المسلك تارة بالعدل، وتارة بالتوحيد، وهو حقيقٌ بضد ذلك، وهو شركٌ وجورٌ، فينبغي للناظر في تفسير «الكشاف» الحذر من هذه العقيدة الرديئة، أعاذنا الله وأحبابنا منها بمنِّه وكرمه.

ولم يبلغنا عن أحد في هذا العصرِ القريبِ فسَّر القرآن بتفسيرٍ منقحٍ مفيدٍ بعد الشيخ أبي السعود أفندي.

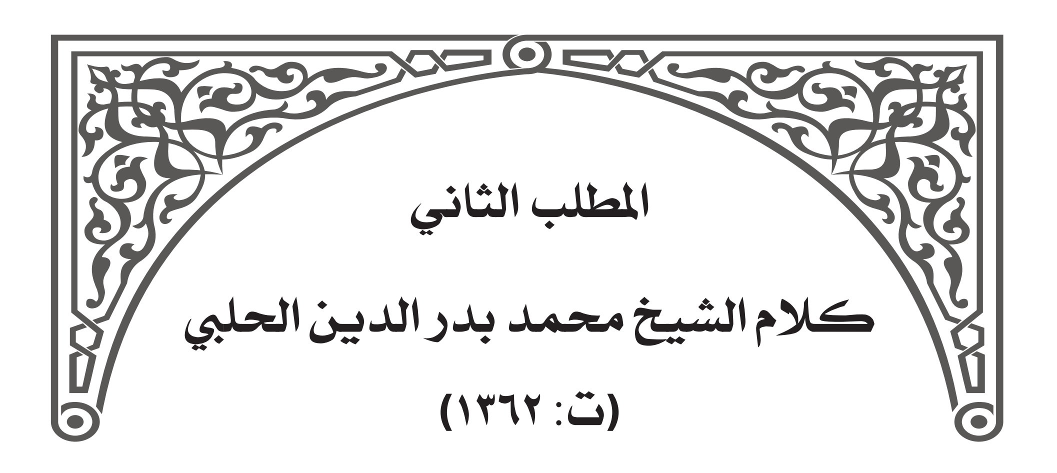
-وأما تفسير شيخ مشايخنا الشيخ محمد بن علّان المكي فهو تفسيرٌ لا بأس به، يُعدُّ من جملة التفاسير.

-وقد وقفتُ على مقدار تفسير «الكشاف» نُسب إلى الشيخ العارف بالله

محيي الدين بن العربي، ذكرَ فيه مسائل التفسير، وشيئًا من العربية، وكثيرًا من الإشارات الصوفية، والذي تحقَّق عندي أنه ليس تفسير الشيخ محيي الدين بن العربي، فإنّه ليس فيه شيءٌ من أنفاس الشيخ محيي الدين بن عربي قدَّس الله أسراره، ولا مِن فوائده، وكأنه قصدَ به مؤلِّفُه رغبة الطالبين فنسبَه إلى الشيخ محيي الدين بن عربي، والله أعلم.

وقد شرعتُ في تفسير لم يسبقني إليه أحدٌ - فيما أعلم - ولم أقفْ عليه من الكتب أن أحدًا سلك هذا المسلك، وهو تفسير القرآن بالأحاديث المرفوعة عن رسول الله ﷺ الصحيحة والضعيفة والحسان، وما أشبهَ ذلك، ولم أورد فيه شيئًا من الأحاديث الموضوعة أو الواهية، وقد أتيتُ على جانبٍ منه، أرجو الله تمامه على أحسن حال، وأنعم بال، بمنِّ الله وكرمهِ وإحسانهِ».





المطلب الثاني

كلام الشيخ محمد بدر الدين الحلبي

(ت: ١٣٦٢)

للشيخ محمد بدر الدين الحلبي كلامٌ على عدد من التفاسير، وأسوقُه هنا بتمامه ليُؤخذ تصورٌ عنها وعن منهجه في الكلام عليها، وأقول: ليس من الضروري الموافقة التامة لكل ما يُكتب ويُقال، وكلامُ الحلبي هذا فيه من الشدة والانفعال وسرعة الحكم والارتجال شيءٌ غير قليل، وسقتُه لاستكمال أقاويل الباحثين، لا للإقرار، ويُعرف شيء مما فيه وما يرد عليه مِن قراءة كلام العلماء الآخرين.

وقد نقل كلامَهُ مؤيدًا الشيخ محمود شكري الآلوسي (ت: ١٣٤٢) في «غاية الأماني»، ثم الشيخ قاسم القيسي (ت: ١٣٧٥) في «تاريخ التفسير»، لكن الثاني ناقشه في كلامه على «روح المعاني».

قال الحلبي في كتابه «التعليم والإرشاد»[1]: «والذين يقرؤون شيئًا من علم التفسير وكتبه، يشتغلون بكل شيءٍ سوى التفسير، فيضيع المقصودُ من الفنِّ فيما بين تلك المباحث التي لها أول، وليس لها آخر.

(١) ص (٨٥ ـ ٩٦). وقد طبع سنة (١٣٢٤)، ولهذا قدَّمتُه.

والـذي طُبـع مـن نحـو قـرنٍ في مصر، وهـي محط رحـال العلـوم الدينيـة، وكعبـة العلـوم التـي يفـد إليهـا الحجـاج مـن جميـع الآفـاق، والقـدوة لكافـة أهـل الأمصـار، يـرى العجـب العجـاب.

يرى أن الذي طُبع منها إلى الآن:

(تفسير الخازن).

(تفسير الجلالين) بحاشية الصاوي، وبحاشية الجمل.

(تفسير البيضاوي) بحاشية الشهاب.

(الكشاف) بقطعةٍ من حاشية السيد.

(تفسير فخر الدين الرازي).

(تفسير أبي السعود).

(تفسير النسفي).

(تاج التفاسير)[١].

وابن جريرٍ الطبري، طُبع مِنْ نحو سنتين فقط.

(الدر المنثور) للسيوطي.

(تفسير ابن عباسٍ).

وبعض تفاسير ضئيلةٍ.

هـذه هـي كتـبُ التفـاسير التـي تتـداولها أيـدي النـاس اليـوم، وهـي التـي يَعتمـد

(١) لمحمد عثمان الميرغني (ت: ١٢٦٨).

عليها طلابُ العلوم الشرعية في تفسيرِ كتابِ الله جلَّ شأنه، والوقوفِ على مرادِهِ منه.

١. فأمّا **تفسير الخازن**، وهو أكثر كتب التفاسير تداولًا، وأعظمها انتشارًا بين عامة المسلمين وطلبة العلوم الشرعية، فهو الكتاب الذي يقف القلم حائرًا عند وصفه لا يدري ما يقول فيه، وما الذي يحذر به المسلمين منه، وخير ما يقال فيه إنه مجموعةٌ من الأكاذيب، ولا أرى إلا أن الإنسان لو جرد ما فيه من الأكاذيب الموضوعة على لسان رسول الله ﷺ، والأقاصيص الكاذبة التي وضعها اليهود كقصة بابل، والغرانيق، وإرم ذات العماد، وغيرها؛ لكانت فوق نصف الكتاب، وبعد ذلك فأشياء إنْ لم تضر، لم تنفع[١].

وهو -على اشتماله على هذين الوصفين اللذين هما من أقبح أوصاف المؤلفات- فهو العمدة لعامة المسلمين وأكثر طلبة العلوم الشرعية، وأكثر انتشارًا بينهم.

ولقد أرى أن نُسخه التي نُشرتْ في مصر، لا تقلُّ عن عشرة آلاف نسخةٍ، فسد بواسطتها عشرة أضعاف هذا العدد من المسلمين، ودخل عليهم في دينهم ما ليس منه من حديثٍ موضوعٍ، وتفسيرٍ مفترىً.

...[٢] وقد لا يخلو بلدٌ من بلاد الإسلام عن قومٍ من أهل العلم ولو قليلين يعرفون ما في هذه الكتب من المفاسد، ولا يحظرون على الناس استعمال هذه الكتب لاتقاء شرِّها، بل ربما سُئلوا عنها، فأثنوا عليها خيرًا؛ مسايرةً لأميال[٣] العامة، ومصانعةً لهم فيما هو من أهم مهمات الدين[٤] ...

---

(١) هذا كلامٌ مبالغٌ فيه جدًّا، ولا يصح.
(٢) هنا كلامٌ مطوي.
(٣) كذا.
(٤) في هذا نظرٌ طويلٌ.

٢. وأما **تفسير الجلالين** بحاشيتيه: (الجمل)، و(الصاوي) فهما يساويان تفسير الخازن انتشارًا وكثرة تداولٍ، إلا أن انتشار الخازن بيد العوام أكثر، وانتشار هذين بيد الخاصة -نعني طلاب العلوم الشرعية- أكثر.

فأما الشرح فهو غاية في الاختصار، لا يمكن الاستقلال به في فهم كتاب الله تعالى، مع علل فيه أخر يعلمها من جمع بينه وبين بعض تفاسير المتقدمين الموثوق بها وبمؤلفيها.

وأمّا حاشيتاه الضخمتان: فهما من مؤلفات متأخري أهل العلم بمصر، وحسبك هذا في معرفة منزلتيهما بين المؤلفات[1].

٣. وأمّا (**الكشاف**)، و(**مختصره للقاضي البيضاوي**): فهما المشكلة التي لا تحلُّ إجمالًا وإغلاقًا وغموضًا.

ولشدة عراقتهما في ذلك أكثرَ المتأخرون مِن تعليق الحواشي والشروح عليهما لبيان عباراتهما وتوضيح مقاصدهما حتى لو جمعت الحواشي والشروح التي عليهما لأربتْ على ألف مجلدة، وما ذكره صاحب «كشف الظنون» ممّا كُتب عليهما قليلٌ مِنْ كثيرٍ، ولولا أنهما يَخفيان إلا على مَنْ ألف حلَّ الرموز والطلاسم، واستخراج المخبئات، لم يعتن مَن جاء بعدهما بالتوسُّع في الكتابة عليهما والمبالغة في توضيح غوامضهما.

وفوق هذا كلِّه اشتمالُهما على مسائل كثيرةٍ خارجةٍ عن التفسير بالمرة، لا ترتبط فيه بوجهٍ من الوجوه، كالمسائل الكلامية التي حشيا بها كتابيهما، وهي ليستْ مِن فنِّ التفسير، ولا مِنْ متعلقاته، وإنما كان الغرض مِن ذكرها بيان معتقديهما، والاستشهاد له بكتاب الله تعالى.

---

(١) زاد القيسي في «تاريخ التفسير» (ص: ١٢٧): «وقد اشتملتا على ما اشتمل عليه تفسير الخازن من الإسرائيليات والحكايات الواهيات».

٤. ويُلحق تفسير **أبي السعود** بهذين التفسيرين، فإنه صورةٌ أخرى لهما مع بعض تغييراتٍ قليلةٍ جدًا.

٥. ويُلحق (**تاج التفاسير**) بـ(**تفسير الجلالين**)، ونسبته إليه كنسبة تفسير أبي السعود إلى تفسيري الكشاف والبيضاوي وإن اختلف عنه فيسيرًا.

٦. وأما تفسير **فخر الدين الرازي** وهو كتاب العامة والخاصة وعمدة الناس في هذا الموضوع، فأبو حيان المفسر يقول في تفسيره: تفسير الإمام فخر الدين فيه كل شيءٍ إلا التفسير.

وما أحسن ما ترجم به أبو حيان هذا التفسير الكبير، بل البحر العميق، وقد يفتح الإنسان جزءًا من أجزاء هذا التفسير للمراجعة والكشف فيه عن تفسير آيةٍ من آي كتاب الله، فلا يشعر إلا وقد توسط بحرًا لجيًّا لا يخلص الإنسان منه إلى ساحلٍ.

ويظهر مما كتبه الإمام فخر الدين في مقدمة كتابه: أنه قد أودع كتابه كثيرًا مما لا تعلق له بعلم تفسير كتاب الله، ولا ارتباط له فيه بوجهٍ من الوجوه، وإنما كان غرضه مما جمعه في تفسيره من هذه المسائل الغريبة، مع أن الكتاب في تفسير كتاب الله خاصةً، على ما يظهر من كلامه في أول كتابه، أن يبرهن على حقية ما قاله لبعض مناظريه، من أن كتاب الله جل ثناؤه وعلا سلطانه لا يمكن استقصاء ما فيه من الأسرار، ولا الإحاطة بما فيه من المعاني والحكم، ولو كتب في ذلك مئاتٌ من المجلدات، وأن فاتحة الكتاب يمكن أن يكتب فيها مجلد ضخم في أحكامها وأسرارها ومعانيها. ولذلك وضع في تفسير الفاتحة مجلدًا لرد ما أنكره المنكرون عليه، وإن كان لم يصنع شيئًا بالرد عليهم بحشو كتابه بهذه المسائل التي ذكرها ولا ارتباط لها بتفسير كتاب الله بوجهٍ من الوجوه، وكل كلامٍ مؤلفٍ -كلام الله أو غيره- يمكن للعالم أن يتوسع في الكتابة عليه إلى مثل ما توسع به الإمام فخر الدين في تفسير كتاب الله.

والمؤلِّف إذا أغمض عينه وتسامح في تأليفه، وراعى المناسب والمجاور ومجاوره استطال في يده حبل الكلام، فلم يقف به عند حدٍّ.

ولقد رأينا لمتأخرٍ من متأخري المصريين يُدعى السحيمي حاشيةً على شرح عبدالسلام على جوهرة التوحيد، تقع في أربع مجلداتٍ ضخامٍ على أن الأمير وهو أطول باعًا منه في علم الكلام وأدق نظرًا، استوعب الكلام على شرح عبدالسلام في مجلدٍ صغيرٍ، وكان في قدر السحيمي أن يضيف إلى مجلداته الأربع أربعة أخر، ولكن رأى أن الاقتصار على هذا المقدار كافٍ في البلاغ إلى ما قصده من البرهان على سعة اطلاعه.

٧. وجاء **الآلوسي** مِنْ متأخري أهل العراق فأخذ تفسيرَه من تفسير الإمام فخر الدين، إلا أنه حذفَ كثيرًا من الزوائد.

وأضافَ إليه -وأحسن غاية الإحسان- شيئًا من أقوال سلف المفسِّرين ومتقدميهم، وإنْ لم يميز بين ما قوي سندُه من هذه الأقاويل وما وهى، فبقي في الأمر بعضُ لبسٍ وإشكالٍ.

وأضاف إليه أيضًا جملةً كبيرةً من تفاسير المتصوفة، فلم يكتف رحمه الله بجمع تأويلات المتكلمين التي تأولوا بها القرآن للاستدلال على عقائدهم وتطبيقها على ما أدتهم إليه عقولهم منها عملًا بقاعدتهم المشهورة عندهم من وجوب تأويل النقل إذا عارض العقل حتى يرجع إلى العقل، فأضاف إلى ذلك تأويلات المتصوفة التي صرفوا بها القرآن عن ظاهره إلى معانٍ لا تدلُّ الألفاظُ العربية عليها بوجهٍ من وجوه الدلالات المعروفة عند الناس، فجاء كتابُه جامعًا للطرق الثلاثة: طريقة السلف، وطريقة المتكلمين، وطريقة المتصوفة، إلا أن طريقة السلف لم يتعرضْ فيها لبيان طرق نقلها، وتمييز صحيحها مِن سقيمها، ولذلك كان ككتبِ الحديثِ التي لا يبين فيها سندُ الحديث وحالُ رجاله، لا تقع الثقة به، سيما إذا تعارَض مع غيره، ولم يقع الترجيحُ بينهما

بوجهٍ مِن وجوه الترجيح[1].

٨. وأما تفسير **الدر المنثور، للجلال السيوطي**: فقد زعم [أي السيوطي] أنه اختصر به على حسب عادته تفسيرَ ابن جريرٍ[2]، الذي جمع فيه صحاح الأحاديث المتعلقة بتفسير كتاب الله تعالى، وبيان أسباب النزول، وأضاف السيوطي في مختصره أحاديث واهية الإسناد في هذا الموضوع نفسه، ومزجها بتلك الأحاديث ـ أحاديث الأصل ـ فاختلطت بها حتى لا يمكن التمييز بينها، وقلت الثقة في الجميع.

وربما استبعد أحدٌ أن يضع السيوطي في تفسيره «الدر المنثور» أحاديث واهية الإسناد، أو موضوعةً مع ما له من المؤلفات في موضوعات الأحاديث فنقول:

إنَّ من علم طريقة السيوطي في التأليف لم يستنكر هذا الذي قلناه، وطريقته ﷺ على ما علمناه من استقراء كتبه، أنه كلما وقع إليه كتابٌ من الكتب في أي فنٍ من الفنون واستحسنه اختصره ونسبه إلى نفسه بدون تمييزٍ بين غثٍّ وسمينٍ، ولا وقوفٍ على حقائق العلوم، ولذلك تراه مضطربًا في كتبه، لأنه لا يحكم فكر نفسه، وإنما يحكم في كل كتاب فكر مؤلِّفه هو، فيضيفه إلى نفسه ببعض تصرفٍ يحدثه في الكتاب.

وإنْ كنتَ قد قرأتَ في كتابه الذي سمّاه: «الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير»، وكتابه الذي سماه: «اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة»، ورأيتَ في «الجامع الصغير» كثيرًا من الأحاديث التي نصَّ في كتابه «اللآلئ» على أنها موضوعةٌ على لسان رسول الله ﷺ، لم تصح عنه بطريقٍ من الطرق، جزمتَ

(١) ردَّ القيسي في «تاريخ التفسير» (ص: ١٤٧) على الحلبي، ودافع عن تفسير الآلوسي. وسيأتي كلامُه في المطلب الخاص به.

(٢) كذا قال الحلبي، ولكن أين قال السيوطي هذا أنه اختصر تفسير ابن جرير؟

بصحة هذا الذي قلناه، وعلمتَ أنه لا يؤلفُ، وإنما يلخصُ كتب الناس، وينسبُها إلى نفسه.

ولقد كان ؒ محافظًا على هذه الطريقة ملازمًا لها لا يصدُّه عنها صادٌ، ولا يمنعه منها مانعٌ، ولا يرحم فيها مؤلِّفًا، ولا يشفق على مؤلِّفٍ.

ولشدَّ ما بالغ ياقوت في خطبة كتابه «معجم البلدان» في التلطف للسيوطي وأمثاله، وأكثرَ من الاسترحام لهم أولًا، ثم تخويفهم ثانيًا؛ لئلا يمسخوا له كتابه فقال: «ولي على ناقل هذا الكتاب، والمستفيد منه، أن لا يضيع نصبي، ونَصْبَ نفسي له وتعبي، بتبديد ما جمعتُ، وتشتيت ما لفقتُ، وتفريق ملتئم محاسنه، ونفي كل علقٍ نفيسٍ عن معادنه ومكامنه، باقتضابه واختصاره، وتعطيل جِيده من حليته وأنواره، وغصبه إعلان فضله وأسراره، فرب راغبٍ عن كلمةٍ غيره متهالكٌ عليها، وزاهدٍ في نكتةٍ غيره متشوفٌ بها ينضي الركاب إليها، فإن أجبتني فقد بررتني، جعلك الله من الأبرار، وإن خالفتني فقد عققتني، والله حسيبك في عقبى الدار.

ثم اعلمْ أن المختصِر لكتابٍ كمَن أقدم على خلقٍ سويٍّ فقطع أطرافه، فتركه أشل اليدين أبتر الرجلين، أعمى العينين، أصلم الأذنين، أو كمن سلب امرأةً حليها فتركها عاطلًا، أو كالذي سلب الكميَّ سلاحَه فتركه أعزل راجلًا».

فما رقَّ السيوطي لاستعطافه، ولا رثى لبكائه، ولا خاف عاقبة ما حذره منه، فاختصر كتاب «معجم البلدان» بكتابٍ سماه: «مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع» اختصارًا فاحشًا، تركه كفهرسٍ لأسماء البلدان والمواضع، وجرده من كل الفوائد التي ملأ بها صاحب «المعجم» كتابه، كضبط أسماء البلدان، وبيان معانيها، وبيان اشتقاقها، وذكر قسمٍ من تاريخها وآثارها وخواصها وعجائبها، ومن فتحها من المسلمين، وكيف كان فتحها صلحًا أو

عنوةً، ومَن نسب إليها من أهل العلم والصلاح، وما قيل فيها من الأشعار، فكان مختصر السيوطي خلوًا من كل فائدةٍ[1].

وأشبهُ الناس بالسيوطي في عصرِهِ ابنُ كمال باشا فقد كان -رحمه الله- جد ولوع بانتحال الكتب العلمية، إلا أن طريقته فيها غير طريقة السيوطي، وطريقتُه إصلاح كتب العلماء بتغيير عباراتها مع المحافظة على المعنى والتجافي عن مواضع الاعتراض فيها، والتنبيه على ما وقع من الخلل فيها بحسب رأيه وفكره، فله: «إصلاح الإيضاح»، و«إصلاح المفتاح»، و«إصلاح السراجية»، و«إصلاح الهداية»، وغيرها من كتب الإصلاح التي كان يُغنيه عنها تعليقاتٌ قليلةٌ على الكتب التي زعم أنه أصلحها ولم يصنعْ فيها شيئًا.

وصاحبُ «الشقائق النعمانية» يقول: ومن المكثرين في التأليف في عهد السلطان سليمٍ: السيوطي بمصر، وابنُ كمال باشا بديار الروم، إلا أنَّ ابن كمالٍ أدقُّ نظرًا من السيوطي، وقد علمتَ شأنيهما[2].

٩. وأمّا «**تفسير محيي الدين [ابن عربي]**»: فهو مسخٌ للقرآن، ونقضٌ للدين مِنْ أساسه، ويرى بعضُ الباحثين أنه ليس من مؤلَّفات محيي الدين، وإنما هو من مؤلفات «القاشاني» أحد الملاحدة الباطنية نسبه لمحيي الدين ليروجه بين

---

(١) كتاب مراصد الاطلاع ليس للسيوطي، وقد تبع المؤلفُ الحلبيُّ كلامَ حاجي خليفة فأخطأ، انظر: «مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع ليس للسيوطي» مقال منشور في شبكة الألوكة بتاريخ (٢/ ٢/ ٢٠١٦م). على أنَّ السيوطي شرع في اختصار «معجم البلدان» ولم يكمله. قال في كتابه «التحدُّث بنعمة الله»: (ص ١٥٩): «المشرق والمغرب في بلدان المشرق والمغرب، وهو مختصر «معجم البلدان» لياقوت، كُتب منه كراريس». وقال في «فهرست مؤلفاتي» كما في «بهجة العابدين» (ص: ١٧٨): «مختصر معجم البلدان لياقوت. لم يتم». ولم تُعرف لما أنجزه منه نسخةٌ.

(٢) في كلام الحلبي على السيوطي نظرٌ طويلٌ، وهو غير مسلَّم. وللتفصيل موضعٌ آخر.

عوام المسلمين، ومَنْ يستميتون إلى ما يقوله محيي الدين مهما كان حاله، والظنُّ بمحيي الدين أنه لا يضعُ مثل هذا الكتاب، ولا يذهبُ هذه المذاهب الفاسدة في تفسير كتاب الله تعالى.

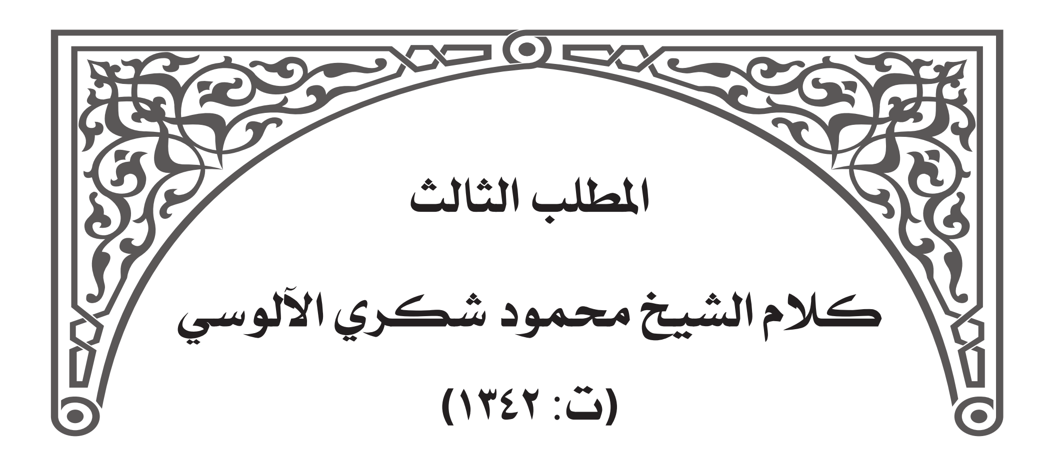
وسواءٌ كان من مؤلفات محيي الدين أو غيره فإن انتشاره بين المسلمين بحت ضررٍ، سيما ولا مُوقفَ يُوقف الناسَ على الصحيح والفاسد من هذه الكتب.

١٠. وأمّا «**تفسير ابن عباسٍ**»: فهو من مؤلفات مجد الدين الفيروزابادي صاحب «القاموس»، جمع فيه رواية محمد بن السائب الكلبي عن ابن عباسٍ، وقد علمت مما ذكرناه في المقدمة حال ابن السائب الكلبي وضعفه وقلة ثقة العلماء بمروياته.

هذه كتب التفسير التي نقرؤها اليوم، وإن كان قد فاتنا ذكر شيء منها، فإنه لا يخرج عن مضارعة واحدٍ من هذه الكتب التي ذكرناها، فلم يبق بيدنا ما يصح الاعتمادُ عليه، والثقةُ به، غير تفسير ابن جريرٍ، وهو الحسنةُ الوحيدةُ للمطابع الإسلامية بعد قرنٍ وأكثر مِنْ ظهور المطابع في الممالك الإسلامية، ولولا أنَّ بعض أمراء... الجزيرة العربية راسلَ بعض تجار الكتب بمصر في شأنِهِ، وأعانه على ذلك بمساعداتٍ جليلةٍ لم يظهرْ له ظلٌّ في عالم المطبوعات اكتفاءً عنه بالخازن والجَمل.

وإنْ أردتَ معرفة تفاسير الصحابة والتابعين وتابعي التابعين وعلماء القرن الثالث فارجعْ إلى ما كتبناه في المقدمة على هذا العلم، فقد بسطنا هناك مؤلفاتِ القرون الثلاثة، والباحثُ عليها إنْ لم يجدها كلها وجد منها ما يكفي لحاجة الناس».

❊ ❊ ❊



المطلب الثالث

كلام الشيخ محمود شكري الآلوسي

(ت: ١٣٤٢)

قال في «غاية الأماني»[١]:

«إنَّ مَنْ طالع كتب التفسير المتداولة بين الأيدي اليوم وجدَها أعظمَ مانع من الوقوف على مراد الله تعالى بكتابه الكريم[٢]:

فإنَّ منها ما هو مشحونٌ بقواعد النحو ووجوها، فتراه يذكرُ في كل آية من الوجوه ما يفوت الحصر.

ومنها ما هو مشحونٌ بالمسائل الكلامية، والقواعد الحكمية، حتى يصرف الآيات إلى ما أصّله من الأصول ويُؤَول النصوص القطعية إلى ما يوافق معتقده، وإذا نظرتَ تفسير الرازي والبيضاوي وأبي السعود تعلم حقيقة هذا الكلام.

---

(١) (١/ ١٠٨ ـ ١١٩). وفي «أعلام العراق» للأثري (ص: ١٦٤): «قال (أي الآلوسي) يرد على رجلٍ يُدعى يوسف النبهاني البيروتي زعمَ في رسالةٍ له أن الذي يتصدّى لتفسير القرآن بأسلوب جديد يوفقُ فيه بين الدين والعلم والعمران ملحدٌ مبتدعٌ زائغٌ».
وفي كلام الآلوسي شدة، وقد طويتُ ما لا يتوقفُ عليه القصد.

(٢) كذا! وفيه مبالغة.

ومنهـا مـا اشـتمل على قصـص بنـي إسرائيـل وأكاذيبهـم وأقوالهـم التـي تحيلهـا العقـول وتنفـر عنهـا الطبـاع.

ومنهـا تفـاسير لا يـدلُّ عليهـا نقـلٌ ولا عقـلٌ ولا لغـةٌ مـن اللغـات، كالتفسير الشـهير بأنـه مـن بـاب الإشـارة.

ومنها ممّا لا يحيط به العدُّ والإحصاءُ.

وقـد تكلَّـم على التفسير كلامَ منصـفٍ واقـفٍ على الحقيقـة العلامـة السـيد محمـد بـدر الديـن الحلبـي ـ فسـح الله تعـالى في مدتـه، وبـارك في حياتـه ـ في كتـاب «التعليـم والإرشـاد» فقـال ـ سـلَّمه الله تعـالى ـ بعـد أن تكلَّـم على علـم التفسير وأن أهـل العلـم لم يعطـوه حقـه ـ: «والـذي ينظـر فيما طُبـع مِـن نحـو قـرن في مصر...»(١)

ثـم إنـه اعتـذر عما كتبـه بأنـه لم يـرد انتقـاصَ أحـد بذلـك، بـل إنَّ غرضـه بيـان أن هـذه التفـاسير المتداولـة قاطعـة عـن العلـوم الإسلاميـة، وإن ضرورة المحافظـة على الديـن تـقضي باختيـار الكتـب النافعـة.

قـال: فكلُّ مـا نذكـره فـإنما الغـرض منـه تمحيصُ الحقيقـة والتماسُ الأنفـع لنـا في علـوم ديننـا، وهـذا عذرُنـا في كل مـا نسـطره عـن هـذه المؤلفـات التـي ابتلينـا بهـا اليـوم وابتليـت بنـا إلـخ». انتهـى المقصـود ممّـا ذكـره هـذا الفاضـل المنصـف.

وبـه يُعلـم حـالُ المتـداول مـن التفـاسير على الإجمـال، فكيـف يُقـال إن تفـسير القـرآن قـد فـرغ منـه العـلماءُ، مـع أنهـم هـم الذيـن قالـوا في شـأن علـم التفسير: علـم لا نضـج ولا احترق، وقالـوا: المـراد بنضـج العلـم تقريـر

(١) نقل الآلوسيُّ هنا كل ما سبق نقله من كتاب «التعليم والإرشاد» فطويتُه.

قواعده وتفريع فروعها وتوضيح مسائله، والمراد باحتراقه بلوغه النهاية في ذلك؟!

وقد ذكر الإمام السيوطي في «الإتقان» أنَّ القرآن في اللوح المحفوظ كل حرف منه بمنزلة جبل قاف، وكل آية تحتها من التفاسير ما لا يعلمه إلا الله تعالى. انتهى. فمتى أعطاه العلماءُ حقَّه حتى يُقال إنهم قد فرغوا منه؟ فهل هذا إلا قول مَن قد بلغ من الجهل بدينه إلى الغاية؟

وأي ذنبٍ لمن طلب في هذا العصر، أو تمنى أنْ يفسر القرآن تفسيرًا نافعًا للعامة والخاصة بعبارة سلسة، يفهمها كل أحد، كعبارات أبناء هذا العصر، وكتّابه النابغين فيه، لا كعبارات الكتاب الماضين من الأعاجم وغيرهم، فإنهم كانوا يتفاخرون بدقة العبارات وصعوبتها وعدم فهمها ويعيبون الواضح منها، مع أن البلغاء المتقدمين والكتبة السابقين على العكس من ذلك، فقد رأيت في بعض كتب أصول الحديث ما نصه: «ويكره كراهة تنزيه الخط الدقيق لفوات الانتفاع أو كماله به لمن ضعف نظره، وربما ضعف نظر كاتبه بعد ذلك فلا ينتفع به، كما قال الإمام أحمد بن محمد بن حنبل لابن عمه حنبل بن إسحاق بن حنبل ـ ورآه يكتب خطًّا دقيقًا ـ: فإنه يخونك أحوج ما تكون إليه» انتهى.

فكتب عليه الوالد رحمه الله في هامش الكتاب: «انظرْ إذا كانت الدقة في الخط هكذا فكيف بها في عبارات العلوم الشرعية؟ وقد عدوا ذلك وجعلوه من الفضائل العلية، وجعلوا فهمها من أقصى مراتب العلم، حتى أهملوا حفظ العلوم والمسائل، بل لا يعدون ذلك شيئًا، وليت شعري هل كان علم المتقدمين في الصدور أم في السطور؟ وكيف كان علماء الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين؟

قال: وقد رأيتُ بعض المؤلِّفين ـ وأنا أقابلُ معه تأليفه وقد دقَّق

فيه- يتوقفُ في فهم بعض العبارات، ولا يهتدي لها إلا بتأملٍ طويلٍ، فهل ينبغي لمسلم ذلك؟ وليت شِعري إذا اشتغل المتعلمُ في فهم العبارة فمتى يشتغلُ بحفظ المعنى؟ فأنصفَ.

ثم قال: وما أحوجَهم إلى ذلك إلا عباراتُ الأعاجم الركيكة القاصرة عن مقاصدهم، وكم رأينا ممَّن رسخ في فهم ذلك ولا يستطيع إعراب بيت من الشعر العربي، فهل يليق ذلك بالعلماء أمناء الدين»؟ انتهى.

وشكوى الناس في كل عصر من الكتب المتداولة بين الأيدي قد عرفها كلُّ أحد، فأي ذنبٍ لمن تمنى أن يؤلف في هذا العصر- عصر ظهور كنوز العلم وانتشار الكتب العجيبة -تفسيرًا يفصل فيه محاسن الشريعة الغراء، ويطبق فيه أحوال العصر، ويوافق فيه بين القواعد التي ثبتت بالبرهان وبين الآيات الكريمة، مما يستوجبُ ميل العامة لمطالعته ومراجعته، فإنه الكتاب الذي قال الله تعالى في شأنه: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨] وقال عزَّ اسمه: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾ [الأعلى: ١-٣] فهذه الآية شملت جميع ما خلق الله تعالى من العرش إلى الفرش، ولمن تكلم على هذه الآية له مجال واسع في البحث عن سائر الفنون، ولهذا كانت هذه السورة من أحب السور إلى رسول الله ﷺ، وقال سبحانه لما قالت الملائكة: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾. وهنا ذكر المفسرون أن من جملة حِكَم خلق الإنسان وتخليفه في الأرض إبراز ما أودع الله في الأرض من خواص النبات والحيوان والمعدن على يدي هذا الخليفة، لما أودع فيه من الشهوات وحوائج المأكل والملبس وغير ذلك مما استنتجه بأفكاره ووصل إليه ببصيرته. فدخل في هذا الباب من العلوم ما لا يحيط به دوائر الإمكان، ولا يقوم به قلم ولا

لسان.

فالاشتغال بمثل هذا التفسير أليس أولى من صرف العمر بذكر القبور وأهلها...

ويقال للنبهاني...: هلّا رأيتَ كتاب الفاضل الشيخ حسين الجسر الطرابلسي؟ وقد كتب ما نصُّه: «وقد خطر لي حيث وجدتُّ مجالًا للكلام، وسميعًا للنداء، أن أحرر رسالة يُستبان منها حقيقة الدين الإسلامي، وكيفية تحققه لمتبعيه على أسلوب جديد سهل الفهم، لا تمله الأنفس ولا تستوعره الأفكار، يروق العقول الحرة، ويعجب الأذهان المطلقة عن قيود التعصب إن شاء الله». انتهى المقصود من نقله.

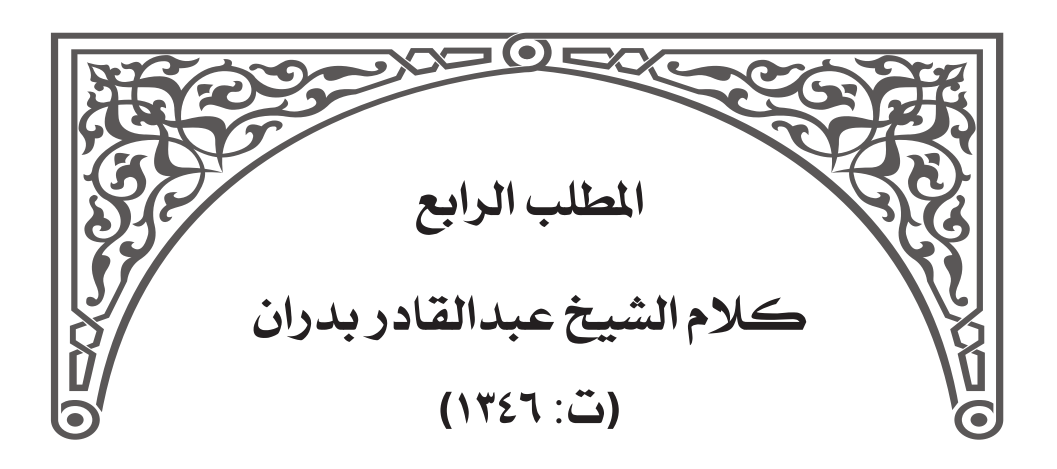
فيُقال: إن الكتاب الذي ألفه فيه مغمزٌ لثالب؟ كلا، بل هو كتابٌ من أجل الكتب المصنَّفة في هذا الفن -إن لم نقل أحسنها- فأي فائدةٍ في الكلام مع الفلاسفة الأولين؟ وأي نفعٍ يترتب على الكلام في عقائد المعتزلة وإبطال دلائلهم، مع تقلُّص ظلِّ وجودهم من هذا العالم.

وفلاسفةُ العصر لهم فنونٌ أخرى غير فنون أسلافهم، وسلاحهم الذي يحملونه على أهل الدين غير سلاح أوائلهم، فينبغي للحازم أن يعد لهم ما ينخذلون له وينقادون إليه، فأي ذنب لمن تمنى تفسيرًا على هذا المنهج والمسلك الذي سلكه الفاضل الطرابلسي؟!...

نرى كثيرًا من المفسِّرين يؤول آيات الله تعالى المحكمة ليوافقها مع قواعد هيئة اليونان، ويطبقها على أصول الحكمة الإلهية، أو الطبيعية اليونانية، مع مكابدة المشاق وتحمل الصعوبات، مع أن ما ظهر من الفنون الجديدة التي قام على صحتها البرهان يمكن تطبيقها وتوفيقها مع النصوص من غير كلفة لموافقة صحيح المعقول لصريح المنقول.

فلم لم يعترض النبهاني على مثل تفسير الإمام فخر الدين الرازي؟ وقد شحنه من كلام المتكلمين وفلاسفة اليونانيين، ومتى كانت هذه المباحث لدى المسلمين قبل أن تترجم كتب الفلاسفة، فإذا لم يعترضْ على مثل ذلك فلمَ يعترضُ على مَن يسلك ذلك المسلك في الفلسفة الجديدة التي هي أصحُ وأولى بالاعتبار مِن هذيان اليونانيين؟ فهل هذا الكلام منه إلا تحكمٌ وترجيحٌ بلا مرجح؟!

ثم إنه لم يعترض على تفاسير القوم التي فسروا بها كلام الله تعالى ولم يقصدها -من كلامه- رب العالمين، بل عد مثل هذه التفاسير من أجلّ المآثر، وأعظم التحف والمفاخر، ولم يتكلم بها أبو بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي ولا غيرهم، فلم يعترض على مَن تمنى أن يُصنّف تفسير يدل عليه كلام الله دلالة صريحة ويصدقه العيان ويؤيده البرهان؟! فأي ذنبٍ لـمَنْ يطلبُ تصنيفَ مثل هذا التفسير؟!».



المطلب الرابع

كلام الشيخ عبدالقادر بدران

(ت: ١٣٤٦)

للشيخ الفقيه الأصولي الحنبلي الأديب المؤرخ عبدالقادر بن أحمد بدران الدُّومي الدمشقي فصلٌ مفيدٌ -على وجازتِهِ- عن كتب الحنابلة في التفسير، كتبَه في كتابه «المَدْخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل»، ورأيتُ لفتَ النظرِ إليه هنا، فقد لا يُظنُّ وجودُه في ذلك الكتاب.

قال -رحمه الله-[1]:

«فصل: وأمّا ما اتصلَ بنا خبرُهُ مِنْ كتب التفسير لأصحابنا:

-فـ زاد المسير في علم التفسير، وهو في أربعة أجزاء للحافظ أبي الفرج عبدالرحمن بن علي المعروف بابن الجَوزي البغدادي، المتوفى سنة سبع وتسعين وخمس مئة.

وقد كنتُ اطلعتُ على المجلد الأخير منه.

-ومنها: تفسير أبي البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله بن الحسين العُكْبَري

---

(١) (ص: ٢٤٨ -٢٤٩). وقد فرغ مِن هذا الكتاب سنة (١٣٣٨).

الحنبلي ثم البغدادي الفقيه المقرئ المفسِّر النحوي الضرير، المتوفى سنة ست عشرة وست مئة.

وتفسيره هذا غير تفسيره الذي هو «إعراب القرآن» وهو مطبوع مشهور.

ومنها ما ذكره في «كشف الظنون» قال:

-تفسير الخِرَقي[1]، هو الإمام أبو القاسم عمر بن الحسين الدمشقي الحنبلي المتوفى سنة أربع وثلاثين وثلاث مئة.

-ومنها: تفسير الفاتحة للشيخ أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد الرقي الحنبلي الواعظ، المتوفى سنة ثلاث وسبع مئة.

قال الذهبي في «العِبر»: كان مِنْ أولياء الله تعالى، ومن كبار المذكِّرين.

وقال الحافظُ ابنُ رجب في «طبقاته»: صنَّفَ «تفسير القرآن»، ولا أعلمُ هل أكمله أم لا؟

-ومنها: تفسير المقدسي، وهو شهاب الدين أحمد بن محمد بن الحنبلي، المتوفى سنة ثمان وعشرين وسبع مئة.

-ومنها تفسير العلامة عبدالرحمن بن الشيخ محمد بن الشيخ زين الدين أبي هريرة عبدالرحمن بن الشيخ محمد العمري العُليمي المتوفى سنة [٩٢٨].

وقد رأيتُه في مجلدٍ، يفسِّر تفسيرًا متوسطًا، ويذكرُ القراءات، وإذا جاءتْ مسألةٌ فرعيةٌ ذكرَ أقوال الأئمة الأربعة بها، وفيه فوائد لطيفة.

وأجلُّ هذه التفاسير كلها وأنفعُها:

(١) في هذا نظرٌ، ولم يصح نسبة تفسير إلى الخرقي.

ـ تفسير الإمام الحافظ عبدالرزاق[1] [بن] رزق الله بن أبي بكر بن خلف ابن أبي الهيجاء الرَّسْعَني، الفقيه المحدِّث الحنبلي.

ولد سنة تسع وثمانين وخمس مئة، وسمع مِن خلقٍ كثيرٍ، منهم الشيخ موفق الدين المقدسي، وتفقَّه عليه، وحفظَ كتابه «المقنع» في الفقه.

وذكره الذهبي في «طبقات الحفاظ»، وتوفي سنة ستين وست مئة.

وتفسيرُه سمّاه: «رموز الكنوز»، وهو في أربع مجلدات، وفيه فوائد حسنة، ويروي فيه أحاديثَ بإسناده، ويذكرُ الفروع الفقهية مُبينًا خلاف الأئمة فيها، وله مناقشاتٌ مع الزمخشري، ولقد اطلعتُ عليه، وارتويتُ مِنْ موردِهِ العذبِ الزلالِ، وشنَّفتُ مسامعي بتحقيقه، وارتويتُ مِنْ كوثر تدقيقه، فرحمَ اللهُ مؤلِّفه.

هذا ما اتصلَ بنا خبرُهُ أو رأيناه مِنْ كتب التفسير لأصحابنا.

ـ وأرجوه تعالى أنْ يوفقني لإتمام التفسير الذي أشتغلُ الآن به وسمَّيته: «جواهر الأفكار ومعادن الأسرار في تفسير كلام العزيز الجبار»، وأنْ يمنعَ عني الشواغل عن إتمامِهِ، مع إتمامِ «شرح سُنن النَّسائي»، فإنه تعالى واهبُ الفضل ومفيضُ الجود».

أقول: قد وصل إلى الآية (١٨٩) مِنْ سورة البقرة[2].

* * *

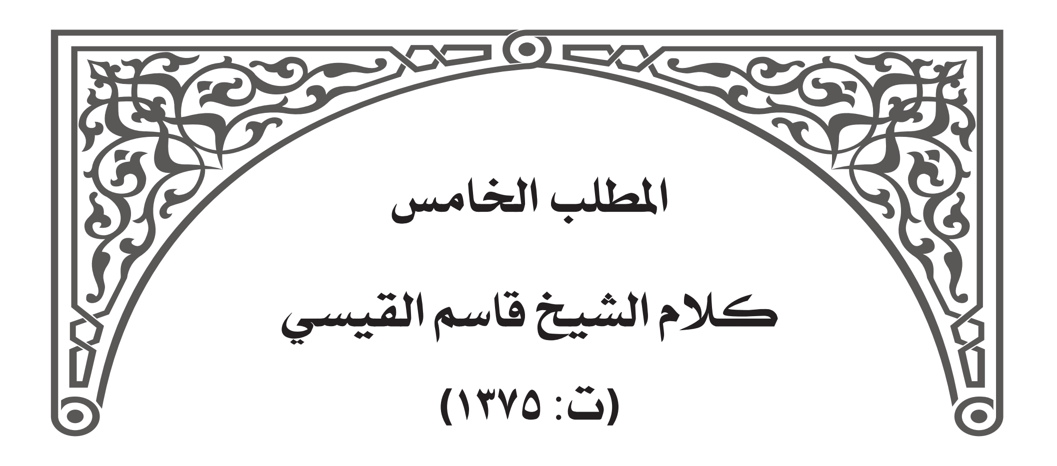
هذا ما كتبَه الشيخُ عبدالقادر بدران، ومَن أراد التوسُّع في تفاسير الحنابلة فليرجع إلى: «معجم مصنّفات الحنابلة» للدكتور عبدالله الطريقي.

---

(١) الصواب: عبدالرازق.

(٢) طبع تفسير ابن الجوزي: «زاد المسير»، و«إعراب القرآن» للعُكْبَري، والعُليمي، وكذلك ما وصل من تفسير الرَّسْعَني.





المطلب الخامس

كلام الشيخ قاسم القيسي

(ت: ١٣٧٥)

نقل الشيخ قاسم القيسي في كتابه «تاريخ التفسير» ما قاله بدر الدين الحلبي السابق[١]، وأضافَ كلامًا له على عدد من التفاسير باستقلال، وزاد شيئًا على ما كان الحلبي تناوله، فطويتُ ما نقله عن الحلبي، وأوردتُّ ما قاله هو وأضافه، وزياداتُه المستقلة في الكلام على تفاسير النيسابوري، وابن كثير، والشوكاني، والقنوجي، وإسماعيل حقي، والبغوي، والنسفي. وزاد في الكلام على تفاسير الزمخشري، والبيضاوي، والآلوسي. وهذا نصُّ كلامه[٢]:

«وأما الكشاف وتفسير القاضي البيضاوي الذي هو «مختصر الكشاف» فإنه قد لخص من «الكشاف» ما يتعلق بالإعراب والمعاني والبيان، وأزال عنه الاعتزال، واستدرك عليه وأجاد، ومن «التفسير الكبير» ما يتعلق بالحكمة والكلام ومن «تفسير الراغب» ما يتعلق بالاشتقاق، وغوامض الحقائق، ولطائف الإشارات، وضم إليه شيئًا من بنات الأفكار، (فهما المشكلة التي لا تحلُّ إجمالًا وإغلاقًا وغموضًا، ولشدة عراقتهما في ذلك أكثر المتأخرون من

---

(١) ويُذكر أنه لم يكن صريحًا في عزو كلامه إليه، ومزجَ كلامَهُ بكلامهِ وزياداتهِ. وهذا غريب!

(٢) (ص: ١٢٧ ـ ١٥١).

تعليق الحواشي والشروح عليهما، حتى لو جمعت الحواشي والشروح التي عليهما لأربتْ على ألف مجلد، وما ذكره صاحب «كشف الظنون» مما كتب عليهما قليل من كثير، ولولا أنهما يخفيان إلا على من ألفَ حلَّ الرموز والطلاسم واستخراج المخبئات لم يعتن مَن جاء بعدهما بالتوسع في الكتابة عليها والمبالغة في توضيح غوامضها، وفوق هذا كله اشتمالهما على مسائل كثيرة خارجة عن التفسير بالمرة لا ترتبط فيه بوجه من الوجوه كالمسائل الكلامية التي حشيا بها كتابيها وهي ليست من فن التفسير ولا من متعلقاته، وإنما كان الغرض من ذكرها بيان معتقديها والاستشهاد له بكتاب الله تعالى)[1].

ومع هذا لم يتحرجا عن ذكر الأحاديث الموضوعة أو الضعيفة التي ذكرت في فضائل السور.

قال بعضُ المحدّثين: إن من الموضوع الأحاديث المروية عن أُبي بن كعب في فضائل السور، والمراد أكثرها.

قال العلامة الصغاني: وضعها رجل من «عبادان» واعتذر بأن الناس لما اشتغلوا بالأشعار وفقه أبي حنيفة وغير ذلك ونبذوا القرآن وراء ظهورهم أردت أن أرغبهم فيه.

وذكره صاحبُ «كشف الظنون» نقلًا عن شمس الدين الأصفهاني رحمه الله أنه قال في تفسيره الجامع بين التفسير الكبير والكشاف: تتبعت «الكشاف» فوجدتُّ أن كل مأخذه من الزجّاج[2].

(١) ما بين القوسين كلام بدر الدين الحلبي، أخذَه الشيخ القيسي ولم يعزه!
(٢) النص عند قاسم القيسي: «مأخذه أرق من الزجاج»، وفي «كشف الظنون»: «فوجدتُّ أن كل ما أخذه من الزجاج». ولعل الصواب ما أثبتُّ.

وقال الشيخُ حيدر في «حاشية الكشاف»[1]: إنه كتابٌ عالي القدر رفيع الشأن لم ير مثله في تصانيف الأولين، ولم يروا مثله في تآليف المتأخرين، غير أنه التزم في كتابه أمورًا أدهشت رونقه ومزاياه، وأبطلت منظره ورؤياه، فتكدرتْ مشارعُه الصافية، وتضيقتْ مواردُه الضافية، وتنزلتْ رتبتُه العالية. منها أنه يطعنُ في أولياء الله المرتضين من عباده، فقد تكلَّم عن الصوفية في سورة آل عمران عند قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ﴾[٣١]، وفي سورة المائدة عند قوله تعالى: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾[٥٤].

قال الإمامُ الرازي عليه الرحمة[2]: خاضَ صاحبُ «الكشاف» في هذا المقام في الطعن على أولياء الله، وكتبَ فيها ما لا يليقُ بعاقلٍ أن يكتبَ مثلَه في كتب الفحش، فهبْ أنه اجترأ على الطعن في أولياء الله تعالى، فكيف اجتراؤُه على كتْبِهِ ذلك الكلام الفاحش في تفسير كلام الله المجيد؟!

ومنها: أنه كلما شرعَ في تفسير آيةٍ من الآيات القرآنية مضمونُها لا يساعِد هواه، ومدلولُها لا يطاوعُ مشتهاه، صرَفها عن ظاهرها بتكلفاتٍ باردة، وتعسفاتٍ جامدة، وصرفَ الآية بلا نكتةٍ لغير ضرورةٍ عن الظاهر، وفيه تحريفٌ لكلام الله سبحانه وتعالى، وليته يكتفي بقدرِ الضرورة، بل يبالغُ في الإطناب والتكثير، لئلا يُوصف بالعجز والتقصير، فتراه مشحونًا بالاعتزالات الظاهرةِ تتبادرُ إلى الأفهام، والخفيةِ التي لا تتسابقُ إليها الأوهام، بل لا يهتدي إلى حبائله إلا بعضُ الأذكياء الحذّاق، ولا ينتبه لمكائده إلا واحدٌ مِنْ فضلاء الآفاق:

فمِن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً قَالُواْ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا﴾ [الأعراف: ٢٨] أي إذا فعلوها اعتذروا بأنَّ آباءهم كانوا

(١) النقل عنه من «كشف الظنون».
(٢) النقل عنه من حاشية الشيخ حيدر المذكور.

يفعلونها فاقتدوا بهم، وبأنَّ الله أمرهم بأن يفعلوها، وكلاهما باطلٌ من العذر، لأن أحدهما تقليد، والتقليد ليس بطريق العلم، والثاني: افتراءٌ على الله وإلحادٌ في صفاته. فهذا منه من الاعتزال الخفي، وغرضُه أن يمهِّد قاعدةَ التحسين والتقبيح، ومراعاةَ الصلاح والأصلح، واستحالةَ مخالفة ذلك على الله تعالى. ولا يتمُّ من ذلك غرض، لأن المنكر عليهم دعواهم أنّ الله تعالى أمرهم بالفحشاء، وهم كاذبون في هذه الدعوى، ولا يلزمُ مِنْ سلب الأمر سلبُ الإرادة.

ومِن ذلك قولُه في سورة الأنبياء عند قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدٗاۗ سُبۡحَٰنَهُۥۚ بَلۡ عِبَادٞ مُّكۡرَمُونَ ﴾ [٢٦] مقرَّبون مفضَّلون عندي على سائر العباد، جعل القرآن تبعًا لرأيه فإنه لما كان يعتقدُ تفضيل الملائكة على الرسل نزل الآية على معتقده، وتناولَ منها ما لا تُعطيه، لأنه ادّعى أنهم مكرمون على سائر الخلق لا على بعضهم، فدعواه شاملة ودليله مطلق.

ومِن ذلك قوله في سورة البقرة عند قوله تعالى:﴿ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرٗا ﴾[٢٦] إسناد الإضلال إلى الله تعالى من إسناد الفعل إلى السبب. إلى آخر ما قال.

قال ابنُ المنيّر صاحبُ «الانتصاف»: جرى على سُنة السببية في اعتقاد أن الإشراك بالله وأن الإضلال مِن جملة المخلوقات الخارجة عن عدد مخلوقاته عز وجل، بل مِن مخلوقات العبد لنفسه، على زعمِ هذه الطائفة، تعالى الله عمّا يقولُ الظالمون علوًا كبيرًا، وما أشنعَ تصريحَه بأنَّ الله سببُ الإضلال لا خالقه الخ.

ومنها: أنه يذكر أهل السُّنة والجماعة وهم الفرقة الناجية بعبارات فاحشة، فتارة يعبِّر عنهم بالُمجبِّرة، وتارة ينسبُهم على سبيل التعريض إلى الكفر والإلحاد.

ومِن الوجوه التي تفرَّد بها الإمامُ البيضاوي -وقيل إنه مما لا ينبغي أن يكون من الوجوه التفسيرية السنية- ما قاله عند قوله تعالى:﴿ٱلَّذِينَ يَحۡمِلُونَ

ﭐلۡعَرۡشَ وَمَنۡ حَوۡلَهُۥ﴾ [غافر: ٧]: حملُ الملائكة العرشَ وحفيفُهم حوله مجازٌ عن حفظهم وتدبيرهم له.

قال العلامة الآلوسي: وذهب بعضُهم إلى أنَّ حمل العرش مجازٌ عن تدبيرِه وحفظهِ مِنْ أنْ يعرضَ له ما يخلُّ به أو بشيء من أحواله التي لا يعلمها إلا اللهُ عز وجل، وجعلوا القرينة عقلية لأنَّ العرش كرسيٌّ في حيّزه الطبيعي فلا يحتاج إلى حمل، ونُسب ذلك إلى الحكماء وأكثر المتكلِّمين، وكذلك ذهبوا إلى أن الحفيفَ والطوافَ بالعرش كنايةٌ أو مجازٌ عن القربِ من ذي العرش سبحانه ومكانتِهم عنده تعالى، وتوسُّطهم في نفاذ أمره عز وجل، والحقُّ: الحقيقةُ في الموضعين، وما ذكرَهُ من القرينة العقلية في حيّز المنع.

ـ وأما «تفسير الامام النيسابوري»: المسمّى بـ «غرائب القرآن»، فهو مأخوذ أكثره من تفسير الإمام الرازي، وبعضه من «الكشاف» وسائر التفاسير، ويوجد فيه تفسير بعض الآيات على طريق أهل الإشارات، كما استفيد من ديباجة تفسيره حيث قال: «ولما كان التفسير الكبير المنسوب إلى الإمام النحرير قد طابق اسمُه مسماه وفيه من اللطائف والبحوث ما لا يُحصى، ومن الزوائد والغثوث ما لا يخفى، حاذيتُ سياق مرامه، وأوردتُّ حاصل كلامه، وضممتُ إليه ما وجدتُّ في «الكشاف» وفي سائر التفاسير من المهمات، وما رزقني الله من البضاعة المزجاة، وأثبتُّ القراءات المعتبرات، ثم التفسير، مع إصلاح ما يجبُ إصلاحه، وإتمام ما ينبغي إتمامه، من المسائل الموردة في الكبير ومع حل ما يوجد في الكشاف [من المواضع المعضلات][1]، سوى الأبيات المعقدات، فإنه يوردها مَنْ ظنَّ أن تصحيح القراءة وغرائب القرآن إنما يكون بالأمثال! كلا فإنَّ القرآن حجة على غيره، وليس غيره حجة عليه».

(١) زيادة من التفسير.

وذكر في آخره: «وقد تضمَّن كتابي هذا حاصلَ «التفسير الكبير» وجلَّ كتاب «الكشاف»، وجمع ما في أكثر التفاسير، واحتوى على النكت المستحسنة الغريبة مما لم يوجد في سائر التفاسير.

أمّا الأحاديث فإمّا من الكتب المعتبرة، وإمّا من «الكشاف» و«الكبير» إلا الأحاديث المورَدة في «الكشاف» في فضائل السور فإنّا أسقطناها لأنَّ النُّقاد زيَّفوها إلا ما شذَّ منها، ولم أملْ فيه إلا إلى مذهب أهل السنة والجماعة، فبينتُ أصولهم ووجوه استدلالاتهم بها وما ورد عليها، وأمّا في الفروع فذكرتُ استدلالات كلِّ طائفة بالآية على مذهبه من غير تعصُّب ومراء، ولقد وُفقتُ لإتمامه في مثل مدة خلافة علي كرَّم الله وجهه».

ـ وأما «تفسير ابن كثير» فهو تفسير جيد وسط في بابه، حسن في نسقه واستغرابه، اتخذ فيه طريقة حسنة، وسلك فيه محجة مستحسنة، التزم تفسير القرآن بالقرآن، فما أجمل بمكان فإنه قد بسط بمكان آخر، فإن لم يجد قصد إلى السنة النبوية الشارحة للقرآن الموضحة له كما قال بعضهم:

كتاب الله يحوي كل شيء ... وسنة أحمد المختار شرحُهْ

فإن لم يجد التفسير في القرآن ولا في السنة عمد إلى أقوال الصحابة الكرام والعلم الصحيح لا سيما علماؤهم كالأئمة الخلفاء الراشدين، وعبدالله بن عباس، وابن مسعود رضي الله عنهم، فإن لم يجده في القرآن ولا في السنة ولا في أقوال الصحابة رجع الى أقوال التابعين كسعيد بن جبير ومجاهد بن جبر والحسن البصري وسعيد بن المسيب فيذكر أقوالهم فربما وقع في عباراتهم تباين ظاهر فحسبها مَن لا علم عنده اختلافًا فحكاها أقوالًا وليس الأمر كذلك فإن منهم من يعبر عن الشيء بلازمه أو بنظيره، ومنهم من ينص على الشيء بعينه، والكل بمعنى واحد في أكثر الأماكن فليفطن لذلك اللبيب.

قال شعبة بن الحجّاج وغيره: «أقوال التابعين في الفروع ليست بحجة فكيف تكون حجة في التفسير؟!» يعني أنها لا تكون حجة، فإن اختلفوا فلا يكون قول بعضهم حجة على قول بعض ولا على من بعدهم، ويرجع في ذلك إلى لغة القرآن، أو السنة، أو الى عموم لغة العرب، أو أقوال الصحابة في ذلك، فأما تفسير القرآن بمجرد الرأي فحرام.

وهذا الإمام ابن كثير إذا نقل عن غيره كابن جرير والرازي وغيرهما قولًا لم يقبله بمجرد التقليد، بل يحكم فيه رأيه، فما رآه صوابًا أقره، وإذا لم يستصوبه رده وانتقده، وبيَّن الصحيح من الضعيف، والراجح من الرجيح، وهذا المنهج دليل على قوة ملكته العلمية، وتصرفاته الفكرية، رحمة الله تعالى عليه، وأكثر تفسيره في المنقول، وقلما ينجر الى القول في المعقول.

-وأما «تفسير الإمام الشوكاني»، السُّهَيْل الطالع من القطر اليماني المسمى بـ «فتح القدير»، فهو تفسير جيد حيث جمع بين الرواية والدراية، وحرص فيه مؤلفه على -ما ذكره في مقدمة تفسيره- على الترجيح بين التفاسير المتعارضة، وبيان المعنى العربي والإعرابي والبياني بأوفر نصيب، وإيراد ما ثبت عن النبي ﷺ، أو الصحابة، أو التابعين مما رواه ابنُ جرير، وابنُ كثير، والقرطبي، والسيوطي، وغيرهم، واشتمل على جميع ما تدعو إليه الحاجة مما يتعلق بالتفسير، مع اختصار لما تكرر لفظًا واتحد معنى، واحتوى على ما في كتب التفسير من بدائع الفوائد، مع ضم زوائد، من القواعد الشوارد، وقال فيه: فإن أحببت أن تعتبر صحة هذا فهذه كتب التفسير على ظهر البسيطة، انظر تفاسير المعتمِدين على الرواية، ثم ارجع إلى تفاسير المعتمِدين على الدراية ثم انظر في هذا التفسير بعد النظرين، فعند ذلك يسفر الصبح لذي عينين، ويتبين أن هذا التفسير هو لب اللباب، وعجب العجاب، وذخيرة الطلاب. وهذا التفسير كما ذكره من البيان، وبعد الامتحان، لا يتوقف الإنسان.

والشوكاني نسبة الى شوكان ـ بفتح الشين وسكون الواو وبالكاف وألف ونون بعدها ـ قرية من قرى اليمين.

ـ وأما التفسير المسمى: «فتح البيان في تفسير القرآن» للعلامة محمد صديق حسن خان فهو تفسير جيد أيضًا كتفسير الإمام الشوكاني من حيث الجمع بين الرواية والدراية والتحقيق لما هو الصحيح، والتمييز بين الراجح والرجيح، إلا أنه كان موضوعًا بطريقة المزج بمتن القرآن بخلاف ما قبله، وقد ضاهاه وحاكاه في أكثر المواضع لفظًا بلفظ، وزاد عليه في مواضع عديدة، وقد أحسن وما أساء كما قال بعضهم في هذا الباب:

سبقوا إلى المعنى فجئنا بعدهم... زدنا على المعنى فكلٌّ محسنُ

ـ وأما «تفسير الإمام الثعالبي» المسمّى بـ «الجواهر الحسان»، فليس له فيه يد ونصيب، سوى الأخذ والترتيب، على ما يفهم من خطبة كتابه، فهو زبدة ما في تفسير ابن عطية، وأبي حيان، وإعراب الصفاقسي مختصر تفسير أبي حيان، وحيث أطلق الكلام فهو من أبي حيان، وزاد عليه من كتب أُخر بلغت نحو مئة مؤلف، وجعل للمذكورين رموزًا:

فالعين إشارة لابن عطية.

والصاد للصفاقسي.

وما كان له كان رمزُه (ت) بدلًا مِن قلتُ.

ومِنْ عادته أنه لا ينقل الشيء عن غيره بالمعنى خوفًا من الوقوع في الزلل، بل ينقله باللفظ ويعزو ذلك إليه.

وبالجُملة هو تفسير لرجلٍ من العلماء العاملين، رُؤيت له الرُّؤى التي تدلُّ على قبول تفسيره، غير أنه تفسيرٌ مختصرٌ مقتضبٌ، يكون كتعليقات المحشِّين

على بعض المواضع من المتون التي أبهمتْ بعض معانيها، فهو الجواهر الحسان لكنها منثورةٌ، ورُبما لم ينلْ مرادَه مَنْ أراد شفاء الغليل، ومَنْ قصدَ الصحيح من التفسير دون العليل، فهو يُضاهي تفسير العلامة محمد بن أحمد بن جُزي الكلبي المسمّى بـ «التسهيل»، لكن «التسهيل» أحسنُ سبكًا منه وأعمُّ فائدة عندي، والله أعلم بحقائق الأمور.

ـ وأمّا «روحُ البيان» التفسير المنسوب لأبي الفداء إسماعيل حقّي، فإنه لا يتحاشى عن ذكر الأحاديث الضعيفة والموضوعة، والحكايات الواهية الباطلة المصنوعة:

كذكرهِ حديث: «الناسُ نيام فاذا ماتوا انتبهوا». ذكرَه على أنه حديثٌ مع أنه مِن قول علي ـ كرَّم اللهُ تعالى وجهه ـ على ما ذكره الملا علي القاري.

وذكرهِ حديث: «موتوا قبل أنْ تموتوا». وقد قال ابنُ حجر: هو غير ثابت، بل هو من كلام الصوفية، وكذا علي القاري.

وذكرهِ حديث: «علماء أمتي كأنبياء بني إسرائيل». وقد قال العلامة الدميري، والزركشي، والعسقلاني: لا أصل له.

وذكرهِ حديث: «الشيخ في قومه كالنبي في أمته». رواه ابنُ حبان في «الضعفاء»، وقال ابن حجر كابن تيمية: إنه ليس من كلام النبي ﷺ، وإنما يقوله بعض أهل العلم، وربما أورده بعضهم بلفظ: الشيخ في جماعته كالنبي في قومه، يتعلمون من علمه ويتأدبون بأدبه، وكل ذلك باطل.

وحديثِ: «من عرف نفسه فقد عرف ربه». مع أنه حديث موضوع كما ذكره ابن تيمية، وقال النووي: ليس بثابت.

وحديثِ: «أنا مدينة العلم وعلي بابها». وقد قيل إنه منكر، وقال ابن معين: إنه كذب لا أصل له وقيل غير ذلك.

وحديثِ: «خذوا ثلثي دينكم عن هذه الحميراء». وهي عائشة، والحميراء تصغير الحمراء بمعنى البيضاء على ما في «النهاية»، ويروى: شطر دينكم والشطر النصف، قال السيوطي: لم أقف عليه، وقال الحافظ المزي: لم أقف له على سند إلى الآن، وذكر الإمام الذهبي أنه من الأحاديث الواهية التي لا يعرف لها إسناد وإن كان معناه صحيحًا على ما قاله علي القاري، فإن عندها من الدين استنادًا ما يقتضي اعتمادًا.

وحديثِ: «اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله». فقد روي بطرق ضعيفة [1].

وحديثِ: «كنت كنزًا مخفيًا فأحببت أن أعرف فخلقت الخلق فعرفتهم بي فبي عرفوني». قال ابن تيمية: ليس من كلام النبي ﷺ ولا يعرف له سند صحيح ولا ضعيف.

وحديثِ: «لولاك ما خلقت الأفلاك». قال الإمام الصغاني: إنه موضوع.

وحديثِ: «من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار». موضوع عن غير قصد، ولا أصل له، اتفق أئمة الحديث على أنه من قول شريك قاله لثابت لما دخل عليه فظن أنه حديث.

وحديثِ: «آل محمد كل تقي». قال السيوطي: لا أعرفه، ورواه الديلمي بأسانيد ضعيفة.

وحديثِ: «الشريعة أقوالي، والطريقة أفعالي، والحقيقة حالي، والمعرفة رأس مالي». قال صاحب «رفع الالتباس»: لم أر من ذكره فضلًا عن بيان حاله، نعم هو مذكور في كتب الصوفية.

---

(١) تكرر بعد هذا ذكر حديث «مَن عرفَ نفسه فقد عرفَ ربه» فحذفته.

وحديثِ: «لو عاش إبراهيم لكان نبيًّا». ذكره في سورة الأحزاب، قال النووي في «تهذيبه»: هذا الحديث باطل وجسارة على الكلام بالمغيبات ومجازفة وهجوم على أمر عظيم[1].

وحديثِ: «شاوروهن وخالفوهن» فإنه لا يثبت بهذا المبنى، وإن كان له وجه من حيث المعنى.

وحديثِ: «أكرموا عمتكم النخلة فإنها خلقت من فضلة طينة أبيكم آدم وليس من الشجر شجرة أكرم على الله من شجرة ولدت تحتها مريم ابنة عمران فأطعموا نساءكم الوُلَّدَ الرطب فإن لم يكن رطب فتمر». وفي سنده ضعف وانقطاع.

وكذكرِهِ أن جيوش بني اسرائيل مع موسى عليه السلام في التيه بلغت ست مئة ألف مقاتل، مع انتقاد المحققين من فضلاء المؤرخين هذا العدد المبالغ فيه، ومن أراد الإحاطة بذلك فليرجع الى «مقدمة» ابن خلدون.

وذكرِهِ صخرة بيت المقدس من أنها معلقة بين السماء والأرض منفصلة عن الأرض، وأن بيت المقدس أقرب للأرض من السماء بثمانية عشر ميلًا.

وذكرِهِ قصة الغرانيق في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ﴾ [الحج: ٥٢] التي اشتملت على خبر تمجه الأسماع، وينزه عن الاتصاف به سيد الأنبياء، مما لهج به بعض المفسِّرين أسراء التقليد.

وذكره في سورة الفجر لقوم عاد أن طول الرجل منهم أربع مئة ذراع. مع أن غاية طول آدم على ما قيل ستون ذراعًا.

---

(١) انظر لزامًا ما قاله السيوطي في «مسألة في نبوة إبراهيم» في «الحاوي للفتاوي» (٢/ ١٨٧ ـ ١٩٠) على هذا الحديث.

وذكرهِ عند قوله تعالى: ﴿قَالَ لَوۡ شِئۡتَ لَتَّخَذۡتَ عَلَيۡهِ أَجۡرٗا﴾ [الكهف: ٧٧]، ما يُزري بمقام نبيٍّ مرسلٍ من أولي العزم وهو موسى عليه السلام .....

وذكرهِ أن موسى عليه السلام كان إذا غضب يخرج شعر رأسه من قلنسوته وربما اشتعلت قلنسوته نارًا من شدة غضبه.

وذكرهِ لجبل قاف وأنه محيط بالأرض كإحاطة العين بسوادها، وهو أعظم جبال الدنيا، خلقه الله من زمردة خضراء، أو زبرجد أخضر، منه خضرة السماء، والسماء ملتزقة به. قال العلامة الآلوسي في «روح المعاني» نقلًا عن القرافي: إنه لا وجود له، و برهن عليه بما برهن.

ـ وأما «تفسير الإمام البغوي»: فهو لا يخلو من الاشتمال على الأخبار الواهية، والقصص الإسرائيلية الخالية، كذكره قصة عوج بن عنق، على ما فيها من المبالغات التي تمجها العقولُ من أن طوله ثلاثة آلاف ذراع وثلاث مئة وثلاثون ذراعًا وثلث ذراع، وأنه كان يحتجر بالسحاب، ويشرب من مائه، ويتناول الحوت من قرار البحر فيشويه في عين الشمس يرفعه إليها ثم يأكله، وأن الماء في زمن نوح عليه السلام طبق ما على الأرض من جبل وما جاوز ركبتي عوج، وأن عنقود العنب في زمانه لا يحمله إلا خمسة أنفس منهم في خشبة، ويدخل في شطر الرمانة إذا نزع منها حبها خمسة أنفس......[1].

وذكرهِ قصة الغرانيق مقلدًا غيره من المفسِّرين الذين لا يبالون من نقل أشياء لا تناسب مقام النبيين ومقام سيد المرسلين من أن النبي قرأ بعد قوله تعالى: ﴿أَفَرَءَيۡتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلۡعُزَّىٰ ١٩ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلۡأُخۡرَىٰٓ﴾ [النجم: ١٩ـ٢٠] وقرأ فيما يزعمون: (تلك الغرانيق العلى وإن شفاعتهن لترتجى) إلى آخر ما قيل من الأباطيل والترهات، كيف يصح أن يقع ذلك منه وهو منزه معصوم

(١) هنا كلامٌ مطوي.

مـع أن ذلـك ينافيـه مـا يـأتي كما لا يخفـى على ذوي الإدراك والفهـوم حيـث قـال تعـالى ذامًـا للأصنـام: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ﴾[النجـم: ٢٣] إلى غير ذلـك مـن الأخبـار.

ـوأمـا «تفـسير الامـام النسـفي» حافـظ الديـن عبـدالله بـن أحمـد المتـوفى سـنة (٧٠١)، وقيـل: سـبع مئـة وعشر، المسـمى بـ «مـدارك التنزيـل»: أولـه: «الحمـد لله المنـزه بذاتـه عـن إشـارة الأوهـام»، فهـو تفـسير وسـط في التـأويلات، جامـع لوجـوه الإعـراب والقـراءات، متضمـن لدقائـق علـم البديـع والإشـارات، موشـح بأقاويـل أهـل السـنّة والجماعـة، خـال عـن أباطيـل أهـل البـدع والضلالـة والشـناعة، ليس بالطويـل الممـل، ولا بالقـصير المخـل، فلـذا قـد عكـف النـاس على تدريسـه في سـائر الأقطـار، لظهـور فضلـه لفظًـا ومعنـى ظهـور الشـمس في رابعـة النهـار، وإن لم يخـل عـن تـراخ وخلـل وبعـض تقـصير، كما لا يخفـى على الفطـن الناقـد البـصير، فسـبحان الله الملـك عـالم الغيـب، المنـزه عـن كل نقـص وعيـب.

والنسـفي نسـبة إلى نسـف ـبفتـح النـون والـسين ـ مـن بلاد السـند فـيما وراء النهـر، وقيـل: بـكسر الـسين، ولكنهـا تفتـح عنـد النسـب...[1]

ـوأمـا «تفـسير ابـن جريـر الـطبري» المنسـوب للإمـام أبي جعفـر محمـد بـن جريـر بـن يزيـد بـن خالـد الـطبري ـوقيـل: يزيـد بـن كـثير بـن غالـب ـ المجتهـد المطلـق أحـد أئمـة الدنيـا دينًـا وعـلمًا، مـن الأئمـة المجتهديـن لم يقلـد أحـدًا. فقـد قـال السـيوطي في «الإتقـان»: إنـه أجلُّ التفـاسير وأعظمُهـا، فإنـه يتعـرضُ لوجـوه الإعـراب، والاسـتنباط، وتوجيـه الأقـوال وترجيـح بعضهـا على بعـض، فهـو يفـوقُ بذلـك على تفـسير الأقـدمين.

وقد قال النووي: أجمعت الأمةُ على أنه لم يُصنَّف مثل تفسير الطبري.

(١) وهنا كلامٌ لا تعلقَ له بالتفسير طويتُه.

وعن أبي حامد الإسفراييني أنه قال: لو سافر رجلٌ إلى الصين حتى يحصل له تفسير ابن جرير لم يكن ذلك كثيرًا.

ورُوي أن أبا جعفر قال لأصحابه: أتنشطون لتفسير القرآن؟

قالوا: كم يكون قدره؟

فقال: ثلاثون ألف ورقة.

فقالوا: هذا مما تفنى الأعمارُ قبل تمامه. فاختصره في نحو ثلاثة آلاف ورقة.

ثم قال: هل تنشطون لتاريخ العالم مِن آدم إلى وقتنا هذا؟

قالوا: كم قدرُه؟

فذكرَ نحوًا مما ذكره في التفسير فأجابوه بمثل ذلك، فقال: إنا لله ماتت الهمم. فاختصره في نحو ما اختصر التفسير، وهذا التاريخ أصح التواريخ.

وقد نَقل بعضُ المتأخرين تفسير الطبري إلى الفارسية لمنصور بن نوح الساماني.

ذكر صاحبُ «التعليم والإرشاد» بدر الدين الحلبي في مدحه تفسير ابن جرير فقال: هو الحسنة الوحيدة للمطابع الاسلامية بعد قرن وأكثر من ظهور المطابع في الممالك الاسلامية، ولولا أن بعض أمراء... الجزيرة العربية راسل بعض المهتمين بمصر في شأنه وأعانه على ذلك بمساعدات جليلة لم يظهر له ظل في عالم المطبوعات. اهـ...[1]

ـ وأما تفسير العلامة محمود شهاب الدين أبي الثناء الآلوسي المسمى بـ «روح المعاني» فليس له في الجمع والتحقيق ثاني. اشتمل على تسع مجلدات

(١) وهنا كلامٌ لا علاقة له بالتفسير طويتُه.

ضخام، حوت من الدقائق والحقائق ما لا يسع شرحه كلام، وهو خالٍ عن الأباطيل والإسرائيليات، والروايات الواهية والخرافات، وجامع المعقول والمنقول، بتفصيل وسط مقبول، قد تعقب فيه على الزمخشري، والبيضاوي، وأبي مسلم الأصفهاني -وهو محمد بن بحر المتوفى سنة (٣٢٢)-، وكذا على الإمام الرازي في كثير من المسائل، وردَّه منتصرًا للإمام الأعظم بأوضح الدلائل، كما حصل ذلك في تفسير سورة الفاتحة:

ذكر الفخر الرازي ست عشرة حجة على أن البسملة من الفاتحة، فأوردها العلامة الآلوسي كلها وزيفها بالأدلة السديدة والحجج المفيدة، فهو وإن كان في الأصل شافعي المذهب، لكنه أنصف ولم يتعسف، فإنه -على ما يُنقل- كان في صباه شافعيًّا لا يميل لسواه، وقلد مدة إفتائه الإمام الأعظم في معاملاته، وبقي على ما كان عليه في عباداته، وكان بعد عزله يقول: أنا شافعي المذهب ما لم يظهر لي الدليل، وإلا فليس على العمل من مُحيل.

اتفق على تفضيله علماءُ عصره، وعظماءُ قطره ومصره، حتى قال فيه بعضُهم: دخل وايم الله في حد الإعجاز، وجمع غرر فوائد التفاسير وحاز، فما لوامع الأنوار وبدائع الأسرار إلا من عقد درر هذا البحر الزخار، ولا أسرار التنزيل ورموز التأويل إلا قبس من ذلك المصباح أو قطرة من زيت ذلك القنديل...

وقد أصاب هذا التفسيرَ الجليلَ مِنْ جانبِ صاحبِ «التعليم والإرشاد» السيد بدر الدين الحلبي بعضُ القدح كما أنه أطرى تفسيرَ ابن جرير الطبري غاية الإطراء والمدح إذ قال: «وجاء الآلوسي من متأخري أهل العراق فأخذ تفسيره من تفسير الإمام فخر الدين، إلا أنه حذفَ كثيرًا من الزوائد، وأضاف إليه -وأحسن غاية الإحسان- شيئًا من أقوال سلف المفسِّرين ومتقدِّميهم، وإنْ لم يميز بين ما قوي سندُه من هذه الأقاويل وما وهى، فبقي في الأمر بعض لبسٍ وإشكالٍ، وأضاف إليه أيضًا جملةً كبيرةً من تفاسير المتصوفة، فلم

يكتف رحمه الله بجمع تأويلات المتكلمين التي تأولوا بها القرآن للاستدلال على عقائدهم وتطبيقها على ما أدّتهم إليه عقولُهم منها عملًا بقاعدتهم المشهورة عندهم، من وجوب تأويل النقل إذا عارض العقل، حتى يرجع إلى العقل، فأضاف إلى ذلك تأويلات المتصوفة التي صرفوا بها القرآن عن ظاهره إلى معانٍ لا تدل الألفاظ العربية عليها بوجهٍ من وجوه الدلالات المعروفة عند الناس، فجاء كتابه جامعًا للطرق الثلاثة: طريقة السلف، وطريقة المتكلمين، وطريقة المتصوفة، إلا أن طريقة السلف لم يتعرض فيها لبيان طرق نقلها، وتمييز صحيحها من سقيمها، ولذلك كان ككتب الحديث التي لا يبين فيها سند الحديث وحال رجاله لا تقع الثقة به، سيما إذا تعارض مع غيره، ولم يقع الترجيحُ بينهما بوجهٍ من وجوه الترجيح».

ولا يخفى ما في كلامهِ من التحاملِ على تفسير العلامة الآلوسي، حيثُ جعلَه لم يميز فيه بين الصحيح والسقيم حين ذكر المنقول، وأنَّ ذكره للإشارات الصوفية خروجٌ عن سواء السبيل من دون مريةٍ.

والحالُ أنَّ ذكره للمنقول مِنْ نحو ما ذكره الإمامُ ابن جرير الطبري، وابنُ كثير ونحوهما مِنْ أصحاب الأثر، وأن الآلوسي من الرجال المتقنين المحِّصين للروايات، غير أنه لا يطول بذكر الطرق والأسانيد الكثيرة، وهذا هو التفسيرُ المطلوبُ بالنظر إلى زمننا الذي قصرت فيه الهمم.

فتفسيرُ ابن جرير تفسيرٌ جيدٌ من حيث المأثور، جزاه الله خيرًا وضاعف له الحسنات والأجور، ولكنْ فيه تطويلٌ بإيراد الطرق العديدة لإفادة معنى واحد لغوي، وذلك كإيراده سبعة عشر طريقًا لإفادة أن الكأس الدهاق من قوله تعالى: ﴿وَكَأۡسٗا دِهَاقٗا﴾ [النبأ: ٣٤] وهي الملأى[١] المتتابعة، وهو مجردُ

(١) في الأصل: المحلة!

معنى لغوي مفهوم عند أهل اللغة لا يتعلقُ به حكمٌ من حيث الحِل والحرمة، أو من حيث أسباب النزول، إلى غير ذلك من الأمور المهمة.

وكإفادتهِ أنَّ المغضوب عليهم هم اليهود، أطال بتعداد الطرق إلى أنْ ملأ بها الصحيفة.

وكإفادتهِ أن العالمين من قوله تعالى: ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] أي رب الإنس والجن. روى ذلك عن ابن عباس بطرق عديدة، منها عن نفسه، ومنها عن تلاميذه، ولو جُرِّد عن الزوائد أو حُذفت الأسانيد لبقي نحو ثلاث مجلدات أو أربع، كتفسير ابن كثير الذي احتوى على التفسير بالمنقول الصحيح الذي هو ليس مِنْ قبيل الإطناب الممل ولا الايجاز المخل، وليس كلُ تطويل[1] مرغوبًا عنه فإيراد الكلام الكثير لإفادة مطالب جديدة، ومقاصد مهمة سديدة، لا ملل فيه ولا رغبه عنه.

وأتذكرُ أنَّ الإمام عبدالوهاب الشعراني ذكرَ في بعض مؤلَّفاته أن للشيخ محيي الدين ابن عربي تفسيرًا للكتاب العزيز إلى قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥] بنحو خمسة وتسعين مجلدًا.

وقد ذكروا أن أبا يوسف[2] عبدالسلام القزويني المتوفى سنة (٤٨٣) فسَّر القرآن تفسيرًا واسعًا في ثلاث مئة مجلد، واستغرق في تفسير سورة الفاتحة وحدها -وهي لا تزيدُ على سبع آيات- سبع مجلدات.

وذكروا عن ابن شاهين أنه ألَّف تفسيرًا للقرآن في ألف مجلد، ومسندًا في ألف وست مئة مجلد.

وقد ألَّف الأشعري -كما قال السيوطي- تفسيرًا في ست مئة مجلد، كان

(١) في الأصل: تطوير!
(٢) في الأصل: يونس. خطأ.

موجـودًا في المدرسـة النظاميـة في بغـداد.

على أنَّ ابـن جريـر ليـس بمعصـوم إذ لم يخلُ تفسيرُه عـن الروايـات الواهيـة، فقـد ذكـرَ قصـة الغرانيـق في قولـه تعـالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ﴾ [الحج: ٥٢] الروايـة الواهيـة التـي تمجُّهـا العقـول والأسماع، ولا تقبلهـا الأفـكار السـليمة والطبـاع، ومضمونُها أن الرسـول عليـه الـصلاة والـسلام لما قـرأ الآيـات مـن سـورة النجـم ووصـل الى قولـه: ﴿أَفَرَءَيۡتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلۡعُزَّىٰ ١٩ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلۡأُخۡرَىٰٓ﴾ ألقـى الشـيطانُ على لسـانه: (الغرانيـق الـعلى)، مدحًـا للأصنام، أو قـرأ باختيـاره تأليفًـا للكفـرة اللئام، وذلـك منـافٍ لمقـام الرسـالةِ المشروطِ فيهـا الأمانـةُ في التبليـغ.

وشـايعَهُ على هـذه الروايـة كـثيرٌ مـن المُفسِّريـن المُقلِّديـن الذيـن لا يتفكـرون ولا يتدبـرون في المقامـات المناسـبة لعصمـة الرسـل، لا سـيما الرسـول الأكـرم والحبيـب الأعظـم، وفي طبـاع النـاس أنهـم يتولعـون بالقـول الغريـب، ويُهرعـون إلى الشيء العجيـب، وحصـل مـن ذلـك الشـبهةُ والريبـةُ في عصمـة الأنبيـاء عليهـم الـصلاة والـسلام، بـل فتحـوا بذلك بـابَ الاعتراض على المسلمين لأعـداء الديـن.......[1].

وقـد يخطرُ في فكـر الإنسـان مـن المسـائل أجنـاس وأشـكال، تحتـاج ـ للتعـارضِ فـيما بينهـا والغمـوضِ فيهـا ـ إلى دفـع الإشـكال، وكـثيرًا مـا يقـع لي عنـد تلاوة الكتـاب العزيـز الإشـكالُ بعـد الإشـكال، فأراجـع التفـاسير الكـثيرة، فلا أجـد شـفاء لغليلي غالبًـا إلا بـ «روح المعـاني».

والتفـسيرُ الـذي لـه كـثيرُ فضـلٍ عليـك: مـا يـقضي لـك الأربَ، ويُوافيـك بالطلـب.

فمِـنْ ذلـك قولـه تعـالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوّٗا لِّجِبۡرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ

(١) هنا كلامٌ مطوي.

﴿قَلْبِكَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٩٧] فإنه لا ارتباطَ بين فعلِ الشرطِ وجوابِهِ نظرًا إلى الظاهر!

لم أجدْ جوابَه في تفسير ابن جرير، ولكن وجدتُّه في «روح المعاني».

أجابَ عن ذلك بوجوه:

منها: إنَّ الجواب: (فإنه نزله على قلبك) إما نيابة أو حقيقة، والمعنى: مَنْ عاداه فقد خلعَ ربقةَ الإنصاف، أو كفر بما معه من الكتابِ بمعاداتِهِ إياه لنزوله عليك بالوحي، لأنه نزل كتابًا يصدقُ الكتبَ المتقدمة، أو فالسببُ في عداوته أنه نزَّله عليك.

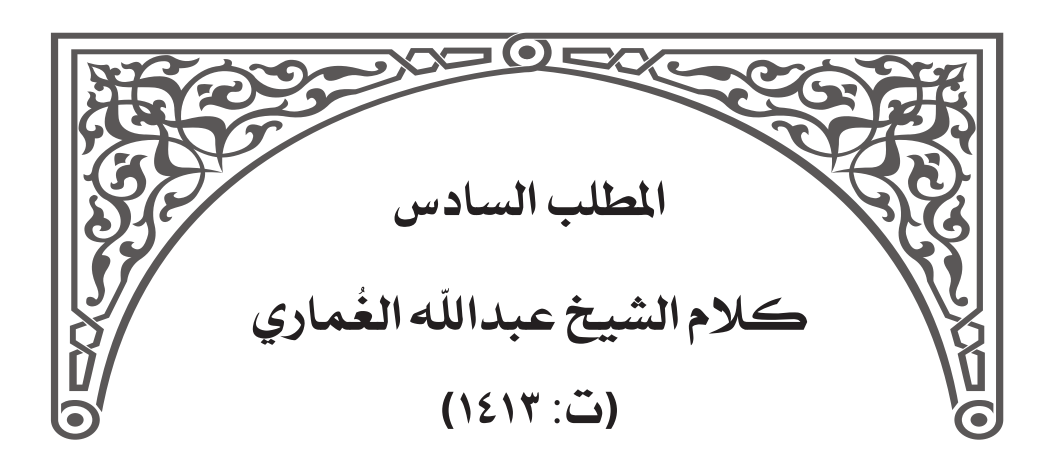
وقيل: الجزاء محذوف، ولا يكون المذكور نائبًا عنه، ويقدر مؤخرًا عنه، ويكون هو تعليلًا وبيانًا لسبب العداوة، والمعنى: مَنْ عاداه لأنه نزله على قلبك فليمتْ غيظًا، أو فهو عدو لي وأنا عدو له.

ومثلُ الآيةِ المتقدمةِ في الإشكال قولُه تعالى: ﴿وَإِن تَجْهَرْ بِٱلْقَوْلِ فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى﴾ [طه: ٧] فإنه لا ارتباطَ بين فعلِ الشرطِ وجوابِهِ لأنَّ علم الله السر وأخفى منه ثابتٌ قبل الجهر بالقول وبعده وبدونه!

وأُجيبَ: بأنَّ قوله: (فإنه يعلم السر وأخفى) ليس بجوابٍ، بل هو قائم مقام الجواب، أي: وإنْ تجهر بالقول فالله غنيٌّ عن جهرك، فإنه يعلم السر وأخفى، على ما في «روح المعاني».

ومثلُه أيضًا قوله تعالى: ﴿إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةً﴾ [التوبة: ٦٦] أي فلا تغتروا، فالجوابُ محذوفٌ أيضًا».





المطلب السادس

كلام الشيخ عبدالله الغُماري

(ت: ١٤١٣)

للشيخ عبدالله الغُماري كلام على عدد من التفاسير كما قدمتُ، وأسوقه هنا ليُؤخذ تصور عنها وعن منهجه في الكلام عليها، وأعيد قولي: ليس من الضروري الموافقة التامة لكل ما يُكتب ويُقال.

قال رحمه الله في كتابه «بدع التفاسير»[(١)]:

«أردتُّ أنْ أتكلمَ عن التفاسير المشهورة المتداولة التي اطلعتُ عليها، وأبينَ خصائصَ كلِّ تفسيرٍ منها، حسبما يظهرُ لي، غير متقيدٍ برأي، ولا متأثرٍ بعقيدة معينة، متحرِّيًا للصواب فيما أقرِّره وأبديه، والله الموفق.

- تفسير الطبري: تفسير جليل القدر، يُعتبر من التفاسير التي تُعنى بالتفسير المأثور. مثل: تفسير عبد بن حُميد، وابن أبي حاتم، وابن المنذر، وأبي الشيخ ابن حَيّان[(٢)]، وابن مردويه، ونحوهم، ممَّن يروون بأسانيدهم ما وردَ في تفسير الآية

---

(١) (ص: ١٥٢ ـ ١٦٢). والتعليقاتُ التي منه ختمتُها بهذا التنبيه: (منه).

(٢) بفتح الحاء المهملة وتشديد المثناة التحتية، واسمه عبدالله بن جعفر بن حيّان الأصبهاني، شيخ أبي نُعيم. مِنْ مؤلفاته:
كتاب العظَمة. في مكتبتنا مختصرُهُ في مجلد. =

عن النبي ﷺ ـ وهو قليل ـ، وعن الصحابة الذين تكلموا في التفسير، مثل: علي، وابن عباس، وابن مسعود، وأبي بن كعب، وعبدالله بن عمرو.

وعن التابعين كذلك، مثل سعيد بن جبير، وعكرمة، ومجاهد، وطاوس، والحسن، وسعيد بن المسيب، وقتادة، وأبي مالك الطائي، والباقر، وعطاء، وعلقمة، وعُبيد بن عمير، والشعبي، وزيد بن أسلم، والسُّدّي الكبير.

غير أنَّ تفسير الطبري يمتاز بثلاثة أشياء:

(١) ذكر اللغات، ووجوه الإعراب، والاستشهاد بأشعار العرب.

(٢) الترجيح بين الأقوال المختلفة.

(٣) إبداء رأيه في تفسير الآية بصراحةٍ واستقلالٍ، لا يتقيدُ إلا بالدليل من الكتاب أو السُّنة أو لغة العرب.

= وكتاب النَّوادر والنُّتف.

وكتاب التوبيخ. علَّقتُ منهما فوائد، وهما في مكتبتنا.

وكتاب أخلاق النبي صلى الله عليه وسلم. طُبع بتعليقاتي عليه.

وهو غير أبي حاتم محمد بن حاتم بن حِبّان ـبكسر الحاء المهملة، وتشديد التحتية الموحّدةـ البُستي. له:

كتاب «الضعفاء»، اطلعتُ عليه وهو في مجلد متوسط.

وكتاب «الثقات»، اطلعتُ على نصف «ترتيبه» في مجلدٍ ضخمٍ للحافظ الهيثمي. رتَّبه على حروف المعجم.

وكتاب «الصحيح» اطلعتُ على «ترتيبه» لابن بلبان. وانتخبتُ منه أحاديث في نزول عيسى وغيره. طُبعتْ منه قطعة.

وكتاب «روضة العقلاء»، وهو مطبوع. وغير ذلك.

وفي كُتب الحديث المطبوعة تصحيفٌ تواطأ عليه المُصحِّحون، وهو كتابة أبي الشيخ ابن حَيان بالباء الموحّدة، حتى كتاب «الترغيب والترهيب» [للمنذري] الذي قام الشيخ مصطفى عمارة بضبطه وتصحيحه، فيه هذا التصحيفُ مِنْ أول الكتاب إلى آخره، وفيه تصحيفاتٌ أخرى كثيرة، بل فيه لحنٌ في تشكيلِ الأحاديث. منه.

وإن كان لي عليه انتقادٌ، فهو على ترجيحه بين القراءات، وتضعيفِ بعضها. وهذا منه يقتضي أنه يرى القراءاتِ موكولةً إلى رأي القرّاء، واجتهادِهم فيما يختارونه من لغات العرب ولهجاتهم.

والصوابُ: أن القراءات موقوفةٌ على النقل، وحيث تواترت قراءة عن النبي ﷺ كقراءة نافع، وحمزة، وابن كثير، وغيرِهم من القراء المشهورين، لم يجز تضعيفُها، لأن القراءة سنة متبعة. نعم يجوزُ أن يكون فيها فصيح وأفصح، وبليغ وأبلغ.

أمّا اعتماده على ما ينقله عن كعب الأحبار، ووهب بن منبِّه، وغيرهما مِن مسلمة أهل الكتاب، فذاك انتقادٌ يتوجه على أغلب كتب التفسير، وإني لشديدُ العجب من علمائنا المتقدِّمين الذين اعتمدوا على الإسرائيليات في التفسير وغيره، ناسين أن الله تعالى أخبرَ عن أهل الكتاب أنهم حرَّفوا كتبَهم وبدَّلوا فيها! وأن رسولنا ﷺ حذَّرنا مِن تصديقهم!

وأعجبُ مِن هذا أن تلك الإسرائيليات تغلغلتْ في كتب العلماء، وتسلطتْ على عقولهم حتى صارتْ عندهم عقيدة على أساسها يفهمون القرآن[1]! وبتفاصيلها يفسرون ما غمضَ مِن آياته!

فابتلاءُ أيوب عليه السلام لم يُفسَّر إلا بما جاء عن أهل الكتاب.

وكذلك فتنة داود وسليمان، وهمُّ يوسف عليهم السلام.

وفي القرآن دلالة قاطعة على أنَّ الذبيح إسماعيل عليه السلام، وكذلك مناسك الحج وشعائره تدلُّ على ذلك أيضًا. ومعَ هذا فإنَّ كثيرًا من العلماء -منهم الطبري-، ذهبوا إلى أن الذبيح إسحاق عليه السلام. لا لدليلٍ من الكتاب أو السُّنة، ولكن اعتمادًا على كذب أهل الكتاب وتحريفهم، والحافظُ

(١) في هذا التعبير مبالغةٌ لا تخفى.

السيوطي كتبَ رسالةً في تعيين الذبيح، حكى فيها القولين، وذكرَ أحاديث تؤيد الفريقين - وهي أحاديثُ واهيةٌ لا تساوي سماعَها - ثم اختار التوقُّف عن تعيين الذبيح، لتعارض الأدلة![1] ....[2].

ومثل هذا ما حكوه عن هاروت وماروت، وشدّاد بنِ عاد، وبنائه إرم ذات العماد، وطولِ عوج بن عنق، وغير ذلك ممّا شوَّه كتبَ علمائنا، وكان ثغرة نفذَ منها الطاعنون الحاقدون.

- تفسير البغوي: يُعتبر مِنْ تفاسيرِ السلف، لأنَّ مؤلِّفه من أهل الحديث، كتبَ تفسيره على طريقتهم. يَذكر معنى الآية، ويؤيدُه بحديثٍ مرفوعٍ بسنده، أو بقول صحابي أو تابعي مِن علماء التفسير. وقد يحكي الأقوال، ويرجحُ بعضَها لدليل يبديه، ويميلُ في الصفات المتشابهة إلى تفويض علمها لله تعالى، مع إثباتها كما جاءتْ في القرآن.

- تفسير النيسابوري: تفسيرٌ جليلٌ، يشتملُ على فوائد وتحقيقات، يَحكي القراءات المشهورة، ويوجّهُ ما يحتاج منها إلى توجيه، ويميلُ إلى تأويل المتشابه، على طريقة المتأخرين. ثم يذكر التفسيرَ الإرشادي في ختام السورة أو الجزء. وبالجملة هو تفسيرٌ مفيدٌ، لا يُستغنى عنه.

- تفسير الزمخشري: سمّاهُ «الكشاف»، وهو كشافٌ حقيقةً، كشفَ النقاب عن وجوه إعجاز القرآن، وأبدعَ في بيان نُكتها ما شاء اللهُ له أن يُبدع. خصوصًا النصف الأول منه، فقد اعتراه في النصف الثاني ملالٌ، وفسَّرَ ما في القرآن من الآيات المتشابهة في الصفات وغيرها بوجوه من المجاز، أو الاستعارةِ التمثيلية

(١) يُعجبني في هذا المقام ما جاء عن الأصمعي، قال: سألتُ أبا عمرو بن العلاء عن الذبيح؟ فقال: يا أصمعي! أين عزبَ عنكَ عقلُك؟! ومتى كان إسحاقُ بمكة؟ وإنما كان إسماعيلُ بمكة، وهو الذي بنى البيتَ مع أبيه، والمنحرُ بمكة. منه.

(٢) هنا كلامٌ مطوي.

على طريقة علماء البيان. ومكَّنَه رسوخُهُ من هذا العلم مِن تطبيقِ ذلك في يسرٍ وسهولة، من غير تقلُّب ولا استكراه. مع ما يبديه أحيانًا مِن تناسب بين جمل من الآيات حتى تبدو للقارئ واضحةَ الترابط، آخذًا بعضُها بحُجزة بعض.

ويمكنُ أنْ نقول غير مسرفين: كلُّ مَنْ كتبَ في التفسير بعده ـ من الناحية البلاغية ـ فهو عالةٌ عليه. لكنْ تُنتقد عليه أشياء:

(١) محاولتُه تطبيق آيات القرآن على مذهبه الاعتزالي، كما سبقَ التنبيهُ عليه.

(٢) ولعُهُ بحكاية القراءات الشاذة، وتكلف توجيهها بغرائب اللغة ونوادر الإعراب. وقد يمدح بعضَها بأن القارىء بها من أفصح الناس، وأمضغِهم للشيح والقيصوم، يكني بذلك عن خلوصِ عربيتهِ، وسلامتِها مِنْ أي لكنة.

(٣) تهجّمُه على بعض القراءات المتواترة[1]، أو توجيهه لبعضها بما يفيد أنَّ القراءة مسألة اجتهادية.

فمن الأول ما تفوَّه به عن قراءة ابن كثير عند قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧].

ومن الثاني ما ذكرَه في: ﴿سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا﴾ [الإنسان: ٤].

وللعلامة الطِّيبي عليه حاشيةٌ كبيرةٌ ممتعةٌ، تقعُ في نحو ستة مجلدات، كثيرةُ الفوائد والتحقيقات، فيها مناقشاتٌ قيمةٌ، وتمحيصاتٌ لآراء الزمخشري.

(١) ولمّا تكلَّم الفقيهُ ابنُ حجر الهيتمي في «الزواجر» على قوله تعالى: ﴿قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢١٩] ووجّه قراءتي كبير وكثير، قال: وممّا يجبُ على المتكلّم في توجيه القراءات أنْ يوجِّه كلًّا مِن غير تعرُّض لتضعيف قراءة متواترة، وما وقع مِن ذلك للزمخشري وغيرِهِ في مواضع، فهو مِن زللِهم وخطئِهم. اهـ. منه.

وكان الطِّيبي مع تقدُّمِهِ في علوم البلاغة والعربية والكلام والمنطق ذا خبرةٍ جيدةٍ بالحديث، فعزا معظمَ أحاديث «الكشاف»، عزوًا يدلُّ على اطلاعه ومشاركته. وهذه الحاشية جديرةٌ بأن تُطبع[1]، وقد كان سيدنا الأستاذ الإمام الوالد رضي الله عنه معجبًا بها، وهو الذي لفتَ نظري إليها.

- تفسير الرازي: تفسير قيِّم يُعْنى بتحرير المسائل الكلامية، وهذا فنُّه الذي برز فيه. وقد قيل عنه: فيه كلُّ شيء إلا التفسير. وفي هذا القول غلوٌّ ومبالغةٌ. وإلا فهو مِنْ جهة الكلام على الآيات، وما فيها من اللغات والفوائد، لا يقلُّ عن أي تفسير من التفاسير المهمة، إنْ لم يفق عليه.

وإنْ كان يُؤخذ عليه شيء، فهو أنه يُقصِّرُ في بعض الآيات أو السُّور تقصيرًا لا يليقُ بمثله.

كما يُؤخذ عليه أيضًا أنه قد يقرِّر في الآية معنى، صح الحديثُ فيها بخلافه، وعذرُه في هذا أنه لا يعرفُ علم الحديث[2].

- تفسير القرطبي: تفسير عظيم، عُني ببيان الأحكام المستخرجة من الآيات، مع ذكر الأحاديث الواردة في الموضوع، وبيان اللغات والإعراب الذي يتوقفُ عليه فهمُ الآية، وتحليلُ نظمها، ولا عيبَ فيه إلا السياقة مع الإسرائيليات في بعض الأحيان.

- تفسير الخازن: مختصرٌ من تفسير البغوي، وهو كافٍ في فهم القرآن. يَذكر الأحكامَ والأحاديث منسوبةً إلى مخرِّجيها من أصحاب الكتب الستة، أو

(١) طبعت في جائزة دبي الدولية والحمد لله.
(٢) كما أنه يتهجَّم على بعض علماء الحديث أحيانًا، فقد تهجَّمَ على ابن خُزيمة، وقال عن كتاب «التوحيد» له كلمة شديدة، وذلك عند تفسير قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [١١] في سورة الشورى. منه.

البغوي إنْ لم يجد الحديث عند غيره. وعيبُه الوحيدُ: ذكرُ القصص المأخوذة عن الإسرائيليات. ولو حُذفتْ منه تلك القصص، لكان تفسيرًا في غاية الجودة.

ـ تفسير البيضاوي: مختصر من «الكشاف»، غير أنه أعرضَ عن حكاية القراءات الشاذّة إلا في القليل. والتزمَ مذهبَ الأشعرية، وقد ينساق مع الزمخشري أحيانًا تقليدًا مِنْ غير تمحيص، وفيه تحقيقاتٌ رائعةٌ، وعليه حواشٍ للقونوي، وزاده، والشهاب الخفاجي، فيها بحوثٌ وتحقيقاتٌ، والأخيرةُ أوسعُها وأكثرُها فوائد.

ـ تفسير أبي السعود[1].

– تفسير النسفي: مختصران من تفسير «الكشاف»، مع استبدال آراء الأشعرية بآراء المعتزلة، وفيهما مع ذلك تحقيقاتٌ نفيسةٌ.

– تفسير ابن كثير: ...، يُعنى بذكر الأحاديث الواردة في موضوع الآية، مع بيان رتبتها غالبًا. ويذكر أقوالَ الصحابة والتابعين، وينبّه على الإسرائيليات. وقد يقصِّرُ في بعض الآيات، فلا يستوفي الكلامَ عليها كما ينبغي ...[2].

ـ تفسير أبي حيّان الأندلسي: تفسيرٌ جميلٌ جدًّا، عُني بحكاية القراءات المشهورة وتوجيهها، مع بيان الإعراب بيانًا شافيًا، ومناقشةِ الزمخشري فيما أخطأ فيه مِن ذلك. ويتحرّى التنبيه على الإسرائيليات. مع اشتمالِهِ على تحقيقات نفيسة، وقد تعرَّض لابن تيمية، وذكر أنه اغترَّ به أولَ الأمر فمدحه، ثم تبيّن له خلافُ ذلك، فذمَّه وحطَّ عليه، وذكر بعض عيوبه. لكن القائمين على طبع التفسير حذفوا منه ذمَّ ابن تيمية، غيرةً منهم عليه[3].

---

(١) للشيخ عليش عليه «حاشيةٌ» في تسعة أجزاء، اطّلعتُ عليها وهي مخطوطةٌ. منه.
(٢) هنا كلامٌ مطوي.
(٣) كما حذفَ المرحومُ أمين الخانجي ـ حين طبعَ «الميزان» للذهبي ـ كلمة «عليّ» مِنْ أثرٍ وقع في ترجمة ابن أبي داود، وكتب بدلها كلمة «فلان». مع أنَّ الأثرَ غير صحيح. منه.

ـ ومِنْ مصادر أبي حيان: تفسيرُ ابن عطية، وهو تفسيرٌ مهمٌّ جدًّا. طُبعتْ مقدمته، وهي تدلُّ على علو قدره.

ـ تفسير البرهان البقاعي: تفسيرٌ جميلٌ جدًّا، فيه بحوث قيمة، وأهمُّ ما يمتاز به التزام بيان المناسبة بين السُّور والآيات، وهذا شيء لم يَسبق إليه أحدٌ، وقد وفقني الله تعالى إلى تأليفِ كتابٍ بيَّنتُ فيه المناسبة بين سور القرآن[1]، وأرجو أن يوفقني إلى تأليف كتاب آخر، في بيان المناسبة بين آياته.

ـ تفسير الخطيب الشربيني: تفسيرٌ جيدٌ، يشتمل على فوائد ونفائس، وممّا يمتاز به أنه فسَّر كل بسملةٍ في القرآن تفسيرًا غيرَ تفسير سابقها»[2].

ثم قال:

ـ «تفسير الثعالبي: مختصرٌ مِن تفسير ابن عطية، وفيه فوائد وتحقيقات، بحيث يكفي مَنْ يقتصر عليه.

ـ تفسير ابن جُزي: تفسيرٌ مختصرٌ مفيدٌ، يحكي أصح الأقوال ويذكر أصح الأعاريب، كَتب فى أوله مقدمة من علم التفسير، في غاية الإفادة.

ـ تفسير الجلالين: تفسيرٌ مختصرٌ جدًّا، لا يفيدُ المبتدي، ولا يحتاجُ اليه المنتهي، ينساقُ مع الإسرائيليات، ولا يحرِّرُ[3] موضوعًا، كما لا يكشفُ عن نكتةٍ في آيةٍ.

– وللعارف أبي زيد عبدالرحمن الفاسي عليه حاشيةٌ، فيها تحقيقاتٌ مفيدةٌ، وهو أول مَنْ كتبَ عليه حاشية.

---

(١) هو «جواهر البيان في تناسب سور القرآن»، صدر عن مكتبة القاهرة في القاهرة.
(٢) هنا كلامٌ مطوي.
(٣) في المصدر المطبوع: ولا تكرر. وهو خطأ. ثم راجعتُ النسخة التي هي ضمن «موسوعة العلامة ... الغماري» (٥/ ٢٠٣)، فرأيتُ اللفظ كما صححتُه.

ـ ثـم كتـب الشـيخُ الجَمـلُ حاشـية كـبيرة، تُعـتبر تتمـيمًا لـه بما تنقلُـه في معظـم الآيـات، عـن كـثيرٍ مِـن كتـب التفـاسير مـا يوضِّـحُ المعنـى، ويـبيّنُ المـراد.

ـ ثـم كتـب تلميـذُه العـارفُ الصـاوي حاشـية فيهـا تحقيقـاتٌ رائعـةٌ إلا أنـه يعتمـد الإسرائيليـات.

ـ أمّا حاشية «الجَمالين على الجلالين»[1]، فلا بأس بها في الجملة، ولا تخلو من فوائد.

ـ تفسير السيوطي: اسـمه «الـدُّر المنثور في التفسير بالمأثـور[2]»، يَذكـر في كل آيـة مـا ورد فيهـا مـن الأحاديـث والآثـار، مستوعبًا في ذلـك غايـةَ الاسـتيعاب، غير أنـه لا يـبينُ رتبـة الأحاديـث إلا قلـيلًا، ومـع كونـهِ التـزم أنْ لا يذكـر فيـه حديثًـا واهيًـا أو موضوعًـا، لم يـفِ بما التـزم بـه[3]، والـكمالُ لله تعـالى[4].

ـ تفسيرُ ابن عجيبة: سبق الكلامُ عليه.

ـ تفـسير روح البيـان: تفـسيرٌ جيـدٌ، أحسـنَ تلخيـص مـا في البيضـاوي، وحواشـيه، وأبي السـعود، مِـن نـكات وفوائـد، مـع إضافـة بعـض الإشـارات الصوفيـة. وبعـد تفسير الآيـة باللغـة العربيـة، يَذكـر تفسيرهـا باللغـة التركيـة، وهـذا عمـلٌ مفيـدٌ.

ـ تفـسير الشـوكاني: تفسيرٌ وسـطٌ بين الإيجـاز والإطنـاب، يُعنـى ببيـانِ المفردات اللغويـة، ويتكلـمُ على معنـى الآيـة جملـةً. مـع الإشـارة إلى القـراءات المشـهورة،

---

(١) للشيخ علي بن سلطان محمد القاري الهروي المكي الحنفي (ت: ١٠١٤).
(٢) الصواب: في التفسير المأثور.
(٣) أين التزمَ السيوطي بهذا؟
(٤) أرجو أنْ يوفقني الله إلى تجريده بالاقتصار على الأحاديث الثابتة. كما فعلتُ في «الجامع الصغير»، جردتُّ منه الأحاديثَ الثابتةَ في كتابٍ سمَّيتُه: «الكنز الثمين في أحاديث النبي الأمين»، وضممتُ إليها أحاديث من «الترغيب والترهيب»، وغيره، فزادتْ على أربعة آلاف حديث. منه.

وذكرِ الأحاديث والآثار، منقولة من تفسير «الدر المنثور»، فهو تفسيرٌ جيدٌ مفيدٌ.

- تفسير الفوتي: تفسيرٌ مستمدٌّ من البيضاوي، لكنه سهلٌ مبسوط العبارة، ولا يخلو من فوائد. وهو مخطوطٌ لم يُطبع.

- تفسير الميرغني[1]: تفسيرٌ مختصرٌ، لكنه مفيدٌ، سهلُ العبارة، خالٍ من الاصطلاحات العلمية المعقدة، يستفيدُ منه المبتدئ ومَنْ في حكمه؛ لوضوح أسلوبه.

- تفسير الآلوسي: تفسيرٌ مهم بديعٌ، لخص ما في «الكشاف»، و«حاشية» الشهاب على البيضاوي مِن نُكات بيانية، ومباحث فنية. كما لخص ما في «تفسير» الرازي من بحوث عقلية وكلامية، وفرج ذلك كلَّه بأسلوبهِ الأدبيِّ البليغ. وأضاف إليه ما نقلَه عن تفسير السيوطي من الأحاديث والآثار، وما ذكرَه من بعض الإشارات الصوفية، فكان تفسيرًا منقطع النظير.

- تفسير القِنَّوْجي ملك بهوبال بالهند: تفسيرٌ ملخصٌ مِن تفسير ابن كثير، وهو سلفيٌّ أيضًا على طريقته، ولا يخلو مِنْ نكات وفوائد.

- تفسير القاسمي: تفسيرٌ لا بأس به، يميلُ إلى وضوح العبارة، وتبسيط البحث الذي يتعرَّض له، مع جنوح إلى الاجتهادِ والاستقلالِ في الرأي، وقد ينساقُ مع الإسرائيليات أحيانًا.

وحين أُريدَ تقديمُه إلى المطبعة أشرفَ على طبعهِ شخصٌ في عقله شيءٌ. زرتُهُ مرة ببيته، فأطلعني على نسخةِ التفسيرِ بخطِّ القاسمي، سلَّمها إليه ابنُهُ ليُشرف على طبعها، فإذا هو قد ضربَ بالقلم الأحمر على بحث النسخ الذى

(١) تُوفي سنة (١٢٦٨). ترجمتُه في الأعلام (٦/ ٢٦٢). وتفسيره «تاج التفاسير».

ذكره المؤلِّفُ عند قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِي كَانُواْ عَلَيْهَا﴾ [البقرة: ١٤٢]، فسألتُهُ عن سبب شطب هذا البحث؟

فقال: لأنه لا يليقُ بمقام القاسمي الذي كان يُسمِّيه الشيخُ رشيد رضا: عالم الشام. فحذفتُهُ وحذفتُ ما كان مِنْ قبيلهِ عديم الفائدة، قليل الجدوى.

قلتُ له: لكنَّ هذا ينافي الأمانة العلمية.

فقال: التفسير لم يُطبع قبل الآن، ولا أحدَ يعرفُ ما حُذِف منه، ونجلُ المفسِّر - وهو نقيبُ المحامين بدمشق - أباح لي التصرُّفَ فيه حسبما أراه مصلحةً، وهذه البحوث لا تليق بالقاسمي وبشهرته العلمية.

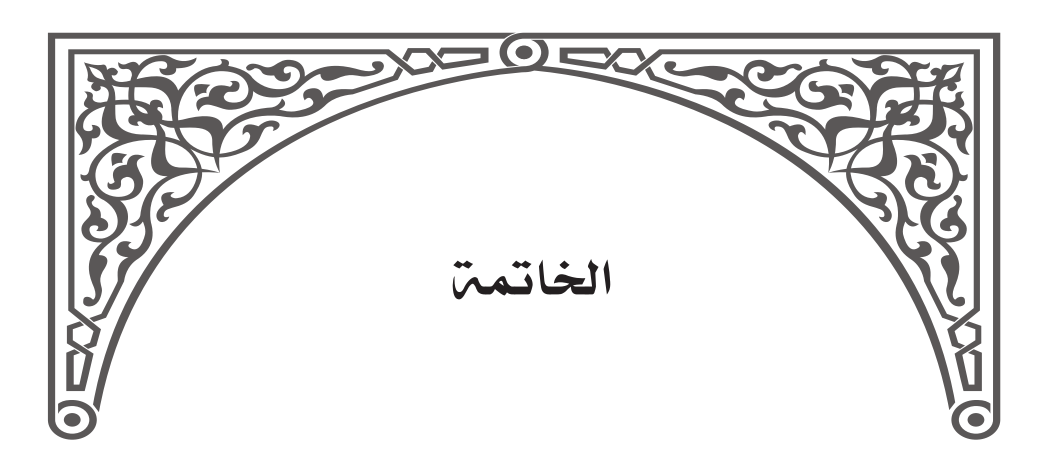
قلتُ له: اتركها كما كتبَها المؤلِّفُ، وعلِّقْ عليها برأيك. فأبى، وأصرَّ على حذفها، وبناء على هذا فالتفسير المذكور ناقصٌ في عدة مواضع، وهذه خيانةٌ علميةٌ، ما كان ينبغي أن تحصل[١]، ولا حولَ ولا قوةَ إلا بالله العلي العظيم»[٢].

* * *

(١) لم أذكرْ تفسيرَ الشيخ طنطاوي جوهري المُسمّى «جواهر القرآن»، لأنه ليس تفسيرًا بالمعنى المفهوم مِن لفظ التفسير، وإنما حشرَ فيه حقائقَ علمية عن الفلك، والنبات، والحيوان، ولم يراع ربطَها بألفاظ القرآن وآياته، فجاءتْ مبعثرةً غيرَ متناسقة.
وقد اجتمعتُ به فوجدتُّه بسيطًا في تفكيرِه، وكان نباتيًّا كالمَعَرِّي، وأخبرتُهُ بأنَّ تفسيرَه متداول عندنا بالمغرب. فأبدى لي عجبَهُ مِن أن يكون في المغرب ناسٌ يفهمون كلامه!
ثم وجدتُّ تلميذَه الأستاذ حنفي أحمد أخذَ عليه مثلَ هذا في مقدمةِ كتابهِ «التفسير العلمي للآيات الكونية في القرآن». منه.

(٢) قال الشيخ الغُماري هنا: «تمَّ تبييضُه صباح يوم الأحد السادس والعشرين مِن جُمادى الآخرة سنة أربع وثمانين وثلاث مئة وألف هجرية».





الخاتمة

أختم الكلام بأنَّه من الضَّروريّ جدًّا للباحث والقارئ عند الرُّجوع إلى أيّ كتابٍ أن يقرأ مقدِّمة المؤلِّف، وأمَّا عند الرجوع إلى كتب التَّفسير فهو أمرٌ لا بدَّ منه، وأمرٌ واجبٌ، فعند الرُّجوع إلى أيّ تفسير يجبُ أن نقرأ مقدِّمة المفسِّر، لنعرف منهجه وما قاله، ونعرف كيف رتَّب كتابه، وماذا يعنيه بهذا التَّرتيب، وما يقصده ممَّا يذكره، وأن نقرأ بعد ذلك ما كُتِب عن هذا التَّفسير؛ ليكون ذلك إضاءة واسعة على قيمة هذا التَّفسير، وما له وما عليه.

وأمَّا اليوم فما يجري من الاعتماد على المكتبة الشَّاملة وعلى البرامج الإلكترونيَّة في الوصول إلى المعلومة واقتطاعها من كتاب معيَّن أو من تفسير معيَّن فهذا في غاية الخطورة، واستخراج معلومة دون دراية صحيحة بها يوقع في أخطاء لا يعلم مداها إلا الله، فلا بدَّ لنا أن نرجع إلى المقدِّمات، ولا بدَّ من العودة إلى الكتب المطبوعة، وأما المكتبة الشَّاملة فهي وسيلة سريعة في الوصول إلى المعلومة.

أسأل الله عز وجل أن يكون في هذا مفتاح للوصول إلى كنوز كتب التَّفسير، وأسأله تعالى أن يعلِّمنا ما ينفعنا وأن ينفعنا بما علَّمنا، والحمد لله ربِّ العالمين.

وأقترح كتابة ما يأتي:

ـالتفسير والمفسِّرون في «كشف الظنون».

ـالتفسير والمفسِّرون في «إيضاح المكنون».

ـكلام الذهبي على التفاسير في «سير أعلام النبلاء».

ـكلام ابن حجر على التفسير والمفسِّرين في كتبه كـ: «فتح الباري»، و«الدرر الكامنة»، و«إنباء الغمر»، و«المعجم المفهرس»، و«المجمع المؤسس».

ـكلام السخاوي على التفسير والمفسِّرين في كتبه.

* * *

قائمة المصادر

١. الإتحاف بتمييز ما تبع فيه البيضاويُّ صاحبَ الكشاف (لمحمد بن يوسف الصالحي الدمشقي على الراجح)، نسخ خطية مصورة من الظاهرية، وغيرها.

٢. الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية في مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ط١ (١٤٢٦).

٣. الإرشاد إلى معرفة علماء الحديث لأبي يعلى الحنبلي، تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ط١ (١٤٠٩).

٤. إعجاز القرآن الكريم لفضل حسن عباس وابنته سناء، دار الفرقان، عـمَّان، ط٤ (١٤٢٢ـ٢٠٠١).

٥. أعلام العراق لمحمد بهجة الأثري، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط٢ (١٤٢٢ـ ٢٠٠٢).

٦. الأعلام للزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١٥ (٢٠٠٢).

٧. الانحراف المعاصر في تفسير القرآن الكريم لعمّار عبدالكريم عبدالمجيد، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط١ (١٤٣٧ـ٢٠١٦).

٨. بدع التفاسير لعبدالله الغماري، مكتبة القاهرة، القاهرة، ط٢ (١٤١٥ـ١٩٩٤). والنسخة التي ضمن «موسوعة العلامة... عبدالله بن محمد بن الصديق الغماري»، دار السلام، القاهرة، ط١ (١٤٤٣/ ٢٠٢٢).

٩. البرهان النَّسفي وتفسيره «كشف الحقائق» لعيادة بن أيـوب الكبيسي، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، العدد (١٤)، (١٤١٨ـ١٩٩٧).

١٠. بهجة العابدين بترجمة حافظ العصر جلال الدين لعبدالقادر الشاذلي، تحقيق: عبدالحكيم الأنيس، دار اللباب، إسطنبول، ط١ (١٤٤٣ـ٢٠٢١).

١١. تاريخ التفسير لقاسم القيسي، تحقيق: محمود شيت خطاب، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، (١٣٨٥ـ١٩٦٦).

١٢. التحدُّث بنعمة الله للسيوطي، تحقيق: عبدالحكيم الأنيس، دار اللباب، إسطنبول، ط١ (١٤٤٣ـ٢٠٢١).

١٣. تحفة الأديب في نُحاة مغني اللبيب للسيوطي، دراسة وتحقيق: حسن الملخ، وسُهى نعجة، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط١ (١٤٢٦ـ٢٠٠٥).

١٤. تراث التفسير بين المخطوط والمطبوع لعبدالحكيم الأنيس، دائرة الشؤون الإسلامية، دبي، ط١ (١٤٣٦ـ٢٠١٤).

١٥. التعليم والإرشاد لمحمد بدر الدين الحلبي، مطبعة السعادة، القاهرة، ط١ (١٣٢٤ـ١٩٠٦).

١٦. التفسير: أساسياتُه واتجاهاتُه لفضل حسن عباس، مكتبة دَنْديس، عمَّان، ط١ (١٤٢٦ـ٢٠٠٥).

١٧. تفسير الجلالين، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار اللباب، إسطنبول، ط٢ (١٤٤٥ـ٢٠٢٣).

١٨. تفسير سورة الناس للبرهان النَّسفي، تحقيق: عيادة بن أيوب الكبيسي، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ط١ (١٤٢٢ـ٢٠٠١).

١٩. التفسير والمفسِّرون في العصر الحديث: عرض ودراسة مفصلة لأهم كتب التفسير المعاصر لعبدالقادر محمد صالح، دار المعرفة، بيروت، ط١ (٢٠٠٣).

٢٠. جمهرة تراجم الفقهاء المالكية لقاسم علي سعد، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ط١ (١٤٢٣ـ٢٠٠٢).

٢١. دراسات في التفسير ومناهجه لعيادة بن أيوب الكبيسي، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط١ (١٤٢٦ـ٢٠١٥).

٢٢. الحاوي للفتاوي للسيوطي، المكتبة العصرية، بيروت، (١٤١١ـ١٩٩٠).

٢٣. الدر المنثور في التفسير المأثور للسيوطي، دار الفكر، بيروت، (١٤١٤ـ١٩٩٣).

٢٤. الدراسات القرآنية بالمغرب في القرن الرابع عشر الهجري لإبراهيم وافي، جامعة ابن زهر، أكادير، ط١ (١٩٩٩).

٢٥. الـدَّوران الفلكي على ابن الكركي للسيوطي ضمن «شرح مقامات جلال الدين السيوطي»، تحقيق: سمير الدروبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١ (١٤٠٩ـ١٩٨٩).

٢٦. الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة لمحمد بن جعفر الكتاني، تحقيق: محمد المنتصر الكتاني، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط٤ (١٤٠٦ـ١٩٨٦).

٢٧. الرسائل الجامعية في الدراسات القرآنية حتى (١٤٢٥ـ٢٠٠٤) جمع وإعداد: عبدالله محمد الجيوسي، دار الغوثاني، دمشق، ط١ (١٤٢٧ـ٢٠٠٧).

٢٨. زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٤ (١٤٠٧ـ ١٩٨٧).

٢٩. زَغل العلم للذهبي، تحقيق: محمد بن ناصر العجمي، مكتبة الصحوة الإسلامية، الكويت.

٣٠. الزيادة والإحسان في علوم القرآن لابن عقيلة المكي، الجزء التاسع، تحقيق: خالد اللاحم، نشر جامعة الشارقة، ط١ (١٤٢٧ـ٢٠٠٦).

٣١. سلّم الوصول إلى طبقات الفحول لحاجي خليفة، تحقيق: محمود عبدالقادر الأرناؤوط، إرسيكا، إستانبول، (٢٠١٠).

٣٢. طبقات المفسِّرين للأدرنوي، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١ (١٤١٧ـ١٩٩٧).

٣٣. طبقات المفسِّرين للداودي، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢ (١٤٢٩ـ ٢٠٠٨).

٣٤. طبقات المفسِّرين للسيوطي، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١ (١٣٩٦ـ ١٩٧٦).

٣٥. العُجاب في بيان الأسباب لابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبدالحكيم الأنيس، دار ابن الجوزي، الدمّام، ط٣ (١٤٣٨).

٣٦. علم إعراب القرآن: تأصيل وبيان ليوسف العيساوي، دار الصميعي، الرياض، ط١ (١٤٢٨ـ٢٠٠٧).

٣٧. غاية الأماني في الرد على النبهاني لمحمود شكري الآلوسي، تحقيق: الداني آل زهوي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١ (١٤٢٢ـ٢٠٠١).

٣٨. فهرست مؤلفاتي للسيوطي. ضمن «بهجة العابدين».

٣٩. قانون التأويل لابن العربي، تحقيق: محمد السليماني، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ط١ (١٤٠٦ـ١٩٨٦).

٤٠. القرآن الكريم والجهود المبذولة في خدمتِهِ من بداية القرن الرابع عشر الهجري إلى اليوم، جامعة الشارقة، (٢٠٠٤).

٤١. كشف الظنون لحاجي خليفة، مصورة مؤسسة التاريخ العربي.

٤٢. لفتة الكبد إلى نصيحة الولد لابن الجوزي، تحقيق: فؤاد عبدالمنعم أحمد، مكتبة حميدة، الإسكندرية. ونسخ خطية.

٤٣. مباحث في علوم القرآن، مكتبة المعارف، الرياض، ط٣ (١٤٢١ـ٢٠٠٠).

٤٤. مجموع الفتاوى لابن تيمية، مجمع الملك فهد، المدينة المنورة، (١٤٢٥ـ٢٠٠٤).

٤٥. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية، دار ابن حزم، بيروت، ط١ (١٤٢٣ـ ٢٠٠٢).

٤٦. المَدْخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل لعبدالقادر بدران، تحقيق: عبدالله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢ (١٤٠١).

٤٧. مراصد الاطلاع ليس للسيوطي، لعبدالحكيم الأنيس، مقال منشور في شبكة الألوكة بتاريخ (٢/ ٢/ ٢٠١٦م).

٤٨. معجم المفسِّرين لعادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية، ط٣ (١٤٠٩ـ١٩٨٨).

٤٩. معجم تفاسير القرآن الكريم لمجموعة من الأساتذة، إيسيسكو، الرباط، ط١ (١٤٢٤ـ ٢٠٠٣).

٥٠. معيد النِّعم ومبيد النِّقم لتاج الدين السبكي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١ (١٤٠٧ـ١٩٨٦).

٥١. المفسِّرون: مدارسهم ومناهجهم لفضل حسن عباس، دار النفائس، عمّان، ط١ (١٤٢٧ـ ٢٠٠٧).

٥٢. مقالات الكوثري، دار الأحناف، الرياض، ط١ (١٤١٤ـ ١٩٩٣).

٥٣. المقدمات (ثلاث وعشرون مقدمة في علم التفسير صدَّر بها كتاب «أنوار الحقائق الربانية في تفسير اللطائف القرآنية») لشمس الدين أبي الثناء محمود بن أبي القاسم الأصفهاني، اعتنى بتحقيقها: محمد عبدالرحيم سلطان العلماء، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط١ (١٤٤٠ـ ٢٠١٩).

٥٤. مقدمة ابن خلدون. في أول تاريخ ابن خلدون، ضبط المتن ووضع الحواشي: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ط١ (١٤٠١). وطبعة د. علي عبدالواحد وافي، دار نهضة مصر، القاهرة، ط٣.

٥٥. نواهد الأبكار وشوارد الأفكار (حاشية على تفسير البيضاوي) للسيوطي، انظر: بهجة العابدين.

قائمة المحتويات